وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

عادل عبد المهدي *: الدولة الريعية.. حاجز اساس امام التنمية المستدامة

بسم الله الرحمن الرحيم

خطة البحث:

من زاوية معينة نرى ان الاقتصاد العراقي مر منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة باربع مراحل. وخلافاً للسنن الطبيعية حيث تأتي كل مرحلة لكي ترتكز على منجزات ومكاسب المرحلة التي تسبقها.. فان نظرة سريعة ستسمح بان نرى بوضوح بان كل مرحلة كانت سبباً للانقضاض على مكاسب المرحلة السابقة.. دون ان تعوضها في الحقيقة ببدائل ملائمة.. مما ارسى اسساً هشة كانت المقدمة لولادة هذا النمط من الاقتصاد المرتهن المافيوي، اي اقتصاد الدولة الريعي بالسيطرة الاحادية.. او الاقطاعات الادارية. وسنقسم البحث الى ثلاثة اقسام، نعرض ونناقش في كل قسم الوقائع ونضع احياناً ما نراه من حلول مناسبة.

اولاً: المراحل الاربعة

1- **الاقتصاد الزراعي**
2- **الاقتصاد النفطي**
3- **اقتصاد الحرب**
4- **اقتصاد الدولة الريعية**

ثانياً: الدولة الريعية بنمطيها

1- **الدولة الريعية المقطعة احادياً**
   - أ- **فكرة عن خسائر العراق**
   - ب- **المديونية والتعويضات والاضرار النفطية**
   - ت- **الكهرباء وتدمير البنية التحتية**

ث- انهيار الطبقة الوسطى
ج- الاصدار التضخمي
ح- دولة الرعاية الاجتماعية.. البطاقة التموينية وسياسات الدعم
خ- تفشي ظاهرة الفساد
د- الفساد في الدولة لابد ان ينقل نفسه للمجمع، وبالعكس
ذ- بعض خطوات اصلاح الفساد
ر- البطالة التحدي الاكبر
ز- عسكرة الدولة والمجتمع
س-وزارات واجهاتها شركات خاصة

2- الدولة الريعية: الدولة الريعية في ظل الاقطاعات الادارية والانفتاح السياسي
أ- ولادة علاقات اجتماعية جديدة
ج- الاقطاعات الادارية

ثالثاً: قلب المعادلة: من الدولة الريعية الى دولة الجبايات المقترح

1- النفط والغاز ملكية الشعب العراقي.. قلب العلاقة، بداية الاصلاح
2- مقترح الخطوات العملية لمالكية الشعب للنفط والغاز
3- من الدولة الريعية الى دولة الجباية ومالكية الشعب
4- مزايا وصعوبات.. نتائج ومضاعفات

ملحق: ورقة بعنوان "مبادىء للاصلاح الاقتصادي" مقدمة في ايلول 2006 الى دولة رئيس الوزراء الاستاذ نوري المالكي وعدد اخر من مسؤولي الدولة.

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

اولاً: المراحل الاربعة التي مر بها الاقتصاد العراقي منذ تأسيس الدولة المعاصرة والى يومنا هذا

اقتصاد زراعي: منذ مطلع القرن الماضي والى الخمسينات منه

اقتصاد نفطي: منذ خمسينات القرن الماضي والى اواخر السبعينات منه

اقتصاد حرب: منذ ثمانينات القرن الماضي والى نهاية حرب الخليج الثانية

اقتصاد الدولة الريعية: منذ اوائل التسعينات ولحد الان

وسنلقي نظرة سريعة على المراحل الثلاث الاولى، لنقف بتفصيل اكثر عند المرحلة الرابعة بنمطيها..

المرحلة 1: اقتصاد زراعي: منذ تأسيس الدولة المعاصرة والى خمسينات القرن الماضي

دأبت الكتابات الاقتصادية حتى مطلع الستينات على تسمية الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الزراعي.

فاكثر من 75% من السكان كانوا يعيشون في الارياف ويعتمدون في حياتهم على الزراعة والرعي، في حين انقلبت النسبة في اواسط التسعينات[1] وبات 75,4 % من السكان يسكنون المدن.. كما شكل الانتاج الزراعي والحيواني الجزء الاعظم من الناتج الوطني الاجمالي للبلاد.

لقد ساد خلال تلك الفترة نظام الملكيات الخاصة الفردية الكبيرة او ما سمي بالاقطاعات والمقاطعات الزراعية.. وقد جاء الانكليز ليوسعوا من سيطرة الملاك الفرديين على املاك العشائر باصدار سلسلة قوانين اهمها ما سمي بقانون التسوية لعام 1933 الذي اعتبر فيه شيخ

(1) L Etat de monde 1999. p.230, La Decouverte . Paris, 1998.

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

العشيرة المالك الحقيقي للاراضي التي كانت تعتبر سابقاً ملكاً جماعياً لكل افراد العشيرة.. فتحول افراد العشائر من افراد متعاونين مع بقية افراد عشيرتهم، نقول تحولوا الى مجرد فلاحين يعملون في ارض الشيوخ او الملاكين الكبار الذين بدأوا يشكلون جزءاً مهماً من الطبقة السياسية الحاكمة.

رغم تلك العلاقات غير العادلة، الا ان الحياة الزراعية قد شهدت نمواً مطرداً سواء من حيث الانتاج او من حيث عمليات الاستصلاح. فمصلحة الملاكين ـ كجزء من الطبقة الحاكمة ـ كانت تتجه لتشجيع شركات كري الانهر ومشاريع الري وبناء السدود وشبكة البزل وحملات مكافحة الامراض والتملح وامواج الجراد وتوفير البذور والاسمدة وتشجيع القروض والسلف للاستثمار الزراعي وتنظيم الانتاج والاسواق.

كانت الاراضي الصالحة للزراعة في تلك الفترة تقدر بحوالي 48 مليون دونم، يزرع نصفها تقريباً حسب نظام التبوير المعروف. ورغم ضعف انتاجية هذا النظام لكنه كان يحفظ للارض، على الاقل، قوتها ونشاطها. وهو امر تغير كلياً في المراحل اللاحقة حيث قاد الاهمال والزراعة المكثفة غير المدروسة والطرق المتوحشة في استخدام المياه الى دمار الارض وتملحها وتحولها الى اراضي «صبخة» او ميتة.

فقد شكلت الزراعة والصيد والغابات نسبة 32،3% من الدخل القومي العراقي في عام 1953، وانخفضت النسبة الى 20،6% في عام 1961 .[2] كانت الاراضي المزروعة فعلاً بالحنطة والشعير للفترة من 1948– 1952 هي 7,48 مليون دونم ارتفعت الى 10,452 مليون دونم في 1955– 1956 لتنخفض الى 8,272 مليون دونم في 1974– 1976، و 8,292 مليون دونم للفترة 1979 – 1981 . وبالطبع لعب تزايد الاعتماد على الواردات النفطية في اعطاء الاهمية الاولى لهذا القطاع وليس للقطاعات الحقيقية التي ستشهد تراجعاً متزايداً.

(2) حسيب، الجدول الخامس. اوين 259.. Roger Owen and Sevket Pamuk, A History of Middle East Economies in the Twentieth Century, I.B. Tauris Publishers, London1988

ورغم زيادة استخدام الالات والاسمدة والتي ستظهر لاحقاً في تدهور نوعية الارض، فان الناتج الكلي من الحنطة والشعير لم يتغير كثيراً بل قد انخفض في العديد من السنين. ولكن اذا اخذنا السنوات اعلاه فسنجد ان الانتاج الذي بلغ 1،170مليون طن في الفترة 1948– 1952 قد ارتفع بعد 3 اعوام من ذلك الى 1،536 مليون طن(1955– 1956) ليشهد بعد تدهور العلاقات الزراعية مجرد ارتفاع طفيف خلال عقد من الزمن، ليصل الى 1،682 طناً للفترة 1974– 1976. وستبدو الصورة اوضح اذا قارنا معدل ما يصيب الفرد من الحنطة والشعير خلال الفترتين الاخيرتين المشار اليهما.. حيث كان نفوس العراق في منتصف الخمسينات حوالي 5،8 مليون نسمة واصبح نفوسهم في منتصف السبعينات 11،5 مليون نسمة.. وهذا سيعني ان حصة الفرد انخفضت من 265 غراماً للفرد خلال السنة الى 149،5 غراماً فقط للفرد الواحد خلال العام الواحد. وانخفض انتاج الرز من 203 الف طن في الفترة 1948– 1952 الى 97 الف طن للفترة 1955– 1956 ليعود فينخفض الى 96،6 الف طن للفترة 1974 – 1976.[(3)]

المرحلة 2: اقتصاد نفطي: من منتصف خمسينات القرن الماضي والى الثمانينات منه

يعتبر العراق من اقدم المناطق التي لفتت اهتمام الدول العظمى من حيث ثرواته النفطية.. وبالفعل بدأ الانتاج العراقي الحقيقي في اواخر عشرينات القرن العشرين. ورغم الفوائد العظيمة التي حققتها شركات النفط من هذه الاكتشافات لكن نظام الامتيازات الذي كان سائداً حينذاك لم يعط للدول المصدرة سوى حصة قليلة من النفط لا تتعدى عدة سنتات للبرميل الواحد. ولم تشهد موارد النفط بعض التحسن الا في اواسط الخمسينات والتي بدأت توفر المصدر الرئيس لميزانيات الدولة.

(3) تم الاستناد في الارقام اعلاه على اوين 259 الذي اعتمد بدوره على عدد من المراجع العالمية فيرجع اليها.

ساعدت على هذا التطور احداث مصدق في ايران وتوقف الصادرات الايرانية وزيادة الاعتماد على النفط العراقي، ثم دخول الشركات الاميركية للاستثمار خصوصاً في مناطق الخليج وطرحها معادلة جديدة تعتمد مبدأ 50 – 50 % والاهم من ذلك ازدياد الاستهلاك العالمي للنفط خصوصاً مع التطورات الصناعية والاجتماعية التي شهدها خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية وحصول عدد كبير من المستعمرات على استقلالها.

وبسرعة بدأ النفط يشكل نسبة عالية في الناتج الوطني الاجمالي العراقي[4]. فنسبة النفط التي كانت تشكل 3% في بداية خمسينات القرن الماضي من الناتج الوطني الاجمالي قفزت لتشكل حوال 15% في السبعينات، بل هي قد شكلت نصف الناتج الوطني المحلي في اواسط السبعينات. والاهم من ذلك فان النفط سيشكل اكثر من 90% من مجمل الصادرات العراقية والمصدر شبه الوحيد لميزانية الدولة واكثر من 95% من موارد القطع الاجنبي والتي ستكون المصدر الرئيسي لتشغيل كافة القطاعات الاخرى. سيعتمد كل شيء على النفط. فقد تحولت الدولة الى رب العمل الاول بل شبه الوحيد، وتحول النفط الى مصدرها شبه الوحيد وتحولت هي الى المبادر الاساس. ان توقف النفط توقفت النشاطات.

(4) ازداد اعتماد الحكومة العراقية على النفط بعد الحرب العالمية الثانية. فقد ارتفعت الواردات من 2،3 مليون دينار (6،44 مليون دولار) في عام 1945، اي حوالي 11% من الواردات الكلية الى 5،3 مليون دينار (14،84مليون دولار، او 15،7%) في عام 1950. ثم ارتفعت بعد تطبيق قاعدة 50 ـ 50% بالاتفاق مع شركات النفط في 1951 الى 37،4 مليون دينار (104،72 مليون دولار، اي 47% من الواردات الحكومية) في عام 1952 والى 80 مليون دينار (224مليون دولار او 61،7%) في عام 1958. روجر اوين وسيفيكيت باميوك 162 .. بطاطو الطبقات الاجتماعية الجدول 2/6

Hanna Batatu, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq.Princeton University Press, 2nd edition, 1982

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

انتاج النفط العراقي والواردات 1932 – 1950

السنة –	انتاج النفط بالالاف الاطنان المترية	الواردات بالالاف الدنانير	النسبة المنوية من واردات الحكومة
1932		524	
1933	122	540	12،4
1934	115	995	13،0
1935	1030	598	19،8
1936	3664	600	11،2
1937	4011	731	10،0
1938	4255	1977	10،6
1939	4298	2014	25،2
1940	3693	1576	21،9
1941	2514	1463	16،2
1942	1566	1463	14،4
1943	2595	2794	10،6
1944	3572	2225	15،4
1945	4146	2316	11،8
1946	4607	2327	11،4
1947	4680	2346	9،3
1948	4702	2012	9،0
1949	3427	3238	7،5
1950	4067	5286	11،3
	6479		15،8

المصدر روجر اوين 248 .. ساسون السياسة الاقتصادية 6الجدول 3/6

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

الدولة الريعية.. حاجز اساس امام التنمية المستدامة

مجلس الاعمار:

النيات الاولى لوضع ثروة النفط في خدمة التنمية وتنشط القطاعات الاخرى تبخرت الواحدة تلو الاخرى.. ففي البداية اريد تنشيط القطاعات الاخرى عن طريق استثمار معظم اموال النفط في هذه القطاعات. في بداية الخمسينات من القرن الماضي وضعت كامل الموارد النفطية تحت تصرف مجلس الاعمار المكون من ثمانية اعضاء (6 عراقيين وبريطاني وامريكي) والذي اسس عام 1950. ثم خفضت النسبة الى 70%[5].. وخفضت النسبة لاحقاً في عام 1961 حيث تم تخصيص 50% من الواردات النفط لخطط التنمية والتي اسست وزارة من اجلها سميت بوزارة التخطيط. ورغم دلالة انخفاض نسبة التخصيصات من 100% الى 50% لتمتص النفقات العسكرية ومصالح الدولة المختلفة غير الانتاجية نسبة الـ 50% الاخرى، وبغض النظر عن تقييم خطط مجلس الاعمار او خطط وزارة التخطيط لكن الاكيد ان المرء بقي يتلمس نوايا تسعى لاستثمار هذه الثروة القصيرة الاجل من اجل دعم القطاعات الحقيقية والتي يحتاجها اي اقتصاد لبناء قاعدة رصينة وثابتة لتطوره.

مهما يكن من امر فان هذه المرحلة قد شهدت تطورات مهمة فيما يتعلق باستثمار ثروة النفط وتقنينه وازدياد اثره في الحياة الاقتصادية والسياسية.

ولعل اهم التطورات هي صدور قانون 80 في عام 1961 الذي استعاد 99،5% من مناطق الامتياز التي كانت بيد الشركات الاجنبية.. وفي عام 1967 تم الاتفاق مع شركة اراب الفرنسية للتعاون مع شركة النفط الوطنية العراقية (اسست في عام 1964) للتنقيب المشترك عن النفط.

(5) اوين 163.. Penrose and Penrose. Iraq.pp 168 ـKingston, Pioneers of Development. 1945 ـ 1961pp221 81 –93.

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

واستمر تطور الامور الى السيطرة الوطنية الكاملة على النفط بعد قرارات التأميم في عام 1973 والتي سمحت بالاستفادة من واردات النفط بسبب ما سمي بالصدمة النفطية حيث ارتفعت الواردات من 6 مليارات دولار في عام 1974 الى 26،5 مليار دولار في 1980.[6]

وحسب الدكتور حسيب فان النفط الذي بدأ بالهيمنة على الحياة الاقتصادية منذ بداية الخمسينات قد ساهم بنسبة 45،7% من الناتج الوطني الاجمالي في عام 1953 ليرتفع الى 49،7% في عام 1961[7]. وقد انخفضت النسبة في الستينات لتصل الى 35،1% في عام 1964 و30،3% في عام 1969 لتعود فتبلغ 61،4% في عام 1979 .[8]

عوائد النفط العراقية للفترة بين 1945 - 1981 و1984 - 1988[9]

السنة	بملايين البارونات	السنة	بملايين البارونات
1945	2،6	1968	203،3
1946	2،7	1969	199،6
1947	2،7	1970	213،6
1948	2،1		
1949	3،1	السنة	بملايين الدولارات
1950	6،7	1971	840
1951	15،1	1972	575
1952	33،1	1973	1،843
1953	51،3	1974	5،700
1954		1975	7،500

(6) اوين 166.. Richards and Waterbury. Political Economy of the Middle EastK Table 3.5

(7)حسيب، الدخل الوطني العراقي، الجدول الخامس ص 20.. اوين168.

(8) اوين 168.

(9) اوين ص 260 نقلاً عن منظمة الاوابك العربية.

1955	57،7	1976	8،500
1956	73،7	1977	9،631
1957	68،9	1978	10،200
1958	48،9	1979	21،291
1959	79،9	1980	25،281
1960	86،6	1981	9،800
1961	95،1	1984	11،200
1962	94،8	1985	12،500
1963	95،1	1986	6،600
1964	110،0	1987	11،600
1965	126،1	1988	11،700
1966	131،4		
1967	140،8		
	131،7		

المرحلة 3: اقتصاد حرب (الثمانينات حتى التسعينات)

لم يبدأ اقتصاد الحرب بحرب الخليج الاولى.. بل هو قد بدأ قبل ذلك بكثير وتطور بشكل محسوس مع الحرب الداخلية خصوصاً في كردستان العراق ليسجل نقلته النوعية النهائية مع الحرب العراقية الايرانية..

يجب ان لا ننسى ان اعلان تأسيس الجيش العراقي قد سبق اعلان الدولة العراقية.. فالاول تأسس في 6 كانون الثاني 1921 بأول فوج وهو فوج موسى الكاظم (ع)، بينما تأسست المملكة بموجب

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

مؤتمر القاهرة الذي عقدته وزارة المستعمرات البريطانية في أذار 1921 لبحث ما اسمته شؤون الشرق الاوسط اي الولايات العربية التي كانت منظوية تحت الخلافة العثمانية.. ويجب ان لا ننسى ان الكثير من الكوادر العسكرية في الجيش العثماني قد اصبحت لاحقاً هي الكوادر السياسية للطبقة الحاكمة العراقية.. ناهيك عن أن احداث العراق (الحروب والقلاقل الداخلية) والمنطقة (فلسطين وغيرها) قد ساهمت في ان يحتل الجيش دوراً رئيسياً في مجمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقيمية. صحيح ان الجيش كان يخضع للسياسة في الفترة الملكية.. لكن هذا الخضوع لم يكن يعكس توازن القوى الحقيقية خصوصاً بعد ان ضعفت الحياة التجارية والزراعية والمهنية لمصلحة تطور واردات الدولة المتأتية من النفط مما جعل الاستيلاء على الحكم معادلاً للاستيلاء على الاقتصاد والاجتماع والقيم الفكرية في آن واحد. فكان استيلاء الجيش على مقاليد الحكم في البلاد بعد تموز من عام 1958 نتيجة منطقية ليصبح تجييش المجتمع ايضاً نتيجة منطقية خصوصاً بعد توسع القوات المسلحة العراقية باشكالها المختلفة العلنية والسرية، الرسمية وشبه الرسمية، بل وحتى الشعبية[10] وهو ما ساهم كله في ازدياد التوجهات العسكرية والحربية في الاقتصاد. لقد تحول الجيش والمؤسسات ذات الطابع العسكري الى مؤسسة اقتصادية كبيرة في البلاد. بعد ان اصبح اول مؤسسة سياسية فيه.. فالجيش قد يكون الصناعي الاول والتاجر الاول والعقاري الاول والملاك الاكبر والمستثمر الاول والمشغل الاول للقوى العاملة في ا لبلاد.

ارتفع عدد موظفي الدولة من كافة الوزارات بما في ذلك وزارة التعليم ليصل بالتدريج الى 400000 مواطن في عام 1972، واستمر في ارتفاعه ليصل خلال ست سنوات فقط الى 600000 مواطن في عام 1978. لن يشكل العاملون في القطاع العام الصناعي سوى 16% في حين ستحتفظ وزارة الداخلية، اي اجهزة الامن والشرطة بنسبة 23% وسيكون تعداد وزارة الدفاع بمفردها[11]200000 مواطن اي اكثر من 33% من العاملين في اجهزة الدولة. وقد مثلت

(10) المليشيات والجيش الشعبي وفدائيي صدام وجيش القدس والقوات الخاصة اضافة للحرس الجمهوري والجيش بمعناه التقليدي.. وبالطبع فان الطابع العسكري للدولة سيولد بالمقابل طابعاً عسكرياً لاحزاب المعارضة لذلك نرى ان لكل تنظيم وحزب وتيار منظمته العسكرية..

(11) اوين 167.

نسبة القوات المسلحة من قوة العمل مع نهاية حرب الخليج الاولى 21،3%، بعد ان كانت تشكل 2،9% في عام 1970.[12]

القوة العاملة والقوات المسلحة 1970 – 1988 (مليون شخص)

السنة	قوة العمل	القوات المسلحة	نسبة القوات/قوة العمل
1970	2،4	0،062	2،9
1975	2،8	0،082	2،9
1980	3،2	0،430	13،4
1981	3،3	0،392	11،9
1982	3،8	0،404	10،6
1983	4،0	0،434	10،9
1984	4،1	0،788	19،2
1985	4،2	0،788	18،0
1986	4،4	0،800	18،2
1987	4،5	0،900	20،0
1988	4،7	1،000	21،3
2013	؟ 8،0	؟ 1،200	15،0

بالمقابل مثلت النفقات العسكرية نسبة تقترب من خمسي الناتج الوطني الاجمالي كمعدل لعقدي السبعينات والثمانينات. وبلغت عام 1981 (اي في اوج الحرب العراقية الايرانية) نسبة 66% من الناتج الوطني الاجمالي الذي بلغ في ذلك العام 37،3 مليار دولار... بالمقابل استهلكت النفقات العسكرية طوال عقد الثمانينات الموارد النفطية، بل هي قد تجاوزتها مرتين ونصف في عام 1981

(12) الدكتور عاس النصراوي،الاقتصاد العراقي 1950 ـ 2010، ص124.

و1982 واربع مرات تقريباً في عام 1983 وثلاث مرات تقريباً في عام 1984 ومرتين تقريباً في عام 1985 و1986 واكثر من 22% في عام 1987 واكثر من 17% في عام 1988.[13]

الانفاق العسكري، الواردات النفطية والناتج الاجمالي المحلي 1970 - 1989

(1) السنة	(2) النفقات العسكرية	(3) الايرادات النفطية	(4) نسبة 3/2	(5) الناتج الاجمالي المحلي	(6) نسبة 5/2
1970		0،8			19،4
1975	0،7	8،2	87،5	3،6	22،5
1980	3،1	26،4	37،9	13،8	38،8
1981	19،8	10،4	75،0	53،6	66،0
1982	24،6	10،1	236،5	37،3	57،4
1983	25،1	7،8	248،5	43،7	59،5
1984	25،3	9،4	324،4	42،5	54،4
1985	25،9	10،7	275،5	47،6	38،4
1986	19،0	6،9	177،5	49،5	24،2
1987	11،6	11،4	168،1	47،9	24،2
1988	14،0	11،0	122،8	57،9	23،1
1989	12،9	14،5	117،3	55،9	20،0
*2011	12،9	83،0	89،0	64،4	
	13،3		16،0		

*تم احتساب موازنات وزارة الدفاع والداخلية والامن الوطني والمخابرات ومكتب القائد العام للقوات المسلحة.. ويجب تحليل نسبة عام 2011 على ضوء عدد من الحقائق منها: ارتفاع اسعار النفط متجاوزة 100 دولار للبرميل اي حوالي 10 مرات واكثر مما كانت عليه في فترة الثمانينات او السبعينات.. ونفقات الحرب خلال ثمانينات القرن الماضي التي مول جزء رئيس منها بالديون.. وعدم احتساب نفقات القوات الاجنبية التي كانت ما تزال موجودة في العراق في

(13) النصراوي 127.

فقرة النفقات العسكرية. كما استند في رقم واردات النفط على تصريح المتحدث الرسمي باسم وزارة النفط عاصم جهاد في 2012/1/31

وستستمر النفقات العسكرية بالازدياد طوال السنوات بعد التغيير وان الجدول ادناه يبين نسبة الزيادة مقارنة بالناتج الوطني الاجمالي

النسبة المئوية للانفاق العسكري في العراق من الناتج الوطني الاجمالي [14]

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
5.1	4.4	4.6	3.3	3.4	2.7	3.6	2.4

الواقع الانفاقي وغير الاستثماري والتوجه العسكري اعتمد بشكل رئيسي على المديونية والتضخم، مما رتب على العراق قبل اجتياح الكويت في عام 1990 ديوناً وصلت عند مفاوضاتنا مع نادي باريس في 2004 الى حوالي 120 مليار دولار

هذه التطورات بعناوينها الكبيرة ستمهد للدخول في المرحلة الرابعة والتي نعيش فيها.

المرحلة 4: اقتصاد الدولة الريعية:

وهو ما سنبحته بتفصيل اكثر في الصفحات الاتية:

ثالثاً: اقتصاد الدولة الريعية بنمطيه الاحادي والمغلق سياسياً قبل تغيير 2003 والاقطاعات الادارية والمنفتح سياسياً بعده.

[14] بيانات البنك الدولي: الانفاق العسكري (% من اجمالي الناتج المحلي لدول العالم.. والبيانات مستمدة من معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام وتشمل جميعالنفقاتالجارية والرأسمالية على القوات المسلحة.. ولا تتضمن الدفاع المدني والنفقات الجارية للانشطة العسكرية السابقة مثل قدامى المحاربين والتسريح من الخدمة والتحويلات.. وقد تشمل ولا تشمل الدفاع المدني وقوات الاحتياط والقوات المعاونة والشرطة والقوات شبه العسكرية والشرطة العسكرية والمدنية والمنح العسكرية العينية ومعاشات التقاعد العسكري والضمان الاجتماعي.

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

تحت عنوان "اقتصاد الدولة الريعية" قسمنا المرحلة الرابعة الى نمطين.. ونحن نشير هنا الى تغير شبه جذري في فلسفة الحكم بعد 2003 عما قبلها.. ولاشك ان جوهر السمات الاساسية للاقتصاد الريعي للفترة الاولى لم تصف بل قد تكون ازدادت ترسخاً.. وان الكثير من الامور والبناءات والتداعيات والظواهر في الفترة الثانية هي امتداد للفترة الاولى، لذلك جرى مناقشتها بشكل موحد للحفاظ على وحدة الموضوع.. لكننا فضلنا بحثهما بعنوانين الاول الاقتصاد الريعي المتمركز والاحادي حيث حكم الحزب الواحد والفرد مطلقاً والثاني الاقطاعات الادارية المتحاصص من حيث الفئات والمناطق وذلك لسببين على الاقل..

الاول بسبب التغير السياسي الذي حصل وما اجراه من تعديلات في طبيعة الدولة الريعية.. والثاني ان هناك فوارق في طبيعة الادارة والتي قد تسفر عنها فوارق غير قليلة في الادائين وفي مآلات الدولة الريعية بمجملها.

اولاً: الاقتصاد الريعي الاحادي في ظل الانغلاق السياسي والحكم المطلق

انتهت حرب الخليج الاولى والثانية والعراق يقف امام الحقائق التالية، والتي سترتب اثاراً سنراها واضحة في الاوضاع التي كانت سائدة قبل 2003 وكذلك في الاوضاع بعدها، ولصعوبة الفصل بينهما ولان الكثير من الظواهر الحالية هي من تداعيات الفترة الماضية لذلك رأينا طرحها مشتركة :

بلغ تعداد الجيش خلال السنوات الاخيرة لحرب الخليج الاولى اكثر من مليون مجند ذلك اذا ما احتسبت قوات الجيش الشعبي والقوات السرية والخاصة.. ومصاريف عسكرية تقدر بحوالي مليار دولار شهرياً.. اي اكثر من مجموع الواردات النفطية حينذاك.

ديون بلغت اكثر من 86 مليار دولار حسب تقديرات ذلك الوقت.. والتي ستصل في 2004 مع الفوائد المتأخرة الى حوالي 120 مليار دولار، دون احتساب الديون القصيرة الاجل. وتعويضات الى الكويت بحدود (40) مليار دولار ومطالبات بين فترة واخرى من الولايات المتحدة وايران

تقدر باكثر من ترليون دولار امريكي لو نفذت كلها. وخسارة اصول وممتلكات ليس اقلها خسارة مئات الطائرات المدنية والحربية التي لجأت الى عدد من الدول ومنها ايران.

مقتل وتشوه مئات آلاف العراقيين ليصبحوا عالة على غيرهم بعد ان كانوا قوى عاملة ومنتجة في المجتمع وهجرة اعداد لا تقل عنهم عن البلاد بسبب اوضاع الحرب والاوضاع السياسية الداخلية، مما سحب من البلاد قوى ضخمة من الخبراء والاخصائيين والعاملين.. ودمار معامل ومصانع ومؤسسات كثيرة بسبب الاعمال الحربية.. وازدياد مساحات الاراضي المزروعة بالالغام او الاراضي التي هجرها اهلها بسبب الحرب او الاراضي التي دمرتها الحرب، او المزروعات خصوصاً غابات النخيل الهائلة التي تم اما اقتطاعها لتسهيل انتقال القوات او لتنظيم خطوط الجبهات او التي ماتت واصابتها الامراض القاتلة بسبب الغازات والبارود والاهمال وغير ذلك من عوامل.

فكرة عن خسائر العراق: بعد اربعة ايام من غزو العراق للكويت اصدر مجلس الامن في 6 آب 1990 قراره القاضي بفرض الحصار والعقوبات على العراق. فتوقفت صادرات النفط كما توقفت كل الحركة التجارية والمالية وجمدت ارصدة العراق في الخارج. فاذا اخذنا ارقام 1989، فان الحصار الاقتصادي قد حرم العراق ما يقارب الـ (14) مليار دولار سنوياً.. اي حوالي ثلث ناتجه المحلي انذاك.. ويذكر الدكتور فاضل الجلبي ان العراق خسر منذ الاجتياح وحتى اواسط 1994 ما مقداره 70 مليار دولار من موارد نفطية كانت ستأتيه لو استمر على انتاجه بمعدلات ما قبل اجتياح الكويت[15]. فاذا اضيفت اليها الصادرات غير النفطية التي كانت تقدر بحوالي مليار دولار اضافة للموارد غير المنظورة الاخرى فان العراق يكون قد خسر للفترة ما بين بدء اجتياحه للكويت وحتى تطبيق الاتفاق الذي وصل اليه في عام 1996ما لا يقل عن100مليار دولار..

يقدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد والذي يؤكده الدكتور عباس النصراوي ان البنية التحتية للاقتصاد العراقي قد دمرت بسبب العدوان واعمال القصف التي قامت بها القوات الحليفة ضد العراق واصابته باضرار في بنيته التحتية تقدر بما قيمته 232 مليار دولار، وهو ما يعادل موارد عقدين من موارد النفط. اما اذا احتسبنا الخسائر من دمار وخسران اصول والذي اصاب العراق خلال حربي الخليج الاولى والثانية فستصل التقديرات الى 684 مليار دولار .. وهذا الرقم سيمثل

(15) The Iraqui oil sanction. MEES.22.8.1994.

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

الناتج الوطني الاجمالي لحوالي 29 عاماً، ذلك اذا ما اخذ معدل الناتج الوطني الاجمالي للاعوام 1950 – 1993 والبالغ 23,5 مليار دولار بالاسعار الثابتة على اساس عام 1980.

يقدر عدد القتلى والجرحى والاسرى في الحربين او بسببهما المباشر حوالي مليون وربع المليون من العراقيين. اي حوالي 6% من سكان العراق حالياً.. فاذا اضيفت الهجرة التي قدرت وقتها بحوالي 3 – 4 مليون مواطن نصفهم تقريباً من الرجال والنساء في سن العمل، فان الحربين ونتائجهما قد قضت على ربع او ثلث قوة العمل العراقية في حينها. وان الصورة ستبدو اقسى لان هذه النسبة هي نسبة تتعلق بعموم العمل الماهر وغير الماهر، في حين ان الحروب الخارجية والداخلية قد حرمت البلاد بشكل مضاعف من اصحاب الكفاءات والخبرات والفنيين مما افرغ البلاد من طاقات عظيمة. فاذا اضيف لكل ذلك الاوضاع في كردستان العراق والتي اخرجت من دائرة السلطة المركزية منذ 1991 اكثر من 3 ملايين مواطن وجزأت اقتصاد البلاد، فان كل ذلك سيبين مدى التدهور الذي اصاب القوى الطبيعية والعاملة للاقتصاد العراقي، والتي ستستمر تداعياتها واثارها الخطيرة ليومنا هذا.

المديونية والتعويضات والاضرار النفطية وفي الموارد: بلغت مديونية العراق حوالي 120 مليار دولار، وهو ما قمنا بمفاوضته مع دول نادي باريس والدول والشركات الدائنة كوزير للمالية يرافقنا الدكتور سنان الشبيبي محافظ البنك المركزي وبقية الفريق من المالية والمركزي وذلك في 21 تشرين الاول عام 2004 وتم الاتفاق مع نادي باريس لتخفيض الدين بنسبة 80% والتي ستبلغ في النهاية حوالي 90% بسبب الاعفاء الكامل لبعض الدول وشراء الدين التجاري بعشرة سنت لكل دولار.. وقد تمت جدولة بقية الدين على مدى 22 عاماً مع فترة سماح 6 سنوات، والتي انتهت الان. فالبلاد واجيالها الحالية والمستقبلية هي التي دفعت وستدفع اثمان مغامرات الحكام وسياساتهم الطائشة. وستظهر هذه الاثار واضحة ايضاً فيما فرض على العراق من دفع التعويضات للكويت.. اذ فرض نظام العقوبات اقتطاع نسبة 30% من موارد النفط لسداد التعويضات، والتي خفضت بعد 2003 واستقرت ولحد الان على نسبة 5% من الواردات النفطية. وقامت اللجنة منذ عام 1991 والى ايلول/سبتمر من عام 2000 بدفع 8،5 مليار دولار وسيستمر العراق في الدفع حتى بعد 2003 ليصل مجموع ما دفعه من تعويضات مبلغ 27.455.214 مليار دولار حتى نهاية 2012، والمتبقي 13.634.875 مليارفي 2013 [16]

[16] تقرير الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر الحرب العراقية، القبس الكويتية، العدد 14201، 12 ديسمبر 2012

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

بالمقابل تعرض استثمار النفط بدوره، بعد فرض الحصار والعقوبات، اي بعد اجتياح الكويت الى تغير حاسم في هيكلية استثماره وتسويقه بحيث لم يعد يعطي نفس النتائج التي كان يعطيها في الفترات السابقة. اذ توقفت الصادرات عملياً منذ اب/اغسطس 1990 حتى كانون الاول/ ديسمبر 1996 بسبب عدم الوصول الى اتفاق مع الامم المتحدة لتطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء. وخلال ست سنوات تكلف العراق ثروة لا تقل عن 60 ـ 70 مليار دولار اذا افترضنا ان معدل الصادرات يدور بمعدل 2 مليون برميل يومياً وان متوسط السعر بمعدل 15 دولاراً للبرميل والتي كانت السائدة انذاك.

ـ بموجب القرار 986 الصادر عن الامم المتحدة في عام 1995 والذي وافق عليه العراق والقاضي ببيع النفط مقابل الغذاء والدواء عاد انتاج وتصدير النفط مجدداً. ويبين الجدول ادناه ما تم انتاجه يومياً خلال المراحل التسعة (منذ منتصف كانون الاول/ديسمبر 1996 حتى تاريخ 2001/4/30).. وان الفارق هو ما يستهلك محلياً والذي يقدر بـ 600 الف برميل يومياً. يتم تصفية 500 الف برميل بالمصافي المحلية.[17]

مراحل وكميات صادرات النفط بموجب النفط مقابل الغذاء

المرحلة	الصادرات (الف برميل)/يوم	الانتاج (الف برميل) / يوم
1	664	1,264
2	705	1،305
3	1،012	1،612
4	1،712	2،312
5	2,005	2،605
6	2،165	765،2
7	1،908	2،508
8	2،125	2،725
9	1،400	2،000

[17] ميس 2001/6/25

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

بموجب القرار اعلاه، تقتطع نفقات الامم المتحدة الخاصة بالعراق من الواردات النفطية، كما يقتطع 30 % للتعويضات ويصرف الباقي لتنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء، على ان تخصص منه 13% لكردستان العراق والباقي لبقية ارجاء العراق.

ـ لا تقف خسارة الشعب العراقي والاقتصاد العراقي في حدود حرمانه من اموال حقيقية كانت سترد عليه هو بامس الحاجة اليها، بل تتعداها الى استمرار عوامل العطل والتراجع في عمليات الاستثمار وتحسين شبكة الانابيب والمضخات والمحطات وكل المتطلبات اللوجستيكية اللازمة لزيادة انتاجه والتي يستطيع عبرها فقط العودة الى معدلات الانتاج التي سبقت حرب الخليج الثانية ونقصد بذلك تجاوز حاجز الـ 3 ملايين برميل في اليوم او حتى 4 ملايين برميل.

ففي تقرير رفعته لجنة تابعة للامم المتحدة والتي اسست بموجب قرار مجلس الامن 1330 في 5 كانون الاول/ديسمبر 2000 والذي زار العراق في منتصف اذار/مايس من عام 2001 لتحديد اوضاع العراق النفطية واحتياجاته لتحسين اداء اباره رفعت تقول[18]: بان الانتاج في الابار الحالية يميل الى الانخفاض «وبدون ايلاء اهتمام سريع لهذا التدهور فان قابليات الانتاج في حقول كركوك في منطقة الشمال ستنخفض بمعدل (50) % خلال الاثني عشر شهراً القادمة (اي الى 500 الف برميل يومياً). وفي الجنوب فقد خسرت انتاجية حقول الرميلة الجنوبية 150 الف برميل يومياً خلال عام 2000 وانه بدون اجراء سريع فان طاقة التصدير قد تنخفض الى 1,4 – 1,5 مليون برميل يوميا». وفعلاً شهدنا هذا التدهور في الطاقة الانتاجية والتصديرية.. وسيستمر هذا التدهور بعد 2003 ولن يبدأ الانتاج بالارتفاع مجدداً الا بعد توقيع عقود التراخيص ودخول الشركات الاجنبية الى الصناعة النفطية العراقية مجدداً

الكهرباء وتدمير البنية التحتية: قاد تدمير المحطات الكهربائية ومحطات الضخ وتآكل اجهزة المراقبة وترك اعداد كبيرة من المهندسين والفنيين لمواقعهم وارتفاع معدلات الاستهلاك خصوصاً بعد 2003 ودخول الاجهزة المنزلية العالية الاستهلاك للطاقة الى سلسلة مضاعفات خطيرة عرضت الاقتصاد العراقي وستعرضه لمخاطر جمة تهدد مستقبله لفترة طويلة قادمة.. بالطبع ستؤثر الفجوة المتسعة بين العرض والطلب سواء قبل التغيير في 2003 او بعده. فالتصريحات الرسمية (في 2012) تتكلم عن انتاج (7000م.و) منها (1000م.و) مستوردة من

(18) تقرير الامم المتحدة المرفوع للامين العام السيد كوفي عنان.. ميس 2001/6/25 و2001/7/2.

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

تركيا وايران مع طلب حد ادنى لن يقل عن (15000م.و) دون احتساب الطاقة المطلوبة في حالة الانطلاق.. مع العلم انه تم صرف ما يقارب 30 مليار دولار على وزارة الكهرباء للفترة 2003-2011 حسب الموازنة.. وتم صرف حوالي 70 مليار دولار اذا ما اضيفت النفقات الاهلية والمولدات الخاصة، حسب تصريحات وزير المالية.. ولهذه تأثيرات خطيرة في المجالات الامنية والزراعية والصناعية والخدماتية المختلفة، علماً ان الثروة النفطية ذاتها تعرضت الى تراجع بسبب سياسات الحروب والحصار والعقوبات والاهمال والسياسات الغبية.

انهيار الطبقة الوسطى: تدهورت اوضاع السكان بشكل لم يسبق لـه نظير.. انهارت اوضاع الطبقات الفقيرة.. وازدادت قاعدتها اذ ضمت اليها الطبقات المتوسطة[19] وغالبية اصحاب ذوي الدخل المحدود من موظفين وعسكريين سواء لدى الدولة او في القطاع الخاص.. وانهارت انماط العيش وانغلقت افاق الكسب الشريف.. فاصبحت السرقة والغش والخيانة وانماط الكسب الطفيلية والرشوة والخاوة وبيع اعضاء الجسم او بيع الاعراض او بيع ما تم كسبه من مدخرات او اصول والاعتمادات على الاعانات من اهل الخير او من الاقارب في الخارج هي الوسائل الرئيسية لادامة حياة غالبية فئات السكان. لم نعد امام اقتصاد فقير فقط، بل اصبحنا امام اقتصاد مريض متآكل تسيطر عليه المافيات الرسمية وشبه الرسمية.. افتقد النشاط الاقتصادي الحد الادنى من القواعد والضوابط والاخلاقيات والاعراف التي تسمح بالمبادرة والتضحية والبذل لمحاولة كسب لقمة العيش. مقابل هذا الواقع الذي يعيشه الشعب استمرت الطبقة الحاكمة والفئات المتعشعشة حولها من مراكمة ثرواتها فبنت اضخم قصورها في هذه المرحلة بالذات واستولت على افضل ما في العراق من اراضي ومساكن واملاك ومصالح لتنفق ذلك على نشاطاتها ومؤتمراتها وملذاتها.

الاصدار التضخمي: لعل اخطر ممارسة قامت بها الدولة الريعية قبل 2003 لتحميل غيرها النتائج ولتوفر لنفسها الموارد على حساب الشعب هي عملية الاصدار التضخمي وضخ النقود في الاسواق ليس حسب حاجات الاقتصاد بل حسب حاجة المسؤولين للاموال. هذا العمل غير المسؤول قد قاد الى انهيار الاقتصاد والى انهيار مداخيل المواطنين دفعة واحدة. فالدينار العراقي

(19)عبد الجبار محسن، صحيفة بابل 1994/12/17 «فقدنا النمو الطبيعي لحركة الافراد عبر السلم الاجتماعي لصالح الاندفاع الاهوج للاثرياء الجدد.. لقد مزقت هذه الفئة الضمير الاجتماعي، وقلبت موازين القوى، واشاعت التعامل غير المشروع فباتت اساليبها هي القاعدة وما عداها هو الاستثناء.. ان رشوة الموظفين، والتلاعب بقوت الشعب زمن الحصار، وذبح رؤوس الماشيةعند اعتاب البيوت المشيدة حديثاً والمؤثثة بالفخامة والمليئة بالاوساخ.. يشير الى ان المال لم يعد بيد من يجب ان يكون بايديهم.. لقد صعدت هذه الفئة بغفلة من التاريخ.. وباستثناء قلة محدودة فان الاكثرية الساحقة من الطبقة الوسطى قد انضمت الى الشرائح الفقيرة.

الذي كان يصرف في الاسواق قبل عقدين باكثر من 3 دولارات انهار تماماً واصبح الدولار الواحد يتراوح بين 1500 – 2000 بل وصل الى 3000 في المراحل الاخيرة حسب الظروف. لقد اصبح طبع الدنانير وضخها في الاسواق ممارسة اعتيادية تقوم بها السلطة كلما احتاجت للاموال[20].. والتضخم بهذه الطريقة هو ابشع انواع الضرائب وامتصاص قدرات الناس لتمول الحكومة اعمالها.. فنظام سعر الصرف الرسمي والضغط التضخمي.. ووجود عدة عملات كالدينار السويسري او دينار رانك زيروكس او الدولار وعملات الدول المجاورة قد ادخل تشوهات على النظام النقدي في البلاد.. وهو ما ستظهر نتائجه لاحقاً بعد 2003.. وسيتم طرح الدينار الجديد في 2004 وسيصدر قانون خاص للبنك المركزي، وسيسوي البنك ديونه مع وزارة المالية.. وسيتم اعتماد سعر الصرف، الذي يتقرر عبر العرض والطلب في مزاد العملة الذي ينظمه البنك المركزي يومياً.. وسترتفع احتياطات البنك المركزي من (صفر) في عام 2003 لتصل الى حدود 70 مليار دولار مع نهاية 2012.. وسيستقر سعر الصرف دون 1200 دينار للدولار، وسيستعد البنك لالغاء الاصفار الثلاثة.. لكن سعي الدولة الريعية للسيطرة على كل شيء لن يقف بحدود ايقاف السياسات الناجحة للبنك المركزي، بل سيسعى لوضع اليد عليه كلياً.. وهو ما قاد الى اقالة محافظ البنك ونائبه الدكتوران سنان الشبيبي ومظهر محمد صالح.. واصدار مذكرات اعتقال بحقهما واعتقال اعداد غير قليلة من كبار موظفي وموظفات البنك باجراءات غير دستورية وغير اصولية للأسف الشديد.

الدولة الريعية.. دولة رعاية اجتماعية.. البطاقة التموينية وسياسات الدعم: لقد انقذت البطاقة التموينية البلاد من خطر المجاعة في ظروف الحصار والعقوبات.. فتوفر لكل مواطن حد ادنى من السلع الاساسية التي ساعدت المواطنين على العيش ولو باسوء الشروط.. فالنظام كان نظاماً دقيقاً من حيث التنظيم والتوزيع لذلك اعتمدت سجلاته حتى في الانتخابات التشريعية والمحلية التي اجريت بعد 2003.. بل صار عنواناً للمواطنة وصارت استماراته احدى الوثائق الاربع المطلوب ابرازها عند مراجعة الدوائر الرسمية لاثبات الهوية والمواطنة وانجاز المعاملات. لكن نظام البطاقة التموينية هو بالمقابل دليل على طبيعة الدولة الريعية وتحولها من دولة خدمة عامة الى دولة رعاية اجتماعية بائسة.. ومهما يكن من امر فان هذا النظام واستمراره هذه المدة الطويلة قد افرز نتائج اجتماعية وسياسية خطيرة.

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

1- صارت البطاقة التموينية وسيلة اساسية للفساد.. اذ تحولت العقود التي تجريها وزارة التجارة وسيلة اساسية للرشوة والفساد واستيراد شتى انواع السلع والبضائع الفاسدة والسيئة على حساب المواطنين.. عدا التراجع الخطير في نوعية السلع وكمياتها وتلاعب الموزعين لجني المزيد من الاموال على حساب هذا النظام.. بل انتقل الامر للافراد الذين بدأوا باستثمار النظام للتلاعب باسماء من يحصلون على حصص لهم ليعاد استغلالها او بيعها في الاسواق.. بل صارت البطاقة التموينية وسيلة للتلاعب باسماء السجلات التي تقدم في الانتخابات لتضاف الاسماء او تحذف منها مما قد يؤثر على بعض نتائج الانتخابات سواء على صعيد وطني او الصعد المحلية.
2- تحولت البطاقة التموينية ونظام الرعاية الاجتماعية واشكال الدعم المختلفة الى عبء كبير على الدولة.. فتشكل سياسات الدعم نسبة (13%) تقريباً من موازنة 2013.. بمبلغ يصل الى حوالي (18 ت.د). وهذا مظهر خطير لمظاهر بث الكسل وعدم النشاط في الدولة والمجتمع.. واستهلاك الاموال بطريقة سيئة. وان اعادة النظر بهذا النظام بات امراً مطلوباً يضع في اولوياته كيفية دعم العوائل الفقيرة.. والنهوض بواقعها الاجتماعي والاقتصادي.. وليس الاستمرار بضخ قيم القنوع والكسل والفساد والتبذير.. فالرعاية الاجتماعية امر مهم في كل مجتمع.. وان لها ركيزتان اساسيتان: الاولى مساعدة العاجزين كلياً او جزئياً وهذا امر يتحمل كلفه المجتمع عبر الدولة او عبر صناديق تخصص لهذا الغرض.. والثاني مساعدة العاطلين والفقراء وضعيفي الحال، ليس لادامة وضعهم بل لتوفير الوسائل للنهوض بهم من هذا الواقع الى واقع افضل اجتماعياً واقتصادي

تفشي ظاهرة الفساد: الفساد الاعظم هو ليس السرقة بمعناها المعروف، وهو ليس الرواتب رغم اهميتها.. انه تهرىء الالة (النظام) ليصبح استهلاكها اكثر من انتاجها، ونفعها دون اذاها.. ليصبح الهدر والتعطيل هو القانون.. وليس الكفاءة والانتاجية والسرعة. عندها، يتم الفساد باسم القانون والرقابة والنزاهة وتحت غطائهم.

سبب الفساد هو ترهل وفوضى في الكم والنوع للادارات واللجان.. وفي القوانين والاجراءات.. التي جعلت لكل دائرة، وموظف معايير خاصة لتفسير التعليمات والكتب والمستندات اللازمة وصحة الصدور..الخ. فالذي يسهل المعاملات ويحترم روح القانون ونصه الاعم، هو موظف يسقطه نظام الكيد والفساد. ان نظام "الاقطاع الواحد" او "الاقطاعات الادارية" بمالكيها

و"سراكيلها". ليس بالضرورة، بسوء قصد، بل بسبب الخوف وعادات العمل ونزعة التفرد التي تفرضها الاجواء والممارسات السائدة. كلنا يستنشق هواء الفساد والتزاماته، بوعي وبدونه.. في الوساطات التي نقوم بها.. في التعيين والاختيار والسفر والايفاد والترفيع والمخصصات.. في العقود والمناقصات والمزايدات.. في المواصفات المعقدة المتخلفة غير الشفافة بكلفها العالية وركاكة تنفيذها.. في الفلس الذي نحرص عليه فنخسر الدينار. في التوثيق والحفظ والمخاطبة التي تغبن الحقوق وتهدر الوقت وتسمح بالتلاعب. انه استمرار احتكار الدولة ومركزيتها وتدخلها في الصغيرة والكبيرة، لتنوء باعباء غير مصممة لها، ولتحجز الاخرين –كل الاخرين- من اخذ دورهم.

ارتفع عدد الملاكات خلال ثمان سنوات الى (2.5-3مليون عدا التقاعد والرعاية وغيرهما) بعد ان كان ربع ذلك قبل عقد من الان. في حين لم تتقدم انتاجية الدولة ومتطلباتها، بل تراجعت.. في الصين (20) وزارة، وما لدينا اكثر من (27) وزارة بعد عملية الترشيق مؤخراً.. وما يكفينا هو (15) كحد اعلى ، وكذلك المديريات والاقسام..الخ.

لابد من اللجوء "للتعبئة الاجتماعية" و"الاقتصاد الموازي" و"اقتصاديات السوق".. ليكون الاخير معياراً لكفاءة القطاع العام والخاص.. ولمساعدة القطاع "الموازي" و"الاهلي" لتوفير العمالة والخدمات والمصالح، بدل الاعتماد الاحادي على الدولة. اما الترهل والفوضى في الادارات والاجراءات والقوانين فتعالج بالغاء الفاسدة والمعرقلة، واللجوء للادارة والتنظيم الحديثين، ومنها الحكومة الالكترونية، وجعل الكفاءة والانتاجية والسرعة معايير حقيقية لخدمة المواطن والمصالح.

ليست الدولة اليوم دولة الخدمة العامة، بل هي نوع سيء "للرعاية الاجتماعية". والمضحك المبكي، انه سيكون اوفر للموازنة والاقتصاد والمواطنين والاعمال، بما فيه الانجاز الحكومي، السماح للعدد الاكبر من الموظفين -المدنيين والعسكريين- البقاء في بيوتهم مع ضمان استلام رواتبهم. فالفساد الاعظم الذي لا يستطيع مجلس النواب –وغيره- استجوابه هو هذا الترهل والفوضى.

<u>الفساد في الدولة لابد ان ينقل نفسه للمجتمع وبالعكس:</u> لن نتكلم هنا عن الانحرافات الاخلاقية.. ما يهمنا هو فساد العلاقات الاجتماعية المنتجة للقيم المعنوية والمسلكية والمادية. فـ"النظام" هو العلاقات التي تسمح بتكرار انتاج نفسها وانتاج فائض يسمح للامم بالنماء والتقدم. والمجتمع الذي

يتسلل اليه الفساد هو عندما يتعطل "نظام" انتاج القيم والمنافع، وهذا ما قادت اليه ممارسات الدولة الريعية التي ربت على تدمير نوازع وحوافز العمل والبحث والتطور والاعتماد كلياً على موارد اموال الريوع النفطية السهلة والتي تحرك لا ترفد Upstream عوامل الانتاج حقيقة، بل هي التي قد تحركها في المصبات Downstream..

مجتمعنا –كأساس- يأخذ اكثر مما يعطي.. يأخذ مما ورثناه.. ومن ثروة أُنعِمنا بها.. فبدل ان نسخرها اصبحنا عبيداً لها. أن توقفت ستتوقف الحياة. اننا نستورد معظم مقومات عيشنا.. نظامنا –كقاعدة- هو صراع لتوزع موارد النفط.. فالغني من يأخذ اكثر.. والفقير من تنقصه الوسيلة. يتراجع كل شيء تقريباً، لتختزل كلها في التوظف ولو بشهادات مزورة باختامها.. او بما تدعيه من علوم ومعارف، لا فرق كبير لان المؤسسات –كظاهرة- باتت "مزورة" بالمعاني الوظيفية وليس اللفظية.

اصبحنا –بالتعريف- نظاماً قسرياً اتكالياً ينظم علاقاته بالقوة والكذب والتهديد من جهة.. واللانتاجية وعدم الثقة والتسقيط والتلون والخنوع من جهة اخرى.. نتكل على الدولة المالكة لكل شيء.. المستقوية على مجتمعها. تصنعه ولا يصنعها..

تراجعت –كاتجاه- مقومات السمعة والخبرة والنزاهة لتحل مكانها قلة الكفاءة وسوء الاداء ونقص الامانة.. فنمت عناصر الاحباط وفقدان الثقة والامل والطموح. عندها سيتم الفساد باسم القيم والشعارات الكبرى بما فيها الدينية والوطنية وغيرهما.

"النظام" يرتبط بالدوافع والحقوق.. عندما تصبح كل الحقوق بيد الدولة تنعدم دوافع الاغلبية الساحقة. فالدولة محدودة والمجتمع متناه.. والدولة محبوسة، غير قابلة للقسمة فلابد من الاستفراد القاتل او المحاصصة المعطلة.. والمجتمع منطلق قابل للتنوع والتعدد، لذلك المنافسة والمساحة المتاحة للجميع.

اول محاربة الفساد هو اعادة الحقوق للشعب وتمكينه وتمليكه الكثير مما تحتكره الدولة. ليعود الاساس السعي والتعلم والعمل والنشاط والابداع والكسب والانتاج المعنوي والمادي في مدارسنا ومزارعنا ومعاملنا ومرافقنا، وليس مجرد العيش على بطاقة تموينية او رعاية اجتماعية او وظيفة مقنعة.. ليستعيد المجتمع والشعب دورهما الاول.. ولتكون الدولة خادمة وراعية لنشاطاتهما. دولة المواطن.. والمسؤول فيها هدفه خدمة الشعب.

بعض مبادىء اصلاح الفساد: تنصح المؤسسات الدولية باجراءات لمواجهة الفساد اهمها..

1- محاسبة المسؤولين وتغييرهم المستمر..
2- تفعيل دور الرقابة والتدقيق والشفافية..
3- اتباع البرامج الادارية المعاصرة..
4- حسن اختيار الموظفين..
5- السيطرة على الصرف وحسن استخدام الموارد..
6- التقليل من التدخل الاقتصادي..

وما تنصح به المؤسسات الدولية سيبقى اجراءات شكلية ان لم تتوفر مناخات واطر عمل جديدة.. اذ يعاني العراق من ظواهر مزمنة اهمها..

1- تحكم الاطر والمناخات المذكور اهمها اعلاه وهي الدولة الريعية، وتطور العسكرة، وانتقال الفساد من حالة فردية الى ظاهرة اجتماعية.. فتحولت الدولة لجهاز للرعاية الاجتماعية ولاستهلاك موارد النفط وتوزيعها حسب مصادر القوة، وليس الدولة الراشدة العادلة او دولة الخدمة العامة ودولة المواطن..

2- تراكم القوانين والتعليمات الغامضة والمتناقضة، المشجعة على الفساد بدل مواجهته، مما سيجعل عمليات الاصلاح معقدة وتتطلب جهداً ووعياً استثنائياً.. فالمافيات واصحاب المصالح الذي عشعشوا في ثنايا النظام الريعي وما نسميه بالاقطاعيات الادارية يمتلكون قدرات منظورة وغير منظورة تجعلهم من القوة والمكانة ليحولوا وباسلوب يدعي الدفاع عن القانون والشعب والنظام الخطوات الاصلاحية الى نقيضها تماماً.

فصار الفساد وكأنه السلوك الطبيعي والقانوني والاخلاقي.. ونرى ضرورة البدء، قبل وبموازاة، الاجراءات الاخرى بايقاف هذا التدهور..

1- تقليص مخطط لعدد الدوائر والموظفين لتسهيل وشفافية وسرعة الانجازات، ولو باجراءات استثنائية ومؤلمة كتخفيض السن التقاعدي، وبشكل اضطراري اعفاء (مع ابقاء الراتب او جزء منه) الموظفين الذين لا جدوى منهم من الدوام. وهذا يناقض كلامنا اعلاه.. لكنه يقلل زحمة المؤسسات والموظفين والتواقيع والتعقيدات وقلة الكفاءات.. التي تشجع كلها الفساد. وذلك لحين ضبط مستوى الملاكات ومعاييرها. واطلاق موازنات

وتشريعات جدية.. لتشجيع العمالة خارج القطاع العام.. بدعم الاجور وحقوق الضمان والتقاعد اسوة بالدولة. وهذا يتطلب سياسة انفتاح واسعة للاستثمارات والخدمات والمشاريع.

2- ايقاف كل التشريعات والضوابط والتعليمات المخالفة للدستور والادارة السليمة العصرية.. فالدولة بالنسبة للمسؤولين والموظفين والشعب والمصالح، دولة الخدمة العامة والمواطن.. فشروط المنصب والتكليف والواجبات والمعاملات وحقوق المواطنين والعقود يجب تعريفها بدقة وشفافية بعيداً عن مزاجية الدائرة والمسؤول. فلا تتعسف دائرة باخرى. ومسؤول بموظف ادنى.. وموظف بمواطن، وبالعكس.. وان يكون القضاء الاداري والمدني مرجعية الجميع. ومعايير ذلك، الثقة والتبسيط والسرعة والجودة.. وتعزيز دور الرقابة الذكية والمحاسبة لتفرض اشد العقوبات على المخالفين، سواء اكانوا موظفين او مواطنين.

3- مراجعة فلسفة الموازنة بشكل كلي.. فاعداد الموازنة يجري سنوياً الان استناداً لمخصصات السنة الماضية مضافاً اليها تقديرات جديدة ترد من الاسفل للاعلى.. فترفع الوحدات المالية مطالباتها المضخمة، حتى مع عجزها لانفاق مخصصات السنة الماضية (الاقطاعات الادارية).. والمطلوب خطة واستراتيجية تناقشها الهيئات التشريعية والتنفيذية ويساهم فيها الخبراء والرأي العام لتحديد اولويات ومسارات البلاد، بعيداً عن التهديدات والابتزازات والتسقيطات.

لن توقف هذه الاجراءات الفساد كله، لكنها خطوات اولى لتطويقه والقضاء عليه ولاعادة العمل بين مؤسسات الدولة ومع المصالح والمواطنين.

<u>البطالة التحدي الاكبر</u>: تشير جميع الاستبيانات بان البطالة هي الاهتمام الاكبر للمواطنين على الصعيد الوطني.. ويمكن تلخيص الامر بالنقاط ادناه:

1- تحتل البطالة الهم الاكبر.. فهي تتقدم على الامن والخدمات والكهرباء.. وبدورها لا يمكن حل مشكلة البطالة بدون حل مشكلة الكهرباء.. مما يضعنا في حلقة مفرغة. على كل حال تبقى البطالة المشكلة الاولى في كافة انحاء البلاد مع فارق بين منطقة واخرى في حدتها.. فالمشكلة عميقة الجذور، وعنوان كبير لازمة بنيوية معقدة متعددة الابعاد.

2- فمفهوم العمالة ضعيف خصوصاً في القطاع العام. فالعمالة ترتبط بالعمل.. والاخير بالانتاجية.. وتشير دراسات متخصصة ان معدل العمل الوظيفي اقل من 20 دقيقة/يوم. فاذا كانت ساعات العمل (6ساعات=360دقيقة)، فمعنى ذلك اننا نستطيع الاحتفاظ بـ (130الف) موظف فقط.. سيقومون بعمل (3) مليون موظف (4 مليون حسب تصريحات رسمية). اما الـ (2.870) مليون موظف فينطبق عليهم مفهوم "الرعاية الاجتماعية". لا يعني ذلك عدم معاناة ملايين الموظفين.. بل يعني ان النظام فاشل.. يستهلك وقت العاملين في ازدحامات المرور والاداريات المتخلفة، ونقص الكهرباء (الحرارة) والخدمات، والاتصالات، وسلسلة التعقيدات والتعطيلات، والمهمات والوظائف الكاذبة، والمعاملات المكررة والمضخمة، والمؤسسات البديلة والموازية والتي لا مهمة حقيقية لها.. واعداد ضخمة تقبض ولا تعمل او تحضر اصلاً لمواقع العمل..الخ. اما الاثار فخطيرة.. واهمها الفساد والتزوير الذي مداخيله اكثر مما تعالجه الاعتقالات واللجان.. وتأخير المصالح وهدر الاموال.. وتدني مستوى الكفاءة وسط هذه الزحمة الهائلة التي يفوز فيها التملق والغش وغيرها، التي تعود وتسبب كلها المزيد من اللانتاجية والبطالة.

3- فالبطالةً الحقيقية (من لا عمل له) كبيرة اصلاً.. فاذا كان معدل النمو (2.4%) والسكان (32) مليون، فاننا نستقبل حوالي (750) الف مواطن جديد سنوياً.. فاذا وصل (80%) منهم الى سوق العمل.. فامامنا طاقة عمالة محتملة تقارب (600الف) طلب سنوياً.. ومهما خفف الزواج والهجرة والمرض، وحتى لو وصلنا للنصف تقريباً، فسنبقى بحاجة لايجاد (300000) فرصة عمل شهرياً. فمن اين نوفر الفرص؟ والدولة ستنفجر بترهلها.. ولم تستطع في 2012 تخصيص سدس او ثلث هذه الاعداد.. والقطاع الاهلي يرسل شبابه للبطالة او للدولة.. تحجزه التشريعات والسلوكيات البائسة، واحتكار الدولة وقبضتها الحديدية، رغم الفشل المتكرر.. وماذا سنعمل بجيش العاطلين الذين بارقام وزارة التخطيط (15%) ستعني حوالي (1.2) مليون عاطل.. وبالارقام الاخرى (30%) مما سيعني (2.4) مليون عاطل.. كل ذلك على اساس ان قوة العمل في العراق تقارب الـ (8) مليون نسمة. ويرى الدكتور ماجد الصوري الخبير في المصرف المركزي العراقي في نقاش خاص ان عدد الاشخاص في سن العمل، 15سنة الى 63 سنة، هو اكثر من 18 مليون انسان، فاذا ما احتسبنا ان عدد العاملين في الوقت الحاضر هو 10 مليون انسان، وليس 8

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

مليون، وان عدد الموجودين في المدارس الاعدادية والجامعات هو بحدود 3,5 مليون انسان، فان عدد العاطلين عن العمل يبلغ بحدود 4,5 مليون انسان).. امام هذه الحقائق ما العمل لحل عاطلي الدولة.. والعاطلين الجدد المتزايدين.. والعاطلين المزمنين؟

فالبطالة نتاج بطالة مجتمع وفشل وانحباس عمل تشكيلة اجتماعية/ اقتصادية وهي نظام الاقتصاد الدولة الريعي. فاموال النفط السهلة تجعل حساب ارباحنا وخسائرنا السنوية رابحين دائماً، مهما عملنا واخطأنا وبذرنا من اموال ودمرنا من اصول. لكن هل نقبل الفشل والكسل والفساد واللانتاجية والتبعية. الم نتعض مما حصل بعد اجتياح الكويت؟ وماذا نعمل لازمة جديدة مثل واكبر من 2009؟ وماذا سنفعل ان اكتشف العالم طاقة بديلة.. فهل سنكتفي بالقول ان احداً لم يتوقع ذلك؟ وكيف سنعيش.. وكيف سنطعم جيوش العاطلين الحاليين والجدد.. فالبطالة باشكالها تحدينا الاكبر.. ومحاربتها بتوليد العمالة والانتاج الحقيقي، وليس الوظيفة والرعاية الاجتماعية.. الكلام طويل، وهذه مداخل ليس الا.

1- جعل دوافع الانتاجية والربح والحوافز المادية والمعنوية والاعتبارية جوهر التعبئة العامة كمحرك للنشاط وتوليد العمالة المنتجة. وتشجيع الانطلاق وليس الكبح اساساً.
2- نقل الكثير من النشاطات والممتلكات للقطاع الاهلي. خصوصاً ملكية الاراضي الزراعية والمصانع والشركات، وتحديث ملكية الدولة وجعل معاييرها الكفاءة والانتاجية، وليس المنافع الخاصة والولاء والدعاية الانتخابية.
3- منح الاراضي وتسهيلات الدفع لتشجيع السكن والمناطق المتخصصة والمشاريع الكبرى.. والتخلص من روحية المعارضة للمعارضة لوسائل الدفع والاستثمار والتمويل باشكالها المتنوعة.
4- الاجازة وليس المنع هو المبدأ. ويعتبر المشروع الصغير مجازاً بايداع اوراقه القانونية.. وللشركة بايداع رأس المال واوراق المشروع القانونية لدى الجهة المختصة وموافقة الجهة او عدم اعتراضها خلال مدة محددة. وصاحب المشروع محق، ان لبى الشروط والالتزامات.
5- منح العاملين خارج الدولة حماية وامتيازات موظفي الدولة.
6- دعم واحترام حقوق النقابات والاتحادات ومكاتب التشغيل.

7- ايداع جزء من اموال الدولة في المصارف الخاصة لدعمها.. وتشجيع المصارف لمنح القروض بشروط ميسرة. واعادة الحياة للمصارف الحكومية المتخصصة كالمصرف الزراعي والصناعي والرهون وغيرها لمنح القروض وجعل معيار النجاح الوظيفي في عدد ونوعية المشاريع التي ساعد على انشائها.
8- ضمان اسعار شراء المنتجات الزراعية والصناعية والحيوانية واتباع سياسات بدائل الاستيراد. والمساهمة في تحمل جزء من الاجور الجديدة في القطاع الخاص وتنظيم سياسات الاعفاءات الضريبية لتشجيع قيام المشاريع والانشطة المختلفة.
9- اعطاء الاولوية لتوفير المستلزمات الاساسية والتسهيلات اللازمة للمشاريع الجديدة كالكهرباء والوقود والماء والطرق والامن والمواد الاولية وسمات الدخول..
10- التدريب وبناء الكفاءات وتشجيع العمالة الاجنبية للخبرة ومن لا منافس عراقي له.. ومنعها عن العمالة الاخرى
11- مراجعة السياسة الضريبة. فلا ضريبة لخدمات سيئة او لا تقدم.. وتنظيم الاعفاءات والمحفزات.

عسكرة الدولة والمجتمع: تطور عملية عسكرة الدولة والمجتمع منذ تأسيس الدولة العراقية وليومنا هذا.. والفارق بين ما وصلنا اليه اليوم والاوضاع السابقة هو ان العملية في البداية اخذت وقتاً استغرق اكثر من نصف قرن.. رغم ذلك تحولت القوات المسلحة الى اداة التغيير السياسية الاولى في البلاد.. وصار العراق من البلدان المشهورة بانقلاباتها العسكرية.. فالجيش الذي اريد منه ان يكون سوراً للوطن، بمعنى ان لا يتدخل في الشؤون السياسية تحول الى الاداة الرئيسية للتدخل السياسي.. سواء في الحروب والاضطرابات الداخلية او ليزج من قبل الحكام في مغامراتهم ونزواتهم الخارجية. في المرحلة الملكية تحول الضباط السابقين الى عناصر مدنية.. اما في النظام قبل تغيير 2003 فاصبحت العادة ان يتحول المدنيون الى عسكريين، وان تمنح لهم اعلى الرتب العسكرية.

لاشك ان اسباب اصدار الحاكم المدني بريمر قراره المشهور بحل الجيش واجهزة النظام السابق.. تختلف عن الرغبة التي ظهرت قوية بعد التغيير بابعاد الجيش عن السياسة واصرار الدستور على مدنية القيادات العليا.. لكن زخم الدولة الريعية وتحديات العمليات الارهابية واعمال العنف والوجود الاجنبي وكثرة الميليشيات واهمية السيطرة على مواقع القدرة والقوة سرعان ما

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

غزت الافكار والممارسات. فاعيد بناء القوات المسلحة بسرعة وبسياقات فيها الكثير من الفوضوى.. واستخدم الجيش كقوات شرطة في الحواجز والسيطرة وضبط الامن الداخلي.. واصبح الترفيع وتقلد الرتب العالية امراً يسيراً ويتم لاعتبارات سياسية وحزبية غير مبررة.. بل صارت القوات المسلحة احدى اهم القطاعات لاحتواء البطالة بل بالنسبة للبعض لتحقيق الثراء الفاحش سواء بادارة الموازنات والتخصيصات على مستوياتها العليا او الوسطى او الدنيا.. او في عمليات شراء الاسلحة وتوقيع العقود. فارتفع عديد القوات المسلحة ليعود الى ارقام ما بعد حرب الخليج الاولى وليصل الى اكثر من مليون و200 ممن هم تحت السلاح... وذلك كله دون حساب الكثير من الوحدات الامنية الخاصة بالمحافظات والمسؤولين ودور العبادة والسفارات وغيرها.. وايضاً دون ان نضع بالاعتبار انتهاء نظام الخدمة الالزامية الذي كان القاعدة الرئيسية للتعبئة العسكرية. بل تحولت القوات المسلحة الى اداة سياسية وانتخابية لاحتكار الدولة مجدداً ولفرض سياسة احادية.. وينقل البعض ان منصب قائد فرقة اليوم يباع بثلاثين وخمسين دفتراً (300-500 الف دولار)، وان امر فوج يرفض النقل الى ملحقية عسكرية لان الارباح التي يجنيها من حاجز سيطرة هي اكثر بكثير مما يمكن ان يجنيه من توظفه في الخارج.

في عام 2011 تمت الموافقة على تخصيص 950 الف دينار لمنتسبي الشرطة.. مما ادى الى المساواة بين الشرطة والجيش، من حيث الرواتب والرتب وصولاً لرتبة فريق. وهذه خطوة مهمة لمنتسبي الداخلية الذين كانوا ينتظرون ذلك.. فهنيئاً لهم. لكن هذه الخطوة عنت في حينها ضرورة توفير (2-3) ترليون دينار واكثر لموازنة 2012. وبالطبع ستعني ستزيد النفقات التشغيلية على موازنة الدولة. وبالطبع ستغري هذه الخطوة بقية الموظفين للمطالبة بالمثل.. فخريج الكلية –حسب الحالات- يبدأ باقل من نصف ما ذكر اعلاه، رغم فارق الدراسة وسنواتها.. وقد يبرر ذلك بمخصصات الخطورة (الراتب الاسمي للشرطي 160=170 الف دينار شهرياً). وسيرغب القطاع الخاص بدوره تحسين شروطه. وهذا كله سيضغط لزيادة الجانب الانفاقي والاستهلاكي وغير التنموي -حتى بشرياً- على حساب الجانب التنموي ليعمق من ازمتنا. وسترفع هذه التوجهات اسعار البضائع، المستوردة في معظمها، ما دامت الدولة ستستثمر الاموال اكثر في الجانب التشغيلي او التسليحي والعسكري.. وسيقود الامر لخروج المزيد من الاموال الى الخارج.. وستقود الرواتب المرتفعة الى ارتفاع الاسعار لتأكل سريعاً جزءاً من الزيادات. وقد يجد المرء عذراً لذلك بالقول ان الجانب الاستثماري معطل اصلا.. والافضل توزيع الموارد عسى ان تساعد على توسيع الانفاق وزيادة الطلب وتشجيع الاستثمارات والاعمال. ولكن هل هناك خطط لاستثمار العوامل الايجابية وكبح السلبية.. ام نحن امام مجهول

كبير؟ فالقوات المسلحة باتت المجال الرئيس للعمالة المجالات الرئيسية للعمالة.. ويذكر وكيل وزير الداخلية بانه لو طلبنا (1000) منتسب فسيتقدم (40) الف مرشح على الاقل، وهذا مؤشر سلبي لواقعنا ولاتجاهات التطور لدينا.

ولهذه الخطوات –ايضاً- اثار على مستقبلنا وتوجهاتنا. ففي بدايات الملكية انقسم الرأي العام والبرلمان الى تيار يرى اعطاء الاولوية للمؤسسة العسكرية.. والاخر للمؤسسة المدنية (التعليم، الري، الزراعة، الصناعة..الخ).. فانتصر الاول بكل الاثار الحاسمة في انماط التطورات اللاحقة. ومن الدروس والعبر التاريخية، ان المؤسسة العسكرية هي التي اسقطت النظام الملكي. وتصاعد الامر في المرحلة الجمهورية.. فعاشت البلاد نصف القرن الماضي في ظل حكومات عسكرية صرفة اغلقت المجال امام اية تجربة ديمقراطية.. واصبحت الاغتيالات والانقلابات العسكرية هي النمط الوحيد للتغيير السياسي ولتداول السلطة.

والامر لم يقف في حدود الدولة، بل انتقل الى حدود المعارضة.. فدولة تستخدم جيشها للاغراض السياسية ستشجع معارضيها عاجلاً ام اجلاً الى بناء قواتهم المسلحة شبه النظامية شاؤوا ام ابوا.. لذلك تشكلت قوات البيشمركة الكردية وقوات بدر والمجاميع المسلحة الاسلامية الاخرى والشيوعية والقومية.. فاصبح لكل تنظيم اما وحدته العسكرية المستقلة او تنظيماته الخاصة في القوات المسلحة، او تشكيلاته العشائرية كاحتياط عسكري، وهي ممارسة لها تاريخ طويل في بلادنا.. وهو ما انتقل الى مرحلة ما بعد 2003 بابعاد مختلفة اختلطت فيها التشكيلات التي تريد الدفاع عن التجربة الجديدة، او تريد اسقاطها.. مع تلك التي تدعي مقاومة الاحتلال، الى غيرها التي تسعى للسيطرة على المناطق او لحماية نفسها من قوى محلية اخرى او للسيطرة على الحياة الاجتماعية.

وزارات واجهاتها شركات خاصة: من يذهب المعارض المختلفة، او لديه عمل في السفارات العراقية، او يراجع السجلات، سيلاحظ عدد كبير من الشركات التي تعمل تحت اسم عدد احدى الوزارات. فبطاقة تعريف الشركة ستحمل اسم وزارة ما واسم الشركة والصناعة او المنتوج الذي تختص بها او به. ولاشك ان عمل الشركات الخاصة مع الوزارات القطاعية او الخدمية بل حتى الامنية هو امر جيد وتمارسه الكثير من الدول.. لكن الظاهرة المنتشرة لدينا ان صفقات تعقد بين بعض الوزارات وبعض الشركات فتطرح الاخيرة منتجاتها وكأنها منتجات تلك الوزارة.. ثم تصدر التعليمات لمنع دوائر الوزارة او حتى القطاع الخاص لشراء اية سلعة من غير هذه الشركات.. فتعفى هذه الشركات من الضرائب الجمركية وتتمتع بحالة احتكارية او شبه

احتكارية.. وهذا كله جزء مما نسميه "بالاقطاعات الادارية".. فالاحتكار والفساد والمحسوبية والصفقات الداخلية وغياب الشفافية والرقابة تصبح جزءاً من مثل هذه الممارسات.. صحيح ان هذا التقويم لا يمكن تعميمه على جميع تلك الشركات، لكن التوصيفات اعلاه تشمل جزءاً مهماً من هذه الممارسات والشركات.

ثانياً: النمط الثاني: الدولة الريعية في ظل الاقطاعات الادارية والانفتاح السياسي

تركز دعامات الدولة الريعية: يختلف النظامان الاول والثاني في الكثير من السمات .. فالنمط الاول يقوم على نظام سياسي وفلسفة اقتصادية واجتماعية تختلف عن النمط الثاني جذرياً. اذ شهد النمط الثاني اقرار دستور يختلف في فلسفته السياسية والاقتصادية والاجتماعية تماماً عن دستور 1970 المؤقت؟ واذا ما كنا قد وحدنا المرحلة تحت نظام الدولة الريعية فلأن الجانب التطبيقي والعملي لطبيعة الدولة والنظام الريعي لم تتغير.. فرغم تحبيذ الدستور لنظام اقتصاد السوق وجعل ثروة النفط ملكاً للشعب العراقي وليس للدولة.. وجعل النظام المصرفي بادارة قانون مستقل للبنك المركزي يشجع الى حد كبير عملية انتقال رؤوس الاموال من والى البلاد.. وحيث تتقرر قيمة العملة بناء على العرض والطلب وحرية تاسيس المصارف والشركات وتنظيم بورصة للاوراق المالية والسعي لاستقدام رؤوس الاموال العراقية والاجنبية في اطار قانون جديد للاستثمار وهو القانون 13 لعام 2006، رغم كل هذه التطورات الايجابية نظرياً لكن الممارسة العملية لم تسفر لحد الان عن نقلة تسمح لنا بتوصيف النظام بشيء اخر، على الاقل على صعيد الدولة المركزية.. فالاقتصاد الريعي ما زال قوياً، بل يزداد قوة في مناحي كثيرة.. ولم تصف مظاهر النظام المتولدة من نظام الدولة الريعية كالفساد والبطالة والعسكرة ودمار البنية التحيتية ونقص الخدمات والاستثمارات.. بل تعمقت وازدادت تعقيداً.. ودخلت تعقيدات وامراض جديدة كالارهاب والمحاصصة.. فبدل ان تساهم قدرات الدولة المتزايدة على حل هذه الاشكالات او بعضها صارت وسيلة لتفريخ المزيد منها.. وبدل ان تعمل الدولة على اعادة التوازن ومنح المجتمع والشعب والاقتصاد الاهلي دوره، صارت هي من اهم عوامل عرقلة نموه.. فالاقتصاد الريعي يحتل دوراً متزايداً في انظمة توليد القيم الجديدة والانفاق والحوافز والحقوق والدوافع التي تدفع بمجملها لتعزيز دور الدولة الريعية..

صحيح ان دخل الفرد قد ارتفع بسبب ارتفاع واردات النفط، لكن الصحيح ايضاً ازدياد تراجع القطاعات الحقيقية.. اذ لا تحتل الصناعة والزراعة سوى نسبة (7%؟) من الناتج الوطني الاجمالي ولم تحتل في موازنة 2013 سوى (3%) من مجموع الموازنة.. التي ستبلغ حوالي

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

(138 ترليون دينار)، بعجز (19 ترليون تقريباً).. و"الموازنة" تقديرية.. احتسبت النفط بسعر 90 دولاراً.. لصادرات قدرت بـ (2.9 م/ب/ي). وكما في الموازنات السابقة يزداد الاعتماد على النفط، وتنخفض بقية الموارد (7% من الايرادات الاجمالية) لتصل (2.7 ت.د. 2013) بدل (2.6 ت.د.) في 2012. وتتصدر نفقات وزارتي الدفاع والداخلية بواقع (19.7 ت.د.) اي (14.2%)، دون حساب النفقات الامنية الاخرى التي تصرفها بقية الوحدات المالية.. كما ستحتل الاعانات والخدمات الاجتماعية المرتبة الثانية بحوالي (18 ت.د) وبنسبة (13% تقريباً).. بالمقابل سيخصص للزراعة والصناعة مجتمعين (3.6 ت.د) اي اقل من 3% من مجموع الموازنة.. كذلك سيحصل الماء والمجاري والصرف الصحي على (4.2 ت.د) اي 3% فقط. وستستحوذ النفقات التشغيلية (الاجور والرواتب) على اكثر من 60% من الموازنة ككل.. كما ستستحوذ هذه النفقات على الجزء الاكبر حتى داخل القطاعات المنتجة، كالزراعة مثلاً، التي تحتل فيها النفقات التشغيلية حوالي 80% من مجمل المخصصات. ورغم ارتفاع النفقات الاستثمارية لنسبة تقارب 40%، هو امر جيد.. الا ان النفط والطاقة سيستأثران باكثر من (24 ت.د).. لتتراجع تنمية الاقاليم من (8.9 ت.د 2012) الى (8.5 ت.د 2013).. مما يعزز الاتجاهات التشغيلية والاستهلاكية وزيادة الدين الداخلي (6 ت.د كحوالات خزينة) والخارجي (12 ت.د كحقوق سحب خاصة وقروض من البنك الدولي وصندوق النقد).. والاعتماد المتزايد على موارد النفط.. وعدم تشجيع القطاعات المولدة للعمالة والتنمية البشرية وللفوائض المالية وللتراكم الاقتصادي والمشاريع الكبرى والاستراتيجية.. مما سيرفع معدلات البطالة والفساد.. والاعتماد على الاستيراد والعسكرة والمركزة.. فالموازنة بمجمل توجهاتها انعكاس واضح لطبيعة الدولة الريعية المترهلة، التي ما هي في النهاية سوى رجل اعمال فاشل يستهلك الاموال السهلة المتأتية من واردات النفط.. والتي ستكون في جانبها الاجتماعي وفي احسن احوالها مؤسسة بدائية للرعاية الاجتماعية.

فحسب تقرير "مجلس المراقبة" IAMB لحسابات صندوق التنمية (2003-2010) بلغ اجمالي الموارد بالارقام المدورة (270) مليار دولار والنفقات (263) مليار.. والفائض (7.5) مليار دولار في 2010/12/31. وهو ما يزيد قليلاً عن الموازنة التشغيلية لشهر واحد. فالنفط يشكل (70%) من الدخل الوطني.. وسيشكل اكثر من (90%) اذا احتسبت اثاره التضاعفية. وكان يمكن لهذه الاموال (270) مليار دولار والتي دخلت العراق خلال (7) سنوات ان تصحح الكثير من الانحرافات لو صرفت في وجهتها الصحيحة.. واذا ما اضيفت ارقام2011 و2012 فان اجمالي الموارد النفطية تبلغ 477 مليار دولار عدا المبالغ التي دخلت العراق من الدول المانحة..

فما دخل خلال (10) سنوات سيزيد باكثر من مرتين ونصف ما دخل خلال (20)عاما من موارد نفطية.. والتي لم تتعد من 1970 الى 1989 ما مقداره بالارقام المدورة (188) مليار دولار.. وان نسب زيادة السكان اقل بكثير من نسب زيادة الموارد فلا يفسر بالتالي كيفية ضياع هذه الاموال، بل تفسرها سلوكيات الدولة الريعية المبذرة وغير المنتجة، والتي برهنت عن فشلها المطلق في جميع مراحلها السابقة والحالية.

فاحتكار الدولة للمرافق الاقتصادية والاجتماعية ما زال هو الاقوى ولم تنقلب العلاقات مما دفعنا للكلام عن نمطين في اطار نظام واحد الا وهو الدولة الريعية، حيث لم نشهد تلك التطورات التي تسمح لنا بتوصيف الوضع الجديد اقتصادياً ومن حيث الدوافع والحقوق بمسميات اخرى.

رغم ذلك هناك ممارسات وسمات جديدة دخلت في بنية التشكيلة الاجتماعية- الاقتصادية للنمط الثاني ونقصد به الاقطاعات الادارية، وهذه اهم معالمها.

<u>ولادة علائق اجتماعية جديدة، لماذا نسمي الاول بالاحادي والثاني الاقطاعات الادارية</u>

1- اختلاف ديناميكية النمطين.. ففي النمط الاول استطاع نظام القمع ان يؤسس لنفسه ديناميكية ولو على حساب حقوق العاملين.. فاسلوب العقوبة الشديدة التي قد تصل الى السجن والاعدام كانت من الوسائل التي ابقت للنظام حيوية وانتاجية معينة يمكنه الاعتماد عليها.. اما في النمط الثاني فان الحريات والانفلات وضعف نظام العقوبات والمحاصصة قد حرمت النظام من هذا العامل المحرك للنشاط والانتاجية.. وبغيات الدوافع والحوافز الطبيعية كالارباح والفوائد والريوع الزراعية والمحفزات والاجور في القطاعات الخاصة، فان الراتب الوظيفي والقومسيونات والرشاوى والفساد والارباح السريعة بدون معايير ومقاييس وضوابط بقي هو العامل المعطل للنشاط والانتاجية.
2- ففي ظل القمع المركزي والاحادية السياسية والاقتصادية.. وفي ظل ظروف محاولات اختراق الحصار ونظام العقوبات ومراقبة الامم المتحدة ونظام الكوتات النفطية.. نمت مافيات ومصالح تعلمت كيف تحقق منافع وارباح تتوزع فيها موارد النفط المباع بشكل قانوني او في الاسواق السوداء.. فالشبكات المافيوية استطاعت تنظيم نفسها داخل الدولة ومع خارجها.. في البلاد ومع قوى خارجية ايضاً اقليمية ودولية.

3- التنظيم الحديدي للدولة والمستوى المنخفض للاجور والرواتب وثبات تقاليد عمل الدولة الى حد مسمح لنظام النمط الاول ان يحرك نظام الحوافز والمغريات اكثر من النمط الثاني.. بينما ازدادت الفوضى الادارية ، وفي النظم والتعليمات وعدم المهنية في التعامل مع المشاكل.. وطبق سلم جديد للرواتب اختلف فلسفياً عن متبينات السلم القديم الذي كان يقوم على الشهادة والقدم ليستعاض عنه بسلم المواقع الذي لم يحقق نجاحاً جيداً.. فصار تزوير الشهادات واخذ الاستشهادات الصحيحة والمغلوطة عن سنوات الخدمة الماضية لاغراض الترفيع والتقاعد من اهم النشاطات التي استغلها وبرع فيها كثيرون على اصحاب الحقوق الحقيقية والمثبتة.

4- غياب نظام الحزب الواحد لمصلحة الاحزاب والقوى المتعددة، ليس السياسية فقط بل الاقتصادية والاجتماعية والدينية والقومية والمذهبية ايضاً، مما اوجد محاصصة هي اقرب للاقطاعات الادارية تتوزع القسمة النهائية لثروة النفط وقدرات البلاد، ليس بالضرورة بالتساوي ولكن بالتدافع او بالتوافق.

5- استغلال الاشخاص والشركات لاحتكار المصالح عبر التعاقد مع وزارات الدولة والعمل باسمها رغم ان الكثير منها شركات اجنبية لا تعمل سوى جلب بضائعها الاجنبية لتسويقها كبضائع باسم " وزارة الصناعة او الزراعة او الصحة او التجارة او غيرها وتضع اسمها كشركة كذا وكذا.. وتشترك في المعارض وتصدر التعليمات من الوزارات الى الدوائر المختلفة بعدم شراء البضائع الا عبر هذه الشركات.. وتؤخذ القومسيونات والارباح نتيجة عمل هذه الشركات.

الاقطاعات الادارية

النظام السائد ليس بنظام رأسمالي او اشتراكي لان جوهر الرأسمالية هو الربح.. انه الفرد وملكيته وحقه الذي عبره تتحقق المنفعة العامة وحقوقها. كما ان جوهر الاشتراكية هو البحث عن المنفعة العامة او الاجتماعية التي عبرها تتحقق المصالح الفردية.

وهو ايضاً ليس بنظام ديمقراطي تكاملت مؤسساته وتقاليده.. او دكتاتوري توفرت له شروط السيطرة والاحتكار المطلق. فالاول لا يعني مجرد الانتخابات، بل هو حكم المؤسسات الدستورية والقانونية حقاً وحقيقة.. اما الثاني فيعني غياب الرأي الاخر وفرض سلطة الفرد المطلقة..

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

نظامنا يعتمد في عيشه على موارد سهلة تاتيه من النفط.. وينظم حياته باستهلاك الكثير من القيم والعادات التي لا حساب ولا مسؤوليات فيها.. لتغيب المسؤولية والدافع الفردي والجماعي للعمل وانتاج القيم المادية والمعنوية وتجديدها.

فهو قد يفرز حاكماً مستبداً.. او حكاماً يتصارعون الريوع والقرارات. انه اليوم اقطاعات ادارية استقرت في شبكات ودوائر لتسود وتخترق كل المجالات العليا والدنيا في الدولة وفي المجتمع على حد سواء.

ففي اشكال الاستغلال الريعي الزراعي او العقاري او الربحي الاستثماري بشتى اشكاله، او انماط الاشتراكية او رأسمالية الدولة حيث تعتاش الدولة وجماعاتها بكثير من التوزيع العادل او الظالم على منتجات الارض والتجارة والصناعة والحرف والضرائب والرسوم.. يبقى ذلك الدافع المحفز للنفوس وللقيم والتقاليد للحفاظ على ارض نأكل منها او ماء لا حياة بدونه.. وعلى الرغبة في بناء المصانع والمتاجر والمنشآت.. وعلى ضرورة المدارس والمستشفيات وغيرها.

خلاف ذلك كله في نظام الدولة الريعية النفطية.. حيث ينقطع ذلك الحبل السري والعفوي بيننا كافراد وكجماعة وبين سنن الحياة ودوافعها وغرائزها وما اختزنته وراكمته وجددته من وعي وخبرة.

ان جوهر اي نظام هو نظام الحقوق والدوافع والمسؤوليات والقيم.. فعندما تكون حقوق الملكية المادية والمعنوية واضحة ومستقرة.. وتكون شروط الحيازة والاستثمار والتعاقد والمقاولة والاجارة والضمان واضحة ومستقرة.. وتكون حقوق الاستثمار والعمل والتوظف والتقاعد والاستخدام والاقالة والضمان والاستثمار والحيازة والتجارة والاستيراد والتصدير والبيع والشراء واضحة ومستقرة.. وتكون حقوق الدولة وضرائبها ورسومها واجراءاتها واضحة ومستقرة.. وتكون حقوق المواطن وتلبية حاجياته والتزاماته تجاه المجتمع والدولة والتزامات المجتمع والدولة تجاهه واضحة ومستقرة.. وتكون حقوق الارث والنظم المالية والنقدية واضحة ومستقرة.. وتكون حقوقه في اطار الاسرة والعشيرة والجيرة والعقيدة والتنقل واضحة ومستقرة، عندما تتوفر هذه الامور فان التشكلية الاجتماعية الاقتصادية ستنتج وتعيد الانتاج وتراكم الثروات وتتقدم الامم والشعوب.. وكلما كانت هذه الحقوق اكثر فاعلية وانتاجية وعدالة كلما تطورت التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية ونظامها السياسي. بخلافه عندما تضيع هذه كلها او اغلبها وسط فوضى التشريعات، وتقلباتها، واعتباطيتها، وفرديتها، فان النظام سيتراجع بالتأكيد.. وعندما

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

تقطع كل خطوط الحياة الا خطوط النفط الذي لا يستغل لتطوير القطاعات المنتجة حقيقة فاننا سنعيش على جهد الطبيعة او جهد غيرنا. فالنفط الذي هو نعمة انعمها الله علينا واستثمرتها شعوب لتنهض وتقف في الصفوف الاولى لدول العالم، تحولت لدينا الى مصدر سهل للانفاق.. بل الى مصدر للتحكم برقاب الشعب وللعدوان على الجيران او التهديد بذلك. وهذه حقيقة ان لم يدركها رجال الدولة والاصلاح والفكر والاكاديميين والعلماء فاننا سنبقى نبني "ببترودولاراتنا" قصوراً من ورق. وسنستهلك من نِعم الله ومن اصولنا الموروثة، ولن نراكم مكاسب او معارف جديدة، بل سنورث اجيالنا القادمة مزيداً من الغش والفساد والفقر والجهل والتنازع والفوضى.

ولعدم الاطالة، فلقد اوردت في الملحق ورقة قدمت في ايلول 2006 لعدد من مسؤولي الدولة وفي مقدمتهم دولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ نوري المالكي بعنوان "مبادىء للاصلاح الاقتصادي".. ولانني ما زلت ارى بانها تحتوي على سلسلة من الافكار والخطوات العملية لذلك ارتأيت ادراجها في اطار هذه الدراسة لتوضيح المبادىء المطلوب اعتمادها لتصحيح مسارات الوضع الاقتصادي في البلاد. علماً بانني لم اغير شيئاً من الورقة المذكورة، ولعلي ان اعدت كتابتها اليوم فقد اجري بعض التغييرات او اضيف بعض الامور الاخرى. مع قناعتي ان الاوضاع صارت ناضجة اليوم لتطبيق مبدأ النفط والغاز ملك الشعب العراقي.. وان الاصلاح الحقيقي لن يتم الا بقلب المعادلة ووضع الثروة النفطية للانتقال الى دولة الجبايات وانطلاق النشاطات الاقتصادية الحقيقية من قبل القطاعين العام والخاص وقوى المجتمع كافة.

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

ثالثاً: قلب المعادلة.. من الدولة الريعية الى دولة الجبايات

تبقى تجربة مجلس الاعمار هي الاوضح والاكثر رشداً ومنفعة لاستثمار واردات النفط. ففي 1950 تشكل المجلس وخصص له الريع النفطي كاملاً.. تكون المجلس من رئيس الوزراء نوري السعيد ووزير الاعمار ضياء جعفر وستة مستقلين غير حكوميين ومستشارين بريطاني وامريكي. فنفذ المشاريع الاعمارية والاروائية مثل سد سامراء والثرثار ودوكان ودربندخان التي تشكل قاعدتنا الاساسية لمواجهة الفيضانات وخزن المياه، واقل منهما الكهرباء.. ومشاريع مهمة اخرى.. وامام تضخم الدولة، وتراجع الاقتصاد، خصصت الدولة لنفسها 30% من الموارد. ومع اعلان الجمهورية والغاء المجلس وسيطرة الجيش وتوسعه، وجهت كامل الموارد النفطية للموازنة لتشكل 95% منها، ولحوالي 70% من الناتج الوطني، كادانة تاريخية لانحراف مساراتنا.

يطالب البعض بالعودة الى مجلس الاعمار.. ويرى اخرون ضرورة قيام شركة وطنية توزع اسهمها على المواطنين.. ويرى غيرهم ايجاد صناديق اجيال او صناديق استثمارية متخصصة مختلفة. ويرى غيرهم تخصيص حصة من كل برميل لدعم اقتصاديات محافظات معينة او نشاطات خاصة من النشاطات المختلفة.. مهما يكن من امر فهناك وعي متزايد لهذه المسالة الحساسة، وان كثرة تصدي اصحاب الاختصاص والاقتصاديين لهذه القضية هو دليل على نضج الوعي المتخصص والعام للانتقال من النفط ملك الدولة الى النفط ملك الشعب.. وهو ما صوت عليه الشعب العراقي في الدستور الذي اقره عام 2005.

سعى الدستور لقلب المعادلة، فجعل النفط والغاز ملكاً للشعب.. فالدولة النفطية الريعية فيها عيبان قاتلان.. الاول يتعلق بطبيعة القطاع النفطي الذي لا يحرك عوامل انتاج داخلية.. فكثير من دول العالم الثالث تعتمد على تصدير سلعة او سلعتين، لكنها سلع تحرك عوامل الانتاج من عمالة ورؤوس اموال في القطاع التصديري نفسه او في القطاعات التي يعتمد عليها او يحركها.. خلافاً للموارد النفطية التي تحرك الاقتصاد عبر الانفاق الحكومي فقط. فالنفط، بهذا المعنى جزء من الاقتصاد الخارجي منه للداخلي.. اما العيب الثاني فيأتي من الاموال السهلة والعظيمة التي ان اسيء استخدامها فستقود الى عكس النتائج المرجوة، وستفصل الدولة عن الشعب ليبدو الثاني

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

وكأنه يستجدي الاولى التي ستمتلك قدرات عظيمة لتأسر كل ما عداها.. لتزداد احتكاراً على الصعيد الاقتصادي وعلى الصعيد الامني والسياسي والقيمي والخلقي والثقافي والقانوني.. والقضية ليست قضية اشخاص بل بنى حاكمة تهرس الافراد لتعيد قولبتهم.. فيأتيها القوميون واليساريون والاسلاميون والليبراليون فيتحولون –كقاعدة- الى ادوات يخدمون عقلها وسلوكها الاستهلاكي التبذيري الاتكالي المطلبي اللامسؤول واللاانتاجي. فالمواطن لا يعيل الدولة ليحاسبها. بل هي التي تحاسب.. والمواطن لا يطلب من الدولة حقوقه.. بل هي المانحة والمتكرمة والمتفضلة.. فاساسها ومآلاتها وضع اليد والعنف والقسر والفشل والفساد والكسل والكذب. فتعكس هذا وغيره كقيم وسلوكيات اجتماعية. ومن لم تقنعه التجارب التاريخية فلديه غشاوة وسيصعب اقناعه قبل نزعها. فعندما نتكلم عن الفساد واللاانتاجية وضعف المواطنة والعسكرة والاتكالية ونقص الكفاءة يجب ان نستذكر واقع الدولة الريعية.. واي اصلاح لهذه القضايا وغيرها متعذر قبل التفكير بخطوات جدية لبناء دولة الجبايات ودولة المواطن.

النفط والغاز ملكية الشعب العراقي.. قلب العلاقة بداية الاصلاح:

في 2005 لم يواجه مؤسسو النظام الجديد صعوبة في اقرار المادة الدستورية (111).. فذكرياتهم عن الاستبداد والدولة الريعية المركزية المحتكرة والمالكة والمعطلة لكل شيء ما زالت طرية وحية.. ولم تكن مواقع ومفاهيم اغلبيتهم قد تداخلت مع مواقع ومفاهيم الدولة.. فهمهم كان التركيز على اولوية الشعب وحقوقه وعائدية الامور السياسية والسيادية والاقتصادية وغيرها اليه، ومنها النفط. لذلك عرفوا نظامنا السياسي بالنظام البرلماني. فلم تكن هفوة او زلة لسان مالكية الشعب للنفط.. فلقد نوقشت مالكية الدولة اوغيرها.. لكن ما انتصر بوضوح وانسيابية، هو النص الدستوري الذي تم استفتاء الشعب عليه.

امام السلطات الثلاث والمجتمع والقوى السياسية وهيئات الرأي والاكاديميين والاقتصاديين مسؤولية تاريخية.. فالاهم ابتداءاً قلب العلاقة بين الدولة والمجتمع او الشعب.. وهذا ليس اجراءاً شكليا للانتقال من الدولة الريعية الى دولة الجباية والضريبة.. فالانتقال من نظام الى اخر لا يلغي بالضرورة المؤسسات او "الاشخاص الاقتصاديين"، بل يغير ادوارهم. فالدولة ستبقى دولة.. والشعب سيبقى شعباً.. والنفط سيبقى مورداً ريعياً.. والجبايات والضرائب ستبقى كذلك.. ما سيتغير هو من يمسك اولاً بشروط العلاقة.. فعندما تمسك الدولة بالاصول والرساميل الاجتماعية

سيسمى ذلك اشتراكية او رأسمالية دولة.. وعندما يمسك افراد قلائل بالقسم الاعظم من الاصول والرساميل سيسمى ذلك رأسمالية.. وهنا ايضاً عندما تمسك الدولة بموارد النفط سيسمى ذلك دولة ريعية.. وعندما يمسك المجتمع بالموارد النفطية سيسمى ذلك مجتمعاً ريعياً.. فهل يعني شيئاً الانتقال من الدولة الريعية الى المجتمع الريعي؟ وهل سيصل بنا ذلك الى تحرير اقتصادنا من الواقع الريعي.. لننتقل للاقتصاد الحقيقي..

بالتأكيد يعني الكثير.. فهذه اولى الخطوات التي ستبني لنفسها منطقاً خاصاً يختلف عن الخطوات التي بنتها وتبنيها دوافع وحوافز الدولة الريعية. ويمكن تعداد الكثير من الفوارق لكننا سنقف عند اهمها والتي ان تحققت ستكون كفيلة بتغيير ما عداها.. ونقصد به تغير الدوافع والحوافز.

فالدوافع والحوافز في اي نظام هي المقومات الغريزية التي تتجه اليها مصالح النظام.. وهذا الجانب هو الاهم وهو الذي يعطي لمفهوم "النظام" بعده، اي انه يحقق مصالحه وعينا ذلك ام لم نعه.. فعندما تمتلك طبقة صغيرة رأس المال ليصبح الربح هدفها الاساس، فانها فطرياً وغريزياً ستطور نشاطاتها وتوسعها لتزداد ارباحها فلا تترك ساحة او نشاط الا وتحفزه وتستنهضه لتحقق مزيداً من الارباح مما يحقق مزيداً من التطور والتقدم للمجتمع ككل... انه كالجوع او غيره من غرائز تدفع الانسان للبحث عن مصادر عيشه وبالتالي يتشكل لديه دافع العمل. وبدون الجوع قد لا يحتاج الانسان لان يطور مفاهيم العمل والكسب والبحث.. الخ.. كذلك في نظام الدولة الريعي.. فعندما تأتي الاموال سهلة وضخمة وكبيرة –كما هو حالنا في العراق- فانها ستقضي على اي دافع او حافز فطري او غريزي للحفاظ او لتطوير اي من القطاعات الانتاجية الاخرى.. سيبقى فقط الدافع العقلي وهو عامل مهم لكنه سيسير بالضد من القانون الطبيعي ويتطلب نظاماً متشدداً او ظروفاً خاصاً لينتج طبيعة تختلف عن الطبيعة الريعية للدولة واثارها الكارثية. فلنقارن بين حوافز ودوافع الدولة الريعية والمجتمع الريعي.

1- في الدولة الريعية ستصبح الدولة هي المُلك.. لذلك سيزداد الصراع عليها بشتى الاشكال العسكرية والتآمرية والامنية والمدنية والمذهبية والقومية والطائفية.. ستصبح الديمقراطية والمؤسسات مجرد كلمات فارغة من معانيها ومحتوياتها واهدافها.. اما المجتمع الريعي فالمنافسة ودافع المنفعة ستسمح لاعداد سكانية اعلى ولمساحات جغرافية اكثر للمبادرة والعمل وتحريك رؤوس الاموال.
2- تصبح الوظيفة في الدولة هي هدف المواطن الاساسية مهملاً العمل الحر لان الثاني لم يعد مجزياً او فيه ما يكفي من الضمانات والامتيازات، بينما الوظيفة توفر كل ذلك

وتفتح الابواب للاستفادة بقليل من التساهل الاخلاقي والقيمي (الفساد).. اما في المجتمع الريعي فان دائرة توزيع الموارد ستوجد حراكاً قد يولد نشاطاً اقتصادياً حقيقياً وعمالة سليمة ستساعد في التطور نحو الاحسن.

3- عندما ينفق المجتمع بعض الموارد النفطية التي تأتيه فانه سيحرك الاسواق، والذي سيشجع سياسات تشجيع الاستثمار والانتاج عن طريق تشجيع سياسات بدائل الاستيراد.. خلاف انفاق الدولة العسكري او الترفي او الفساد فانها لا تشجع سوى الاتجاهات الاستهلاكية والاستيرادية.
4- سيعني ضخ مليارات الدولارات في المصارف مع تطور الطلب السوقي ووجود سياسة جمركية وضريبية راشدة وبيئة استثمارية مشجعة الى حث المستثمرين للقيام باستثمارات صناعية وزراعية وخدمية من شأنها تطوير البنية الاقتصادية للمجتمع.

لكن هدفنا هو ليس الوقوف عند حدود المجتمع الريعي بل الانتقال لمجتمع اقتصاديات السوق ودولة الجباية والمواطنة.. فتغيير العلاقة باعتبار ثروة النفط والغاز هي ملك الشعب العراقي ويجب ان توزع عليه اساساً ثم منه يعاد توزيعها على بقية "الاشخاص الاقتصاديين" ومنهم الدولة.. هو قلب لنوع العلاقة.. فان تحقق هذا الامر سنتمكن من تحقيق التحولات المفهوم لاخرى الضرورية.

مقترح الخطوات العملية لمالكية الشعب للنفط والغاز

اشرنا في مكان اخر الى مقترحات عدة لتطبيق الفكرة.. ونتفق ان هذا الموضوع هو ليس موضوعاً يحسم بدراسات منفردة او من قبل جهة واحدة، بل يحتاج الى جهد جماعي ومن اختصاصات متعددة لتغطية الموضوع ومضاعفاته من كافة الجوانب.. لذلك فالمقترح المقدم ادناه هو نداء اولي للبدء فعلاً بالنقاشات العملية لحسم هذه المسألة التي نعتقد ان تطبيقاتها ليست بالتعقيد الذي يتصوره البعض رغم ان اثارها ستكون حاسمة واساسية لتطور مجتمعنا.. ولقد فضلت هذه الفكرة البسيطة والمباشرة والتي يمكن من داخلها احتواء الكثير من الافكار التي طرحها بعض الاخوة كالصناديق المتخصصة.. الخ

يمكن البدء كمفهوم قانوني واجرائي بتوزيع كامل موارد النفط على الشعب مع فرض "ضريبة النفط" ابتداءاً لضمان الواردات الكافية للموازنة وتوزيع الباقي على المواطنين.. فاذا استطاع البرلمان بالتشاور مع الحكومة تحديد نسبة (70-80%) كنسبة للضريبة يتضمنها قانون

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

الموازنة، فسيعتبر ذلك نجاحاً كبيراً (تم بالفعل اقرار مادة في قانون موازنة 2012 بسبب الضغط المتشكل لتوزيع فوائض موارد النفط او جزءاً منها على الشعب او جزءاً منها).. سيغير ذلك المعادلة الراهنة، بل سيغير طرائق بناء الموازنة.. التي ستحكم بسقف واقعي يحجز الطريق امام الانفاقات المفرطة. وسيسمح بالدخول في المعادلة الجديدة. ووضع عائدية ومالكية النفط والغاز للشعب في اولى خطوات التطبيق. ويوفر الاموال الكافية للدولة. وفي كل الاحوال، فالخيار بسيط ومباشر، فهو يثبت الحق الدستوري، دون ان يغلق اي خيار اخر.. كتوزيع موارد محددة او كقانون النفط، او اية قوانين اخرى تتعلق بالموضوع، او تشكيل شركة وطنية مساهمة لكل العراقيين، او مجلس الاعمار او صندوق الاجيال او غيرها من تطبيقات وافكار.

نفترض ان الواردات ستكون (90) ترليون ديناراً سنوياً.. وعدد السكان (30) مليون نسمة.. فنوزع الموارد ليحصل كل مواطن على (3) مليون ديناراً سنوياً، نسميه "الدخل الاساس"، مع استمرار الرواتب والمداخيل بوضعها.. اي كالبطاقة التموينية، التي كان تنظيمها وتطبيقها اصعب بظرفها، لكنها صمدت ووفرت الحد الادنى للغذاء، بل ساهمت لاحقاً في الاحصاء والهوية والانتخابات.

1- نقتطع من "الدخل الاساس" ابتداءاً "ضريبة النفط"، ونفترضها (70%).. فتحصل الدولة على (63) ترليون/ديناراً.. مما سيترك للمواطن (900) الف ديناراً سنوياً، اي (75) الف ديناراً شهرياً.. وهو اعلى من خط الفقر. وبما ان معدل العائلة عندنا (6) اشخاص فسيكون دخلها المتوسط الشهري الادنى (450) الف ديناراً. وستتكون الموازنة من "ضريبة النفط" وضرائب وواردات الدولة الاخرى، تصرف في التشغيلية والرواتب والامن والخدمات والبنى التحتية والمشاريع الارتكازية والاستثمارية الكبرى.
2- تؤسس في وزارة المالية مديرية او هيئة خاصة من العراقيين شبيهة بـ "صندوق تنمية العراق DFI" وهيئة رقابة شبيهة بـ "مجلس الرقابة والاشراف IAMB" مهمة الاولى تشخيص الموارد النفطية المتأتية من عمليات تصدير النفط.. ومهمة الثانية الرقابة على طرق الاحصاء والصرف ورفع تقرير لمجلس النواب ومجلس الوزراء.. وتنظم وزارة المالية بالتعاون مع وزارة التخطيط واستناداً لبيانات البطاقة التموينية قاعدة بيانات تعزز لاحقاً بالاحصاءات والتعداد تبين المواطنين العراقيين واماكن سكنهم واعمارهم.. الخ، ويمكن ان تتحول لاحقاً لقاعدة بيانات وطنية لاصدار البطاقة الذكية وتطوير مجمل الحكومة الالكترونية.

3- يفتح للمواطنين حسابات مصرفية.. وتوزع الاموال عبر المصارف او عبر الصناديق لتشجيع المواطنين على فتح حسابات فيها وتشجيع المصارف على فتح الفروع.. وتعزيز العادة المصرفية الضرورية لنمو اي اقتصاد معاصر.. ويمكن تأسيس صناديق محلية لمعالجة ضعف انتشار وهيكلية النظام المصرفي .. حيث لدينا فرع مصرفي لحوالي (60) الف مواطن، بينما هو (8،5) الف في الاردن مثلاً..

4- وهي متطلبات اساسية للتنمية والاحصاء والمحاسبة والضرائبية ومنع الفساد الاجتماعي والرسمي. وسيزيد "الدخل الاساس" الادخار ويوسع الاقراض والاستثمار. وسيزداد الطلب الفعلي، مشجعاً المستثمرين لزيادة المشاريع والعمالة، وبالتالي الجبايات. وستظهر ثلاثة اتجاهات متناقضة لزيادة الميل الحدي لكل من الاستيراد والاستهلاك والادخار.. وسنحتاج لسياسات مناسبة لزيادة الاخير، وتحسين الثاني والتضييق على الاول. فاذا كان العرض الفعلي ملبياً للطلب الفعلي فلا سبب اقتصادي لارتفاع الاسعار، مع معالجة العوامل النفسية والتشريعات والاسواق.

5- يسمح "الدخل الاساس" بترشيد سياسات الدعم كالبطاقة التموينية والرعاية الاجتماعية وكذلك بزيادة الجبايات.. ويوفر حقوقاً وفرصاً افضل للمواطنين.. ويرفع عن الدولة اعباءاً كبيرة ترهقها مالياً وتنظيمياً.

6- ترفع او تخفض "ضريبة النفط" سنوياً حسب الضرورة والحاجة، وبقرار من السلطة التشريعية وباجتماعات مشتركة متخصصة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يسبق تنظيم الموازنة العامة ويحدد الاتجاهات الاستراتيجية لها.. لتقوم الحكومة بتقنينها ووضع ارقامها عبر الموازنة ليقرها في النهاية مجلس النواب. مما يساعد على رفع انتاجية الدولة وتقليل استهلاكياتها وهدرها.. وزيادة انتاجية القطاع الاهلي وخدماته ومالكيته او ادارته للمزيد من العمالة والمشاريع.

بدأ الانحراف التاريخي بخطوة خاطئة فوصلنا للدولة الريعية الاحتكارية الاتكالية غير المنتجة.. كذلك فـ"الدخل الاساس" و"ضريبة النفط" خطوة، ترتبط بها تفاصيل كثيرة، لتغيير المسار وقلب علاقة المالكية والانفتاح على دروب الاصلاح والتغيير.

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

من الدولة الريعية الى دولة الجباية ومالكية الشعب:

لقد قلنا ان الهدف الرئيس الاول تغيير العلاقة.. فالنتائج لن تأتي مباشرة بل ستأتي تدريجياً.. تماماً كما ان التحول من النظام السابق لم ينتج الدولة الريعية مباشرة بل جاء تدريجياً.. ونعتقد ان العلاقة ان تغيرت فعلاً واصبح مجلس النواب هو الذي يقرر نسبة ضريبة الدخل على ضوء الاداء الحقيقي للسلطة التنفيذية.. واذا ما ادى توزيع الموارد المالية مباشرة على المواطنين وتخلصنا من الكثير من سياسات الدعم.. وتمكنت المصارف من التحول من مصارف تحويل العملة والمضاربة البسيطة الى مصارف اقراض ودعم المشاريع المختلفة بما يساعد على الانطلاق الاقتصادي والاجتماعي.. واذا ما ساعدت وسائل الاحصاء والادارة الصحيحة والتقدم في استحصال الضرائب والجبايات الاخرى.. فاننا سنكون قد رسمنا الخطوات الرئيسية الاولى نحو الاصلاح ببناء قواعد مستقرة وقوية ترسخ مواقعها في كل دورة.. وليس كما جرى الامر سابقاً بحيث تتفكك وينقض عليها مع اول ازمة او تغيير سياسي. حينذاك يمكن التفكير اننا سنتخلص من الدولة الريعية الى دولة الجبايات التي سيزداد فيها حجم الاقتصاد اللانفطي على حساب الاقتصاد الريعي. وبالتأكيد ان هذه التطورات يجب ان ترافقها تطورات تشريعية وادارية واجتماعية وتعليمية وصحية.. ونعتقد ان تطور القدرات الاجتماعية ستساعد في تطوير ذلك كله وستكون دعامة للدولة كما ان الدولة يجب ان تكون دعامة للمجتمع.

مزايا وصعوبات.. نتائج ومضاعفات

1- يعتقد البعض بصعوبة تحقيق الامر لكننا نعتقد ان الامر اسهل تقنيا ومن حيث الظروف الان وفي وقتها من البطاقة التموينية.. فلا مفردات عينية.. وعقود.. وفساد بضاعة ونفوس.. ومخازن ونقل.. فالاموال اسهل حفظاً وانتقالاً. ويمكن للمواطنين –بعد التقنين- البدء بفتح حسابات مصرفية.. وللمصارف والادارات فتح الفروع والصناديق المختلفة. وقد اقرت الحكومة بامكانية توزيع المخصصات المالية على المواطنين عندما اقرت قبل اشهر الغاء البطاقة التموينية وتوزيع مبالغها على المواطنين. كما اقرت موازنة 2012 في المادة الثانية (و) "على مجلس الوزراء الاتحادي تخصيص نسبة 25% من الزيادة في الايرادات عن صادرات النفط الخام المصدر المتحققة خلال سنة 2012 بعد تسديد العجز وتودع في صندوق توزع نقداً للشعب العراقي بتعليمات يصدرها وزير المالية بالتنسيق مع وزير التخطيط". صحيح ان شيئاً من ذلك لم يطبق بسبب العقليات

البيروقراطية والريعية، لكنه يشير ايضاً الى الضغط المتواصل لتحقيق مالكية الشعب للنفط والغاز.

2- اما مالياً واقتصادياً واجتماعياً فالامور اصعب بكثير.. وسنحتاج لاعادة تقويم سياسات الدعم لترشيدها لمصلحة الفقراء وتحسين اوضاعهم.. وتقويم السياسات الجمركية والتضخمية والاقتصادية للانطلاق.. لكننا الان نتوقف عند امرين.

الاول بشقيه، تشجيع الكسل.. وجعل المواطنين وكأنهم موظفين لدى الدولة. اما الكسل فمصدره الاساس ليس الغنى والفقر.. بل القيم والعادات الاجتماعية والتربوية.. فهناك مجتمعات متقدمة ونامية لمواطنيها حقوق مجانية كبيرة ولم تزرع روح الكسل والاتكال.. وعلى من يقول ذلك ان يحذر من الفهم القديم/الجديد للتعامل بمنطق العبيد.. القائل بعدم اعطاء الانسان فوق كفافه لانه سيطمع ويتمرد على سيده. وهذه نظرة تخالف الشرائع والنظم المدنية باهتمامها بمساعدة الفقراء والمساكين والايتام والمساعدات الاجتماعية وكل اشكال المنح والتسهيلات لشرائح الشعب المختلفة لا لادامة الكفاف بل للانتقال للافضل ولضخ القدرات في الشعب. وبائسة المقولة اجعل الناس اكثر فقراً يكونوا اكثر انتاجاً. اما الشق الثاني فينطلق من مبدأ ملكية الدولة.. فاذا عادت الملكية لاصحابها، فستحتل الدولة مكانها الصحيح.. كموظفة امام الشعب، وليس العكس.

والثاني ان كبار المسؤولين سيضيفون لمكاسبهم الحالية فوائد جديدة.. وهذا صحيح ان لم يعالجه المنطق الضريبي المتحرك والتصاعدي. والذي لا يمنع ذلك فقط، بل يعالج السياسات المتبعة بمبدأ لا افراط ولا تفريط. وتبرهن مختلف التجارب ان الايفاء بالضرائب في المجتمعات المتقدمة اسهل واصح من التي تعيش خط الفقر. فقيام الدولة كسلطان ومالك اوحد هو الذي شجع ويشجع عادات الكسل والارتزاق المجاني المتعيش من الاموال السهلة.. فتعكس قيمها على المجتمع.. ونعتقد ان شعور الشعب بملكيته وموارده لتسيير دولته وبقاء جزءاً منها بيده سيكون بداية لانطلاق اقتصادي ضروري للبلاد.

3- سيصعب تصور الوصول الى دولة ديمقراطية ودولة مؤسسات وانتخابات حرة حقيقة مع وجود الدولة الريعية واحتكار الدولة للقدرات الاقتصادية.. فالدولة الريعية بطبيعتها تورث الاستبداد والدكتاتورية شئنا ام ابينا.. وخلافه فان نمو الاقتصاد الاهلي يورث الديمقراطية والحريات العامة ومراكز الضغط السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة سواء لرجال الاعمال او للنقابات واصحاب المهن.

4- لا يمكن تخليص الدولة الريعية من الاتكالية واللاانتاجية والفساد والبطالة والعسكرة.. وهي سمات ستنقلها بالضرورة الى المجتمع الذي تسيطر عليه وتتحكم به وتحتكر كافة مصالحه تقريباً. فتتعطل انتاجية المجتمع وتزداد مصادر الغش والكسل فيه، مما يزيد من ازمة النظام واعتماده الكلي على النفط. فما الذي يمكن عمله في وضع تراكمت فيه العوامل السلبية وتشابكت ببعضها لتشكل اعمدة هذا النظام.. فان اقتربنا من احدها فستنتفض شبكة المصالح المافيوية والاداريات الاقطاعية.. لتطوق اي جهد اصلاحي.. ولتحول صاحبها الى مخرب وعابث.. يريد الهدم والتآمر.. بدل البناء والتغيير.

5- بشكل عام، يمكننا العودة الى تجربة مجلس الاعمار، مضافاً اليها عملية واسعة لتمليك الشعب وتمكينه.. فنطلق وفق برنامج متدرج المزيد من الاموال في مشاريع البنى التحتية والارتكازية، لتبقى الدولة مالكتها وادارتها بشكل عام.. وبموازاته اعادة الكثير من الاصول الى الشعب واطلاق المزيد من الاموال لاستصلاح الاراضي وبناء المساكن والمعامل والشركات والمؤسسات والمصالح والمدارس والجامعات والمستشفيات.. التي يكون فيها ابناء الشعب مالكين مؤسسين وتكون بادارتهم باشكالها المختلفة بشكل عام. وكلما ازدادت هذه المصالح وسحب المجتمع والشعب العمالة والاقتصاد والمؤسسات الى مالكيته وادارته، كلما طوقنا الدولة الريعية ووسعنا من ملكية الشعب وانتقلنا الى اقتصاد الجبايات.. ليصبح النفط نعمة واموالاً اضافية تساعد في اصلاح واعمار البلاد، وليس نقمة كما قد يبدو الان. وستتطلب العملية سلسلة اصلاحات في انظمة العمل والملكية والضمان الاجتماعي والضريبة والمصارف وغيرها من مستلزمات.

اعتمدت الدولة في تجربة مجلس الاعمار على المجتمع وفعالياته وعلى الجبايات اصلاً، وان جوهر العمالة اجتماعية وليست وظيفية.. ومجموع المصالح والقطاعات الانتاجية والخدمية الاهلية هي الاساس في الناتج الوطني.. والقوات المسلحة قليلة العدد، فجاءت موارد النفط المتزايدة اضافة كمية ونوعية، بدون توقف او ضرر لاحد، لتخصص بالكامل للمشاريع الاعمارية. اما اليوم فان المجتمع المعدم الفعالية، الفاقد المبادرة صار يعتمد كلياً على الدولة وموارد النفط. مما سيواجه بمعارضة شديدة من كثيرين لهم مصلحة مباشرة ببقاء الدولة الريعية الاحتكارية، ولو على حساب بؤس وفقر الشعب وتخلف البلاد وبقاء شتى المظاهر السلبية المذكورة اعلاه فيها. مما يتطلب توافر عدة عوامل في مقدمتها ايمان اصحاب القرار التشريعيين والتنفيذيين باهمية تقليص احتكار الدولة ونقل مهم لاصول وملاكات ومصالح من الدولة الى الشعب.

6- يرى البعض محقين ان توزيع الموارد النفطية للشعب سيقود للتضخم وارتفاع الاسعار.
اولاً- الاموال التي سيتم ضخها ليست اضافات حقيقية ليتجاوز الطلب الاجمالي العرض الاجمالي.. فالاموال كانت تضخ عبر الدولة وستضخ عبر الشعب.. فالامر سيعتمد على هيكلية الانفاق الجديد مقارنة بالقديم.. فان اتجه الجديد للادخار والاستثمار فهذا امر محمود.. لكن المرجح اتجاهه لسلع وخدمات جدول الرقم القياسي لاسعار المستهلك، الذي ارتفع للفترة 2007-2010 بنسبة 7% سنوياً تقريباً. وسيجد الدارس للرقم القياسي ان ارتفاعه الاساس سببه ارتفاع الوزن النسبي للاغذية وارتفاع معدلات (الوقود..الاضاءة) و(النقل..المواصلات). وان انتقال ملكية النفط للشعب لن تؤثر في الجهود الجارية لتحسين الكهرباء والنفط.. وسيلعب تحسنها او تدهورها دوراً في خفض اسعار المستهلك او زيادتها. وسنشير للاغذية بعجالة لاحقاً.
ثانياً- التضخم ظاهرة نقدية ولها جذور في حركة العرض والطلب.. وستسمح ادوات البنك المركزي بضبط معدلات التضخم (كظاهرة) عبر عرض النقد وادواته الاخرى.. فاستطاع تخفيضها لرقم احادي بعد ان كانت 70% في عام 2005-2006. تبقى المواد الغذائية والاثاث والملابس وغيرها لجدول اسعار المستهلك، فانها ستتعرض ولاشك لضغط متزايد.. لكن المشكلة هنا ليست الاسعار اساساً، بل زيادة الاستيرادات. وهذا عامل سلبي عانينا وسنعاني منه، ان لم نطور القطاعات الحقيقية.. فزيادة الطلب الفعلي عامل مهم لتحريك الانتاج، ان رافقته -على الاقل- سياستين اساسيتين.. الاولى جمركية "غير متشددة كثيراً"، والا سترتفع الاسعار ويزداد التهريب لضعف المنتج الوطني.. و"غير متساهلة جداً" والا تغزونا البضائع الرديئة والرخيصة لتدمر المنتجات والاستثمارات الوطنية، كما يجري الان. وثانياً بتشجيع القطاعات الحقيقية خصوصاً الزراعة والصناعة بارتفاع الائتمانات ووسائل التمويل والتي ستجد مقومات جديدة بضخ مليارات الدولارات النفطية للمصارف لتوزيعها للمواطنين.. وضمان الدولة لاسعار شراء مجزية للمنتجات الوطنية واسعار بيع معقولة للمستهلكين.. وتشجيع الاستثمارات والمناطق الحرة والصناعية وغيرها من سياسات تطلق الحركة الاقتصادية بدل كبحها بالتشريعات والقيود والاجراءات.
7- فهل سينجح المجتمع الريعي حيث فشلت الدولة الريعية؟ الجواب نعم، اذا رُفعت الحواجز عن انطلاق المجتمع. فالدولة الريعية تزداد جموداً كلما ازدادت احتكاراً وانفاقاً.. لتزداد هي ومجتمعها تعطلاً وفساداً. بخلاف المجتمع الذي تختلف دوافعه

وحقوقه ومنافساته.. فيساهم زيادة الريع –بشروطه- في تحريك العوامل المحركة للقطاعات الحقيقية على حساب الاقتصاد الريعي.. لينطلق المجتمع، وتنطلق معه دولته.

8- يرى البعض، ان تغيير مالكية النفط من الدولة للشعب سيضعف الدولة بسحب جزء من الاموال منها وتوزيعها مباشرة على المواطنين. ونسوق ملاحظتين، وهناك اخرى.

الاولى: تعمل 40% من الطاقة العاملة (7،3 مليون) في الدولة.. ويصعب الاستمرار بهذا النهج الذي يجعل من الدولة مؤسسة رعاية اجتماعية معطلة، وليس للخدمة العامة والانتاج. والزخم نحو التوظف هو الراتب المغري وتراجع فرص العمل في القطاع الخاص، لكنه اساساً التقاعد والضمان، اضافة للغدد السرطانية كمغريات الكسل وفرص الفساد والاثراء غير المشروع.

لن نحمي الدولة ونقويها ما لم نحقق للقطاع الخاص حقوق التقاعد والضمان وغيرها.. ولان اساس هذه الحقوق الاستقطاعات من المداخيل، فالعقبة قانونية وتنظيمية اكثر منها مالية واقتصادية. المهمة معقدة وطويلة.. لكنها ممكنة لان الحوافز والمتطلبات المادية والمعنوية متوفرة.

الثانية: يمثل النفط حوالي (70%) من الناتج الوطني و(95%) من الموازنة. فاذا نهض الاقتصاد فستتقوى به الدولة بكل المعايير.. فستحمي الموارد الموزعة الشعب من السقوط تحت خط الفقر وستزيل الكثير من تشوهات سياسات الدعم والتوظيف.. وسيزداد حجم الجبايات.. وترفع عن الدولة اعباءاً كبيرة.. وستحرك الطلب الفعلي وعوامل الانتاج لبناء الاقتصاد الموازي او الحقيقي.. شريطة اتباع سياسات عملية وحكيمة، مالية ونقدية وفي الاقتصاد الكلي والجزئي والنفطي.

وحسب عقود التراخيص من المرتقب –كقدرة- بلوغ انتاج (12) مليون برميل نفط يومياً، قبل نهاية هذا العقد.. اي مضاعفة موارد العراق (5) مرات تقريباً دون الكلام عن ما ترتقبه الاسواق من زيادة الاسعار. واذا قبلنا بنصف هذه التقديرات، فان اموالاً هائلة ستدخل البلاد خلال سنوات قليلة.. وهذه امانة من الصعب ان يولي الشعب غير نفسه للتصرف بها. فلقد جرب الشعب الدولة خلال عقود طويلة فخذلته بذرائع مختلفة.. وبددت الواردات الطائلة في مغامرات وحروب وطائرات ودبابات ومشاريع فاشلة.. استهلكت المليارات وانتظرها الشعب طويلاً.. لتذهب هباء منثورا في لحظات، ولتتدهور اوضاع الشعب والبلاد.. فمالكية الشعب للنفط حماية للشعب والدولة في آن واحد.... فالدولة ان ازيحت عنها الغدد السرطانية ستكون اكثر قدرة على استثمار موزناتها في الخدمة العامة

والمشاريع الاستراتيجية.. فموازنة الدولة –خصوصاً ان تحققت الزيادات- لن تكون اضعف من السنوات السابقة، لكن موازنة الشعب ستكون اعلى بكثير مما هي عليه اليوم.

عادل عبد المهدي

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

ملحق: ورقة مقدمة الى السيد رئيس مجلس الوزراء ومسؤولي الدولة في ايلول 2006

بسم الله الرحمن الرحيم

مبادىء اساسية للاصلاح الاقتصادي

مقدمة

لم يقل، الا من لا يعرف امور البلاد، ان العراق سيمر بظروف سهلة مريحة، فيما لو سقط النظام السابق. بل كتب الكثيرون واشار العديد من القادة الى ان مهمة التغيير مهما كانت صعبة وقاسية الا ان مهمة الاصلاح ستكون اعقد واصعب بكثير.. وهذا امر طبيعي لكل من عرف الخراب والدمار الذي حل بالعراق خلال العقود الاخيرة.. استبداد وفساد وحروب داخلية مستمرة وثلاثة حروب اقليمية كبرى وتدويل القضية العراقية وعقوبات وحصار.. ليأتي التغيير، ويضع البلاد تحت الاحتلال. ولترتكب اخطاء خطيرة، اضيفت الى الاخطاء التي ارتكبها العراقيون انفسهم. لتضاف كلها الى الحرب الشرسة التي شنها الارهابيون والتكفيريون والصداميون والتي استهدفت المجتمع العراقي وما تبقى من بناه ومؤسساته. و لتعطل مسيرة الاصلاح والعملية السياسية وكل ما من شأنه الانتقال من هذه الاوضاع المأساوية الى اوضاع الخلاص التي ينشدها الشعب العراقي..

رغم هذه الظروف استطاع الشعب العراقي بصموده وتضحياته و بدعم حشد عظيم من الدول الصديقة ان يشمر عن ساعديه وان يحدد اولوياته التي شخصها باستعادة سيادته، وانتخابه ممثليه الذين يخولهم الكلام باسمه وباهمية ان يكون للعراق دستور دائم يتفق عليه العراقيون، كل العراقيين. وفعلاً تقدمت العملية السياسية بنجاح اثار اعجاب العالم وقامت حكومة الوحدة الوطنية والتئم في مجلس النواب العراقي كل تلك القوى الكبيرة والمهمة التي تمثل الشعب العراقي بكل مكوناته. وتطورت اجهزة الامن والجيش العراقي. وحسمت الكثير من القضايا التي كانت كالحلم قبل سنوات قليلة.. تحقق كل ذلك، وهو عظيم وعظيم جداً. وهذا امر يجب ان

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

نفتخر به جميعاً.. لكننا ما زلنا نشعر بان البلاد لم تنطلق حقيقة وان مخاطر جمة ما زالت تحيط بها.. ورؤيتنا ان السبب الرئيس لذلك هو ان طريق الاصلاح الاقتصادي وتوفير الخدمات ما زال معطلاً. وان احد الاسباب الاساسية لذلك بالتأكيد هو الارهاب والتخريب.. لكننا فضلنا في هذه الورقة عدم الاكتفاء بذلك بل سعينا للتشديد بان سبب التعطيل لم يكن هذا العامل فقط، بل ان الاصلاح وتوفير الخدمات كان يمكن ان يحقق تقدماً اهم بكثير مما تحقق، ان تحقق شيء يذكر يلائم الاموال العظيمة التي صرفت والجهود الهائلة التي بذلت.. فالعملية السياسية قد تقدمت وسط الارهاب والتخريب، بل كانت احدى الوسائل لمواجهته.. وكان يمكن للاصلاح الاقتصادي وتوفير الخدمات ان يتقدما ايضاً ليس فقط بما يحقق مصلحة الشعب ويعطي للتغيير معانية ومراميه الحقيقية، ولكن ليطلق ايضاً الزخم الهائل الذي يمكن للمناطق والمحافظات الامنة والمستقرة ولسكانها ان تطلقه خصوصاً امنياً وسياسياً واقتصادياً، لتشكل احدى اهم الوسائل للخروج من الاوضاع الخانقة ولتحصين البلاد ضد كل المخاطر التي يمكن ان تهددها. لهذه العوامل وغيرها كانت هذه الورقة. ورقة سريعة مباشرة لم تشأ التأجيل منعاً من خسارة الوقت وخسارة بركة وفضيلة هذا الشهر الكريم، معتمدة مبدأ "ان اللبيب من الاشارة يفهم"، علماً ان كل الاشارات والمفاهيم المشار اليها في الورقة لها ارقام وشواهد تفصيلية نعتقد انها تعزز ما ذهبنا اليه من تشخيص ورؤية ومعالجة، وهو ما ستدرجه الدراسة التفصيلية التي تعتبر هذه الورقة مقدمة لها. واننا على ثقة بالوعي والشعور بالمسؤولية اللذان يتمتع بهما اخواننا الذين سيرفدون هذه الرؤى بالنقد والتصويب والتطوير لما فيه مصلحة العراق والعراقيين.

المدخل

من الضروري الاتفاق اولاً بين جميع اصحاب القرار والقوى الفاعلة واهمهم مجلس النواب وكتله الكبرى والدولة والاقاليم والمحافظات وقواها الفاعلة وقوى الاجتماع المختلفة بان الطبيعي وما تحتاجه البلاد هو سياسة الانطلاق والعمران وصرف الاموال في مشاريع خدمية وانتاجية.. فالاهم في السياسة الاقتصادية لاي بلد وامة هو كيفية مضاعفة القيم المضافة ومراكمة المكاسب والمرابح وبناء البنى التحتية التي تسمح بهذا كله وتطوره. من الضروري الاتفاق بازالة كل ما من شأنه اعاقة ذلك. فخسارة الربح وتعطيل الة الانتاج عن الدوران هو الفساد الاكبر والخسارة العظمى التي لن تعوضها لا ملاحقة الاخطاء ولا التجاوزات الصغرى..

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

تبدأ العملية اساساً بالانطلاق وان انظمة الصرف والرقابة والحماية والتقنين واصول التعاقد والنزاهة وغيرها هي حمايات يجب ان تسير بالخط الطولي لعملية الانطلاق وليس بالخط العرضي كما يحصل في اغلب الاحيان حالياً. فتتعرض البلاد والاصول الى اعمال تآكل ليس فقط بسبب استشراء الفساد والسرقة وحواسم الدولة، بل اساساً بسبب تأخر وتراجع بل احياناً توقف دولاب الانتاج وتوليد القيم عن العمل وهذه هي الكارثة الاعظم. لا يوجد شيء نحميه ونحاسبه وننظم قواعده ونراقب نزاهته ان لم تنطلق العملية اصلاً.. فانظمة الرقابة والكبح تأتي وتجرب فاعليتها فعلاً بعد الانطلاق.. انها لا تأتي بعدها فقط بل تأخذ بحسبانها ايضاً ان الانطلاق هو عملية تصاعدية متراكمة ودورات متلاحقة وان كل دورة يجب ان تعطي محلها لدورة ارقى من انتاج المزيد من الفوائض والقيم المضافة والارباح. وان كل شيء من قوانين واجراءات وضوابط يجب ان تحترم خدمة هذا الهدف في مراميه القريبة والبعيدة، الجزئية والشاملة، لا البقاء عند الدوائر المحدودة او الاهداف القصيرة.

لذلك يجب ازاحة الكوابح بوضعها في مكانها الصحيح اولاً، ثم تشخيص سياسات الانطلاق ثانياً وتشخيص ادوات التنفيذ وبعض السياسات المحفزة للخروج من دائرة الانحباس المغلقة.

اولاً: عوامل الحجز والكبح

1- في القوانين والتعليمات والاجراءات: وذلك بتذليل العراقيل القانونية اما بسبب وجود زحمة من القوانين والتعليمات او على العكس لعدم وجود القانون المطلوب مما يترك الامر لاجتهادات مختلفة ومتغيرة.

أ- غموض القوانين والتعليمات مما يجعل التصرفات اعتباطية متضادة متناقضة في احيان كثيرة.

ب- كثرة اللجان في مجلس الوزراء والوزارات واتخاذ الكثير من القرارات كردود افعال وليس كسياسات مدروسة تعالج المشاكل الجزئية في اطار الحلول العامة.

ج- لجان مجلس النواب وعدم معالجة القوانين الكثيرة التي تراكمت خلال عمر الدولة العراقية خصوصاً تلك المتضاربة، او غياب عدد من التشريعات الضرورية

د- الاطمئنان الى سرعة وحسن عمل مجلس الرئاسة وان لا يصبح معرقلاً للجهود والقرارات عندما يتعلق باختصاصاته التشريعية او التنفيذية. فالدور الذي حدده الدستور لمجلس الرئاسة، لا يعني اطلاقاً البقاء في حدود الاجتهادات الشخصية في عمل وقرارات الحكومة ومجلس النواب بل يحمل الاعضاء منفردين ومجتمعين المسؤولية في التعبير عن الوعي الجمعي التمثيلي والتوافقي الذي كلفوا به.

2- توفير الامن الوظيفي وروح المسؤولية.. فالسلوك السلبي للمسؤول (التلكوء والاحتياط والتردد) يغلب على سلوكه الايجابي (المبادرة والقرار وتحمل المسؤولية). ويعود تنامي هذا السلوك -اضافة الى التربية العامة- الى اعمال التنكيل والملاحقة بعد كل تغيير سياسي او تغيير وزاري عرفه العراق طوال تاريخه الماضي والحاضر .. وهذا يتطلب حماية اصحاب القرار من اعمال الكيد والتشهير الاعلامي والمحاسبة الاعتباطية والغضب الاداري والخصومات السياسية. وان تجري اعمال المحاسبة والمراقبة والنزاهة وفق اصول صحيحة مقبولة تستطيع ان تلاحق المفسدين دون احداث عطل اكبر في تعطيل المصالح العامة.

أ- توفير الحماية الجسدية والمادية والمعنوية للمسؤولين وعوائلهم الذي يتعرضون له من الارهابيين والتكفيريين والمخربين اساساً، ولكن ايضاً من فئات وقوى عديدة مافيوية وسياسية داخل المؤسسة او خارجها.

ب- القرارات المتسرعة وغير العادلة من المراتب الاعلى.. وما تحمله التغييرات الوزارية عادة من تغيرات تهدد الكفاءات وتولد ارتباكات وقلق مستمرين.

ج- ضبط اجراءات هيئة النزاهة سواء في التسرع او في التشهير في الاعلام او في طبيعة الاجراءات وعدم التسرع في كيل الاتهامات الا وفق اجراءات تمر بمرشحات عديدة لضمان ان لا يكون الاذى اكثر من الفائدة.

د- الاجتثاث واهمية التعامل معه بنظرة تشبه النظرة المطلوبة في موضوعة النزاهة، ووفقاً للدستور.

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

3- ظهر في مناسبات عديدة عدم وجود نقاش جدي يسبق القرارات في مجلس النواب، او في داخل الحكومة، او مجلس الرئاسة.. بل عدم وجود نقاش جدي في مسائل اساسية في دوائر الاجتماع المختلفة او حتى بين اطراف الكتلة الواحدة. وغالباً ما يتخذ بعض المسؤولين او بعض اللجان قراراتهم او يقترحون تعديلاتهم بناء على مشورة غير متعمقة او مستطلعة لمختلف الاراء ويعطلون بذلك سياسات بذل اخرون جهداً طيباً في اعدادها.. والامثلة على ذلك عديدة.. ناهيك عن التفسيرات المختلفة وروحية الظنية والشكوكية الموجودة حتى داخل الكتلة الواحدة بسبب الاوضاع السياسية التي تعطل بدورها الكثير من القرارات والاعمال.

4- في المسؤولية والتوقيع:

أ- منح الصلاحيات الواضحة في التفاوض والتوقيع وتسهيل الاجراءات (ورقة خاصة مرفقة برقم 1). وايجاد ثبات في مستوى وكلاء الوزارة والمدراء العامين ليمثلوا هم العنصر الدائم والفني في عمل الوزارة وليكون الوزير هو الشخص السياسي والاداري الذي لا يؤثر تغيره على ثبات عمل الوزارة وانجازاتها.

ب- تسهيل اعمال الاحالة سواء بالتفاوض مع جهة مختارة او عن طريق المناقصات او غيرها من وسائل تضمن حقوق البلاد وسرعة الانجاز وجودته.

ج- تبسيط اجراءات فتح الاعتمادات

5- انسيابية الدفع سواء للجهات المنفذة الداخلية او الخارجية، اذ غالباً ما تؤدي العراقيل الادارية والاجرائية الى تأخير الدفع مما يولد تلكؤ شديد في اندفاع هؤلاء للتعاقد مع الحكومة.

6- اعتماد سياسة "احسن الموجود" Best available من المقاولين والشركات والعروض عند تنفيذ المشاريع، بدلاً من "التطابق الحرفي"Exact match ،خصوصاً اذا كانت اضرار التأخير اكثر من اضرار السعر المرتفع او نقص بعض الشروط خصوصاً غير الاساسية.

ثانياً: في سياسات الانطلاق والاصلاح

تعريف الدوافع والحقوق:

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

لقد تراكمت المصادرات والقوانين والتعليمات واحتكار الدولة منذ نهاية الدولة العثمانية وتضاعفت الاجراءات والقرارات بشكل متسارع خصوصاً خلال العقود الاخيرة.. ووضعت الدولة بالتدريج يدها اما على عين الحق او على مقومات عمله... ففي مجال الارض الزراعية صار من الصعب تعريف الملكيات واشكال الاستثمار المختلفة مما شكل تراجعاً مستمراً لهذا القطاع الخطير.. اما في المجالات العقارية والتجارية والصناعية والخدماتية الاخرى فقد امتد احتكار الدولة لتصبح هي المالك الاكبر ولتطرد كل منافسيها ولتحول من بقي منهم الى مجرد وكلاء وحالات تابعة تدور في فلكها. كل ذلك دون الكلام عن الاستيلاء على القطاع الاستخراجي خصوصاً في مجالي النفط والغاز والتي حولتها من ملكية للشعب الى ملكية للدولة ثم للفرد ليستولي ليس على عين الحق فقط ، بل على القسم الاعظم من مجالات عمل القطاع بكل مراحل صناعاته الصاعدة والهابطة.. وليسيطر بالتالي بالكامل على جميع موارد هذا القطاع الضخم.. وليحولها في النهاية من حق في الاعمار وحماية الاجيال القادمة وفرصة لاستخدام هذه الثروة في تطوير البلاد الى جيوش وحروب داخلية وخارجية لم تتوقف.. وفي احسن الاحوال الى صناعات هجينة وابهة فارغة وقصور فيها كل شيء الا السيادة ومصلحة الناس والمجتمع.
فالامر خطير وخطير للغاية. فالاستبداد السياسي قد نما مع هذه التطورات. فعندما تهيمن الدولة على الملك والاجتماع فان الاستبداد الشمولي يصبح هو النتيجة الطبيعية الذي لا يبقى في حدود البنى الفوقية فقط، بل يستشري لينال كل مقومات الحياة والاجتماع والسياسة وهي الحالة التي يعيشها العراق اليوم. لكن غياب الدولة او اضعافها يعني الفوضى وان المعادلة الصحيحة التي يجب ان يعمل لها المخلصون هي دولة وحكومة قوية نتاج شعب ومجتمع قويان وليس العكس دولة تستقوي على الشعب والمجتمع وتلغي دورهما .. وحكومة مركزية قوية وفاعلة تتوزع الصلاحيات والمهام مع حكومات محلية فاعلة وقوية فلا تعطل او تلغي الاولى الثانية ولا الثانية الاولى.. من هنا فان السعي لاعادة المياه الى مجاريها الطبيعية بموضعة الدولة الحالية في مكانها الصحيح واستعادة المجتمع والشعب والحكومات المحلية كل لدوره، والذي تقوم عليه هذه الورقة يستهدف من جملة ما يستهدف اصلاح وضع الدولة وتخليصها من البيروقراطية وتحمل مسؤوليات تنآى تحت وطأتها اليوم.

واننا عندما نقول ان الامر خطير وخطير للغاية فاننا لا نقصد التخويف المجرد. فعندما تحصل مثل هذه الحالة فان ذلك سيعني -اول ما يعني- تعطيل نظام الدوافع والمصالح الذي يحرك

الارادات الحرة للافراد والجماعات. ستتوقف كل الحوافز والمحركات الفطرية والغرائز الطبيعية التي تحرك النوازع والرغبات والمبادرات والدوافع والارادات والمطامح والاحلام، ولن يتبقى سوى نظام السخرة والعبودية والقسر والخوف. لذلك عندما انهار نظام القمع في العراق فقد انهار معه السوط الظاهر او الخفي الذي يحرك العمل ويبث فيه ولو ذلك القدر الضعيف من الحيوية والنشاط بالمعنى الاقتصادي وليس الانساني بالطبع.

هذا هو وضعنا اليوم فاما ان نعيد القمع والاستبداد لنحرك من جديد اداة الاستبداد والدولة الاحتكارية.. ليعود ويلعب دوره المريض في تحريك دولاب العمل والانتاج ولو بادنى مستوياته.. او ان يبدأ رجال الاصلاح الذين قاتلوا الظلم والاستبداد واسقطوا الطاغية وناضلوا من اجل الدستور والحياة الديمقراطية وسعوا لاعادة الحقوق الى الشعب والمجتمع، ان يسعوا جميعاً لاعادة نصاب الحقوق والدوافع الى مساراتها الطبيعية حيث تستطيع الارادات الحرة للافراد والجماعات والحكومات والادارات المحلية ان تعيد صناعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية وهي مستقرة تقف على قاعدتها وليس قلقة مهزوزة تقف على قمتها. لذلك، عندما يقول البعض بان هذه البلاد لا تصلح للديمقراطية، او عندما يطالب بعض العراقيين والغربيين والامريكان والعرب باعادة هيمنة الدولة ولو على حساب الشعب، فان هذا يفسر بان ما يعني هذا البعض هو المصلحة الخاصة واساليب السيطرة على البلاد وليس مصالح الشعب واستعادة دوره في الحياة وتقويم الامور ووضعها في سياقاتها الصحيحة.

اذا لم يطمئن المستثمر ورجل الاعمال الى ربحه وضمان حقوقه ليس في يومه فقط بل في غده ومستقبله ايضاً.. واذا لم يطمئن العقاري او المزارع الى ريعه وملكه او ايجاره.. والموظف والعامل الى مردوداته واجره وحمایاته عند عطله او شيخوخته.. والمضارب والصيرفي الى نفعه و فائدته.. والمريض وصاحب الزمانة والفقير والمسكين الى العناية والاخذ بيده لينتقل من العوز الى اليسر. اذا لم تشعر العائلة بالحماية والاطمئنان وتحاط الطفولة والشباب بالرعاية.. وبان هذه كلها هي ركائز اساسية للمجتمع ولمستقبله.. وبان حقها من الثروة العامة هي ليست منة تعطى لها، بل هي حصة من حق تساهم في صنعه، وان لم يظهر في الحسابات الاقتصادية واحصاءات الناتج الاجمالي.. اذا لم تعد الدولة للعب دورها الطبيعي كحامي وضامن لتحقيق ذلك، ولاحتلال دورها الاقتصادي والاجتماعي كخادمة للشعب وليس كمالكة له، ليتطور مفهوم الخدمة العامة الى تربية وثقافة بحد ذاتها ترتبط بمفهوم المواطنة الحقة التي ترعرعت في كنف مجتمع متضامن رحيم يعرف واجباته وحقوقه. اذا لم يعد العراق لاحترام مواطنه

كدليل على عزة واحترام نفسه واحترام غيره ووعوده وعهوده.. اذا لم نبدأ بالعمل لجعل هذه الامور وغيرها حقائق يومية فان علينا ان نراجع انفسنا. لان النظام القديم سينتصر علينا وسنجدد منطقه وافعاله بايدينا. وسيعود الاستبداد والقمع لا فرق بنفس الشخوص والرموز القديمة او برموز وشخصيات جديدة. عليه من واجبنا وواجب الحكومة والبرلمان وقوى الاجتماع ان تعمل بسرعة لسلسلة من الاعمال التاريخية التي من شأنها ان تنقذ العراق حقيقة واهمها –وليس كلها- ما يلي:

1- قانون الملكية: (ورقة خاصة) تشريع قانون للملكية يسعى اساساً لاعادة ملكية الدولة الواسعة والتي تشكل اليوم ما لا يقل عن ثلاث ارباع الملكية العامة الى المواطنين والهيئات والجماعات والبلديات والمحافظات والحكومات المحلية،الخ.. ملكية الدولة الواسعة تاريخياً هي نتاج سياسات المصادرة او وضع اليد او الاستيلاء على ما لا مالك له.. انها في الاساس اما ملكيات عامة او خاصة او اوقاف عامة او خاصة او مشاعات او غيرها من اشكال: سيتمثل التعويض التاريخي بالقيام، كنهج عام وليس تخصيصاً وتحديداً، بما يلي:

- تصفية الاملاك والعقارات التي ورثتها الدولة من النظام الصدامي وازلامه عن طريق البيع للهيئات او للمواطنين او للمؤسسات، او تحويلها الى متاحف او مؤسسات جامعية او اجتماعية مختلفة، كل ذلك منعاً من العبث والاستغلال غير الامثل لها. وان اموالها يمكن ان تستخدم في:

أ- تعويض المتضررين نتيجة تصرفات النظام السابق وتعويضات نزاعات الملكية من اجل تخفيف العبء على الموازنة نتيجة لذلك.
ب- يمكن ان تكون الحصيلة نواة لصندوق لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاع الخاص لتفعيله وبشروط ميسرة.

- اراض توزع مجانا او ما يقرب المجان الى الاهالي والسكان لبناء المساكن في مواقع مختارة خارج المدن المكتضة حالياً بعد توفير المستلزمات مع منح شروط تسليفية بسيطة. وتسلم ورقة الطابو او سند الملكية بعد البناء او انتهاء جزء رئيس منه.

- اراض توزع للاستغلال المباشر او للتملك الى اصحاب المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية داخل حدود البلديات او خارجها حسب شروط وضوابط محددة. وان تعرف انماط العقارات او الاراضي وشروطها ان كانت اراض سكنية او زراعية او صناعية او تاريخية او وقفية او حكومية او عامة او بلدية او غيرها من انواع.

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

- تمليك العرصات او المسطحات بشروط واسعار مدروسة، خصوصاً ان الايجارات المدفوعة في حالة بعض العرصات قد تجاوزت القيمة الحقيقية للعقار مما يسمح باعتبارها اقساط سداد.. وفي كل الاحوال تأخذ بالاعتبار ادخال محددات تشترط الاصلاح والتجديد في الملك، او الاثنين معاً وهو الاصح.

- تصفية مخلفات قوانين التسوية القديمة وقانون الاصلاح الزراعي وملحقاته بتمليك من لم يتملك من المستغلين والمستثمرين والمزارعين الاراض التي وزعت عليهم او المتعاقدين عليها ويقومون فعلاً باستغلالها .. واعادة ما لم يوزع، او وزع ولم يستثمر او اجر ولم يستغل الى المالكين والمستثمرين الاصليين. او صيغ اخرى لم ترد لتحديد مفاهيم الملكية والاجارة والاستغلال بشكل واضح يزيل الغموض والتداخل عن الكثير من المسميات الحالية التي نمت بشكل مشوش يضيع الحقوق والمنافع والدوافع على حد سواء.

- الاسراع في حسم "منازعات الملكية" واعادة كل ما اغتصب الى اصحابه او تعويضهم بحقوق عينية تمثل نفس القيمة الحقيقية عند الاستيلاء.

- تشجيع عقود الاستثمار والاستغلال والتملك في الموات والبراري والبوادي والاراضي البور والمستنقعات والجبال والاهوار المنتشرة اليوم في طول البلاد وعرضها، ليس فقط لاغراض الاستثمار الزراعي، بل ايضاً لاعمال الاستخراج والخدمات والتربية والصيد والسياحة وشتى اشكال الاعمال.

ان ذلك لا يعني ان الدولة ستتوقف عن ممارسة النشاط الاقتصادي.. لكن ممارستها هذا الدور يجب ان يتم بمعايير السوق او بمعايير استراتيجية معرفة بشكل واضح وصحيح. ما يجب الوقوف بوجهه هو ان تتحول الوزارات من دور الرقيب والراعي والمرشد الى دور رجل الاعمال والتاجر والصناعي والطبيب والمعلم.. فان اقتضت الضرورة ان تقوم الدولة بدور رجل الاعمال او غيره فيجب ان تحترم شروط المنافسة وقوانين السوق، او ان تتدخل في المساحات الفارغة والقضايا الاستراتيجية والتي هي ضرورة ان لم تقم هي بها فان نقصاً او ثغرة ستحصل سواء في حاضر البلاد او مستقبلها.

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

2- نظام الارث: (ورقة خاصة) ان العدالة التي يتوسمها نظام الارث القائم على الشرع الاسلامي يشيع كما يطبق حالياً في حالات عديدة جموداً وقتلاً للملكية التي كانت في يوم من الايام مزدهرة وناشطة.. فمتطلبات "القسام الشرعي" وتوزعه العظيم في ظروفنا المعاصرة غالباً ما يقود الى التعطيل والجمود خصوصاً في الملك الاستثماري، ناهيك عن التنازع والتخاصم بين افراد الاسرة الواحدة، وهي حالة تعاني منها العديد من الملكيات التي اصبحت بحكم "الغائب او المعطل مالكيته". والكثير من هذه الملكيات ان كانت في المجال الصناعي او العقاري او الزراعي تعاني اليوم من تفكك وجمود وتعطل منع ويمنع من تراكم الثروات والقدرات. نعتقد ان على رجال الفقه والقانون ان يتقدموا بحلولهم لادخال تكييف قانوني يمنع من قيام فراغ في الادارة الناجحة بما يحقق مصلحة المشروع والمالكين من الورثة الجدد.. وان احالة مثل هذه الملكيات الى مديرية ترعاها لحين اتفاق المالكين من الورثة الجدد -وهو ما يقترح عادة- هو من اسوء الحلول.. انه احلال البيروقراطية محل الفراغ والجمود في حين ان المطلوب هو ابقاء الفاعلية وتشخيص المالكية وحصول اصحاب الحقوق على حقوقهم.. اننا بحاجة الى حلول قد يجد الخبراء لها مخرجاً تفي عملياً -وليس نظرياً- بالغرض. وهو الحفاظ على حقوق الورثة الشرعية من جهة دون تعطيل فاعلية الملك من جهة اخرى. حلول تبدأ بالتشجيع والتربية على كتابة الوصية ليتضح مآل قسم من الملك. او حلول قد تبدأ بتقويم القيمة السوقية للملك من قبل خبراء تقدير مختصين بهذه الشؤون.. و تحويل الورثة الذين يسميهم "القسام الشرعي" ، الى نوع من الشركة الخاصة او الشركة المساهمة (حسب نوع الملك ان كان عقاراً او ارضاً او شركة او مصنعاً، الخ) وتسجل بهذا العنوان او ما يشبهه، ويصبح كل وريث حامل لسهم له قيمة سوقية معروفة يستطيع بيعها او الاحتفاظ بها وفق اجراءات محددة كاولوية اطراف اخرى في القسام الشرعي في عملية الشراء منعاً من خروج الملك الى الغير. ادارة او شركة تختار وصيها او مدير اعمالها اما اكبر الاولاد سناً او من كان يستثمر فعلاً او المقيم فعلاً او من تنص عليه الوصية او من تتفق عليه اغلبية الاسهم، او اية الية "لازالة الشيوع" في حالة الخلاف بشكل يلي الوفاة بمدة محددة لتركيب الملكية من جديد بشكل فاعل وصحيح. او غير ذلك من حلول يمكن ان يتقدم بها العلماء والخبراء... . نظام يضمن استمرار عدالة التوزيع الذي اراده الشرع، و يضمن –في الوقت ذاته- استمرارية الملك وعدم تآكله وضياعه وغياب الفاعلية وحقوق التصرف الراشد فيه.

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

3- قانون الاستثمار: (ورقة في البرلمان معروضة للنقاش والتصويت) ان يتضمن القانون ما يضمن اطلاق الحركة الاقتصادية وسهولة الاجازة واحترام المالكية ومنع الانقضاض عليها واعادة الحيوية لعمل المؤسسات والهيئات الخاصة الوطنية والاجنبية لتتبادل هي والدولة اعمال الرقابة والمسائلة بشكل متقابل ومتوازن. وان يعطي القانون للادرات والحكومات المحلية المساحة الصحيحة لتقوم بمبادراتها وتحمل مسؤولياتها لاستجذاب الاستثمارات وتفعيل النشاطات بطريقة تقود الى فائدة البلاد باعتبار ان فائدة الجزء هي فائدة للكل، والى تعاون المسؤولين والسكان المحليين مع المبادرات والمشاريع العامة وتسهيل القيام بها باعتبار ان ما يفيد الكل سيفيد الجزء ايضاً.

4- الطاقة: باتت الطاقة عنصراً رئيسياً لنهضة الامم. ولعل اخطر ما نعاني منه في ظرفنا الراهن هو بالضبط نقص الكهرباء وعدم توفر المشتقات النفطية بشكل كاف. اعتقادنا الجازم بانه لو وفر هذان العنصران لاختلف الوضع الاقتصادي والخدماتي بل وحتى الامني عما هو عليه حالياً. ولعل اهم ما سيواجه وزارتي النفط والكهرباء واللجنة الاقتصادية الاستراتيجية (ورقة خاصة ملحقة رقم 1) هو ضرورة الاسراع في البدء بمشاريع جادة وبالطاقات المطلوبة لتقديم حل جذري ونهائي لهاتين المسألتين. وان استهداف الارهاب لهذه المؤسسات يشير بوضوح الى دورهما الخطير حيث يسعى التخريبيون والارهابيون الى تعطيل الة عمل البلاد بتعطيل عمل هاتين المؤسستين. وعليه يجب ان ترصد الاموال الكافية وتوفر البيئة الامنية المناسبة للبدء فوراً بانجاز مشاريع استراتيجية في هذين القطاعين الرئيسيين واستمرار وزارتي النفط والكهرباء الى ادامة وتطوير المشاريع القائمة وتوفير سبل تشغيلها، ووضع استراتيجيات تجمع بين الحلول الوطنية الكلية للاستفادة من مشاريع الاحجام والطاقات الكبرى، والحلول المناطقية للتقليل قدر الامكان من عمليات النقل. ان اي تأخير ولاي سبب او حجة لم يعد مقبولاً. فاذا كانت القوانين والاجراءات لا تسمح في سرعة الانجاز فانه يجب ايجاد الحلول السريعة لتجاوز هذه المعضلة.. فارواح الناس وحقوقهم النهائية اهم بكثير من كل المخاوف والعراقيل التي يتم التشبث بها.

2) لا يمكن التخلص من مشكلة المشتقات النفطية واثارها الخطيرة على الاقتصاد والتضخم وهروب مليارات الدولارات الى الارهابيين ومافيات السوق السوداء والدول المجاورة عن طريق المطالبة برصد اموال ستتزايد باستمرار.. لا نجد من طريق الى ذلك الا عن طريق

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

سياسة الاسعار والتدرج فيها لتدور حول اسعار السوق، مع سياسة مضادة لكي لا تتحمل المصالح الاقتصادية كالنقل واعمال التشغيل او الطبقات الدنيا كلفة هذه السياسة. نعتقد ان هذه السياسة ستحرر مليارات الدولارات في موازنة الدولة وستبقي مليارات اخرى داخل الدائرة الوطنية بعيداً عن المافيات والتهريب، مما سيمكن من اعادة التوازن العام والدفاع عن مصالح الناس بشكل افضل من الطريقة الحالية بالوقوف في صفوف طويلة لايام عديدة او بدفع اضعاف السعر الطبيعي في الاسواق السوداء. وان تشجيع القطاع الخاص على تحمل مسؤولياته في هذا القطاع هو امر مهم مما يتطلب سلسلة من التسهيلات المتعلقة بالخزن والتوزيع وغيرها من امور معروفة. (راجع ورقة خاصة بالموضوع مقدمة للسيد رئيس الائتلاف العراقي الموحد وللسيد رئيس الوزراء)

4أ- قانون النفط: (تحت المناقشة والاعداد) قانون يضمن جعل النفط والغاز ثروة حقيقية لكل الشعب العراقي. فالدولة عنوان كبير قد يمثل الشعب وقد يمثل مصالح فئوية او شخصية لذلك يجب الدقة في التعامل مع هذا الموضوع. واننا نواجه اليوم نقاشاً تتداخل فيه جهات عديدة ومفاهيم اساسية ومتفرعة مختلفة. وان الدستور بقي مفتوحاً لكل النقاشات رغم انه حدد بعض المنطلقات الاساسية وهو ما يجب ان يسترشد به قانون النفط المقترح ليتسنى الانطلاق بهذا القطاع الذي هو شريان الحياة الاقتصادية اليوم.

- من حيث المالكية: هناك مالكية الشعب والدولة والاقاليم والمحافظات والمواطنين. وقد نص الدستور على مالكية الشعب لكنه لم يبق على عموميته بل شخصه ايضاً بسكان الاقاليم والمحافظات.

- من حيث الادارة والسياسة والتخطيط: تكلم الدستور عن الحكومة الاتحادية بالتعاون مع ادارة الحكومات والادارات المحلية، او بالعكس.

- من حيث الحقول.. جعل الحقول الحالية شأنا تديره الحكومة الاتحادية وابقى الباب مفتوحاً للاقاليم والمحافظات للمبادرة في الحقول الجديدة.

- اما من حيث الموارد: فقد جعلها شأناً اتحادياً، وربط بين توزيعها وحاجات الدولة الاتحادية ومراعاة التوزيع السكاني والحاجات ودرجات المحرومية في عموم الاقاليم والمحافظات.

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

ان النقاش حول هذه المسألة لن يحسم اذا لم نتفق على الخلفية او الفلسفة المنظمة لذلك كله. ونعتقد ان الدستور قد خطى خطوة جيدة بالكلام عن مالكية الشعب العراقي للثروة وليس مالكية الدولة الاتحادية او المحلية او سكان محافظة او اقليم محدد. المالك الاوحد هو الشعب العراقي، كل الشعب العراقي في كل اقاليمه ومحافظاته. لذلك فان اعمال الادارة او الاستثمار او التخطيط او وضع السياسات، ما هي سوى وكالة لصون وحماية الثروة ولايصال الحقوق المترتبة من هذه الثروة للشعب العراقي افراداً ومواطنين وسكان اقاليم ومحافظات. فما يجب الحرص عليه هو كيف ستصل مردودات هذه الثروة حقيقة الى الشعب الفرد المواطن منه وجماعات السكان والاجيال القادمة على حد سواء. فمالك النفط والغاز هو ليس الحكومة الاقليمية ولا الحكومة الاتحادية، انه ليس سكان المحافظة والاقليم المنتج بل هو عموم الشعب العراقي في حاضره ومستقبله.

هذه الرؤية لن تتحقق في ظروفنا الحالية الا بانهاء بيروقراطية الدولة وتأسيس شركة نفط، او شركات نفط وطنية ومحلية تتولى عملية الانتاج والادارة والتسويق مراعية اقتصاديات السوق والربحية والدفاع عن ثروة الشعب الان وللمستقبل. وان تطوير الثروة النفطية والغازية لن يتحقق الا بالتفاوض خصوصاً مع الشركات النفطية الكبرى (واحياناً المتوسطة) لاستثمار الحقول بعد وضع سياسة محددة لعمل هذه الشركات سواءاً بعقود مشاركة او بعقود خدمة او الاثنين معاً. فالمهم ان يأتي تشريع قانون النفط ليوضح الامور ادناه وغيرها وليمهد الطريق لاصلاح ادارة الصناعة النفطية ويسهل من عملية تطويرها وتوسيعها. والحذر كل الحذر من تفويت الفرصة التاريخية الماثلة امامنا من طلب عال على النفط واسعار ممتازة حيث فاتت على العراق فرص كثيرة ابان النظام الديكتاتوري وفاتت الفرص خلال السنوات الثلاث والنيف ويجب ان لا نستمر بتفويتها... ان العودة الى الوضع الطبيعي وانهاء الدور الانتاجي والتسويقي للدولة ونقل العملية الى الشركات العراقية والعالمية، مع ابقاء الدور الرقيب والمخطط والماسك –ممثلاً حقيقياً للشعب في كل اقاليمه ومحافظاته- لرقبة العين، هو الطريق الصحيح، لادخال معايير الربجية والانتاجية والعالمية ومنع التغييرات السياسية والبيروقراطية والجمود والاداريات الحكومية، عن هيكليات عمل يراد منها الدفاع عن حقوق البلاد مع اقصى درجات الكفاءة والخبرة والمرونة والتنافس وسرعة القرار والتكيف مع اوضاع متغيرة وسريعة..

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

اما الامر الثاني فهو ان هناك امور كثيرة واضحة وعليها اتفاق عام كبير. وان تعطيل هذه كلها بحجة وجود غموض في تفسير مختلف عليه في امور اخرى هو موقف يعرقل ويشوش وهو ما يجب الالتفات اليه. اذ يبدو ان هناك اتفاق او اسس اتفاق حول الامور الاساسية التالية على الاقل:

أ- **توزيع الموارد بشكل عادل يتناسب مع السكان والحاجات ودرجة الحرمان.. ويبدو ان هذا امر يمكن معالجته عبر توزيعات الموازنة العامة. وهذه مسؤولية اتحادية لا اشكال حولها، عليها ان تنظمها بالتعاون مع الاقاليم والمحافظات.**

ب- **امكانية منح مشاريع "المخارج او الهابط" Downstream projects كالمحطات والمصافي والصناعات البتروكيماوية للقطاع الخاص المحلي او الاجنبي او للحكومات المحلية او الاتحادية على حد سواء، اضافة الى الجهد الاتحادي في هذا الاتجاه.**

ت- **اما فيما يخص سياسات "المداخل او الصاعد" Upstream projects كالاستكشاف والانتاج فانه لا اشكال في ان "الحقول الحالية" لا تعني "الابار الحالية" او "الابار المنتجة" او الابار التي يستخرج منها النفط حالياً فقط، بل تعني حسب فهمنا الحقول التي جرت وتجري في تركيباتها اعمال حفر وانتاج واستخراج سابقاً وحالياً والتي قد تجري مستقبلاً ايضاً. وان محاضر مناقشات الدستور ستتضمن تأكيداً لهذه النظرة. وان الاتفاق حول هذه الحقول سيعني ان جزءاً اساسياً من الرؤية هي رؤية واضحة. فهذه الحقول تشمل على الاقل الـ 80 حقلاً او تركيباً او معظمها من حقول او تركيبات العراق النفطية والغازية المستكشفة والمنتجة وذلك من مجموع 530 تركيباً معروفاً حفر منها 115 حقلاً او تركيباً. هذه الحقول الـ 80 او معظمها هي دون ادنى شك ما نصت عليه المادة (112 اولاً) من الدستور.. والذي اشترط ان تقوم الحكومة بهذه العملية مع الاقاليم والمحافظات المنتجة وهو ما يتطلب حضوراً مناسباً لممثلي الاقاليم والمحافظات المنتجة في الهيئات الاتحادية المقررة والمديرة والمنظمة لهذه العملية.**

ث- **اما بقية الحقول والتركيبات المعروفة او غير المطورة او التي ستكتشف لاحقاً او لم تجر فيها اعمال حفر وانتاج فيبدو ان المادة (112 ثانياً) قد فتحت باب المبادرة امام حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة للمبادرة بالتعاون مع الحكومة الاتحادية لتطوير الاستثمار في هذه الحقول.. وهو ما يتطلب بدوره حضوراً مناسباً للحكومة الاتحادية في الهيئات المحلية المقررة والمديرة والمنظمة لهذه العملية، عند قيامها. علماً ان اختصاصات السلطة الاتحادية قد غطتها المواد 109-113، بكافة فقراتها. وعليه نعتقد ان سمة الوضوح هي اكثر بكثير من سمة الغموض الذي يتكلم عنه البعض داخل البلاد وخارجها. فالدستور واضح بما يكفي لكي تقوم الحكومة بمبادراتها وتنظم خططها وعقودها.. وواضح ايضاً بما يكفي في دور الاقاليم والمحافظات للمشاركة والقيام**

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

بمبادراتها. واذا كان هناك من غموض في المسائل الفرعية فان من واجب قانون النفط ان يوضحه ويضع النقاط على الحروف بشكل نهائي.

ج- اما عملية التسويق فالواضح انه مسؤولية اتحادية سواء قامت به "سومو" او اية جهة اخرى محلية او اجنبية. فشرطه هو سياسة التسويق الموحدة والاستراتيجية والتي تسمح بالتعامل مع الاسواق الخارجية ومنظمة اوبك وغيرها من سياسات نفطية وغازية بشكل يضمن مصالح الشعب العراقي. وان تعاون الحكومة الاتحادية مع الحكومات المحلية للاقاليم والمحافظات لا يشوش من هذه المسؤولية بل يعززها.

وعليه فان انتظار "قانون النفط" الذي يجب ان يضع النقاط على الحروف في هذه القضايا الحساسة، لا يعني التوقف عن العمل وتطوير سلسلة من الاعمال المهمة جداً في قطاع النفط والغاز والبتروكيماويات سواء في مشاريع "المخارج والمهابط" او مشاريع "المداخل والصاعد " والتي تستوجب كلها البدء بمشاريع عملاقة تحمل مصلحة البلاد والشعب العراقي. ودفعاً للغموض الذي قد يثار حول المواد (111) و (112، اولاً وثانياً) والمتعلقة بالنفط والغاز قد يكون من المفيد تسمية"الحقول الحالية" لتمييزها عن غيرها.. علماً ان المادتين تقعان في اختصاصات السلطات الاتحادية وان المطلوب هو تنظيم علاقة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم والمحافظات تسمح بتوزع المسؤوليات والصلاحيات والتنسيق والتعاون لما فيه المصلحة العامة.

الدولة ومجلس الاعمار: (ورقة خاصة) ان فلسفة هذا الموضوع هو ان الدولة تعتمد على الضرائب والجبايات المباشرة وغير المباشرة.. اما الواردات الريعية كواردات النفط والغاز فيجب التعامل معها على انها ريع وطني لذلك تم الاصرار على اعتبار ملكيتها للشعب العراقي كله.. ومن المعروف ان الاثر الداخلي لعملية انتاج النفط ضعيفة من حيث ضعف العمالة وتحريك عوامل الانتاج المحلية خلال عملية الانتاج.. بخلافه فان الموارد التي يحققها من الاسواق الدولية هي عظيمة للغاية بحيث يجب ان لا تستخدم لمجرد تشغيل جهاز الدولة استهلاكياً بل يجب ان تستغل لمصلحة عموم الشعب واجياله القادمة. لذلك دأبت الدول المصدرة للنفط على تأسيس صناديق الاجيال القادمة او صناديق الاستثمار التي تعتمد اساساً او جزئياً على موارد النفط والغاز. وقد شهد العراق تجربة ناجحة هي تجربة مجلس الاعمار والذي استطاع خلال فترة قصيرة وباموال هي اقل بكثير من الموارد الحالية من توفير بنية تحتية ومشاريع ما زالت تقدم فوائدها وخدماتها لاجيال العراقيين. ان احياء هذه الفكرة ولو بتطويرها هو امر ممكن للغاية. يمكن البدء فوراً بتطبيق سياسة تقوم عند تقدير نفقات و واردات الموازنة العامة بتحديد "سعر ثابت" يضمن تشغيل الموازنة التشغيلية والرأسمالية

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

لمؤسسات الدولة، و"سعر متحرك" هو الفارق بين "سعر البيع" (ناقصاً التكاليف) و"السعر الثابت" يمول به صندوق مجلس الاعمار المخصص كلياً للاستثمار والاعمار. مجلس له موازنته المتأتية من "السعر المتحرك" او من المنح والمساعدات وغيرها من موارد لا تؤثر على استقلالية عمله.. مجلس له ادارته المستقلة وقواعد عمل تخرجه من البيروقراطية. مجلس تمثل فيه الحكومة ويمثل فيه اصحاب الاختصاص والخبرة والرؤى الاستراتيجية المتوسطة والبعيدة المدى. مجلس قد يساعد في اصلاح جهاز الدولة وتضخم مهامها وواجباتها خصوصاً تلك غير المؤهلة لها وبالذات في المجالين الاستثماري والاعماري والانتاجي. ونحن نرى ان "مجلس الاعمار" اضافة الى الموازنة العامة هي افضل قناة ممكنة الان، لاعادة توزيع واردات الثروة النفطية والغازية لعموم الشعب العراقي في عموم محافظاته واقاليمه.. فقد لا يكون من الميسور الان القيام بما تقوم به "الاسكا" من توزيع نصف وارداتها النفطية على الشعب مباشرة والنصف الاخر على الاستثمار، بحيث حصل كل مواطن على (76،845) دولار في العام الماضي . قد لا يكون من الممكن القيام بذلك الان، رغم ان ذلك خياراً ممكناً في الظرف المناسب لاصلاح الدولة وتضخمها والتشوهات التي تعاني منها موازنتها التشغيلية وسياسات الدعم. فلو خفضت هذه (الموازنة التشغيلية وسياسات الدعم) الى النصف فان ذلك قد يوفر 10 مليار دولار (ثلث الموازنة الكلية الحالية) والتي ان وزعت على المواطنين فان الفرد الواحد سيحصل على حوالي 333 دولار سنوياً.. وستحصل العائلة كمتوسط (6 افراد) على ما يقارب الـ (2000) دولار سنوياً، اي حوالي (250) الف دينار شهرياً. حينذاك سيتحول الشعب كله وعينه على هذه الثروة التي حباه الله سبحانه وتعالى بها، والتي ستتزايد اهميتها على اغلب تقدير بمرور الايام لما للعراق من احتياطيات هائلة.. وهذا كله سيشكل عامل توعية وشعور بالمسؤولية والمواطنة وضغط شعبي لتطوير موارد هذه الثروة، كما سيلعب دوراً اساسياً في حماية مداخيل العوائل، وتوفير الحد الادنى اللازم خصوصاً الفئات الضعيفة الحال، وفي تعزيز الامن و حفظ الوحدة الوطنية وتوازن المصالح للاندفاع في تحقيق الحياة الكريمة التي يصبو اليها الشعب العراقي.

5- قوانين المصارف وشركات التأمين: (ورقة خاصة) قطاعان خطيران ومهمان يحتاجان الى وقفة دارسة ومراجعة خاصة لقانونيهما و اصلاح سريع ومتدرج، يسمح بتطويرهما و الذي بدونهما لا يمكن تصور احداث اي تطور في الاقتصاد العراقي.

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

6- قانون التقاعد الوظيفي والخاص: (ورقة خاصة) ان يعتمد هذا القانون على فلسفة جديدة.. فنظام التقاعد يختلف عن نظام الضمان الاجتماعي.. الثاني هو مسؤولية المجتمع وصندوقه هو من مسؤولية المجتمع ككل.. اما نظام التقاعد فيرتبط اساساً بمدة العمل او الخدمة.. فهو نظام يعتمد على نقاط تتعلق بالراتب والمدة والسن وغيرها من امور مرتبكة تماماً او غير موجودة اصلاً في نظام التقاعد الحالي. ان نظام التقاعد الحالي يستنزف اموالاً طائلة دون ان ينصف المتقاعدين حقيقة. فمفهوم "العقب" او "الخلف" لابد ان يعاد بحثه ليربط بنظام الضمان الاجتماعي او شبكة الحماية الاجتماعية. فاذا تعذر ذلك بالنسبة للحالات السابقة فعلى الاقل بالنسبة للمتقاعدين من الان فصاعداً. كما ان منح التقاعد لمن هم في سن العمل هو خطأ كبير، الا لمن عبر حاجز الحقوق التقاعدية او النقاط الاستحقاقية.. فالتقاعد –كما هو معمول به في معظم الدول- لا يعطى اساساً الا لمن يبلغ سن معين، قد يختلف حسب المهن، لكن ليس من المعقول ان يمنح التقاعد لغير المريض او المصاب او من بلغ السن القانونية وعبر حاجز الفترة او النقاط التي تؤهله للحصول على حقوق تقاعدية. . اما بقية المواطنين الذين لا عمل لهم اساساً او الذين تركوا العمل لسبب او لخر، هؤلاء من الافضل ان يحسبوا على نظام البطالة او الضمان الاجتماعي وليس على صندوق التقاعد.

كما من المهم تماماً عدم حصر نظام التقاعد على الخدمة العامة فقط، بل يجب سريانه بنفس الحرص على كل الاعمال والمهن الحرة، تجارية كانت ام خدمية ام صناعية ام زراعية. يجب ان يحصل كل من يعلم على نظام تقاعد يعتمد على اسس واضحة من حيث تحقق الاستحقاق والاستقطاع والمدة والعمر... هذا شرط اساسي لتخفيف الضغط عن الدولة التي تنأى اليوم بتكاليف تشغيل لا تستطيع تحملها ولم تعد بقادرة على توليد المزيد من الملاكات التي لن تقود سوى الى تضخيم جهاز الدولة وتقليل فاعليته وزيادة نفقاته. فالتقاعد والاجور في القطاع الخاص هما من البدائل الحقيقية لمحاربة تضخم الدولة ولاعادتها الى حالتها الطبيعية ولفتح الابواب واسعة امام اجيال الشباب للحصول على اعمال ووظائف تليق بكفاءاتهم وتضمن مستقبلهم.

ثالثاً: ادوات واطارات التنفيذ

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

قد تكون الامكانات متوفرة.. والاجراءات صحيحة.. والقوانين مناسبة رغم ذلك قد لا تتوفر الجهات المنفذة او قد لا تكون الاطارات سواء الحكومية او الخاصة مهيئة للتنفيذ.. وان العملية الاقتصادية لن تتوفر ما لم تقم جهة ما بتنفيذ المشروع بشكل يطابق المواصفات ويصل الى النتائج النهائية، وهذا ما يجب الحرص عليه.

1- في اطار الدولة: "اللجنة الاقتصادية والخدمية الاستراتيجية": (راجع الملحق وهو الورقة الخاصة المرفقة برقم 1) الغرض منها تسهيل عمل اجهزة الدولة ومجلس النواب في المفاوضات والتوقيع وتنفيذ المشاريع، دون فقدان عامل الرقابة والنزاهة والضوابط المالية والمحاسباتية. ووضع موضع التطبيق عبر التشريعات والاوامر التنفيذية ما نص عليه الدستور من صلاحيات واختصاصات للحكومة الاتحادية وللاقاليم والمحافظات بشكل واضح يبين حدود المبادرة وتحمل المسؤولية والاختصاص من جهة وحدود الصلاحيات في اطار بناء علاقات متوازنة غير متصادمة لا تسعى للسيطرة من جهة ولا للعرقلة والاعاقة من جهة اخرى.

2- في الاطار الخاص: يعاني العراق من تدهور وتراجع الشركات والاطارات المنفذة والتي يمكن ان توكل اليها مهمة تنفيذ الاعمال والمشاريع سواء الخاصة او العامة، الصغيرة والكبيرة على حد سواء. فانظمة المقاولات والتعهد انظمة معقدة تحتاج الى وقفة جدية. وهي تاريخياً احدى مشاكل ضعف القدرات الهندسية والخدمية في تنفيذ المشاريع في العراق وقابلية تطورها لتكون في مصاف الشركات الكفوءة المنافسة للشركات العالمية. هذا الواقع يتركنا امام خيارات محدودة. فاما اللجوء الى شركات القطاع العام وهذه بدورها لها مشاكل وتعقيدات كما انها تزيد من بيروقراطية الدولة وهيمنتها.. او منح المناقصات والمقاولات الى شركات القطاع الخاص البسيطة الامكانيات والكفاءات.. او احالتها الى شركات اجنبية وفي ذلك تعقيدات معروفة اضافة للغبن العظيم حيث نشهد رجال الاعمال ورؤوس الاموال العراقية في الخارج وهي تؤسس بمفردها او متشاركة مع غيرها شركات بمستويات عالمية جيدة، او نشاهد المهندسين والفنيين العراقيين يعملون في كبريات الشركات الكفوءة في المنطقة والعالم مما يبين ان المشكلة هي ليست كفاءات وقابليات تزخر بها البلاد، بل هي مشكلة اطارات عمل وكيانات تؤسس وتعطى الاجازات اعتباطاً وحسب المحسوبيات والوساطات، دون ان تشعر بحاجة لتطوير الامكانيات وتلبية الشروط، ودون ان تواجه بالمنافسات الحقيقية والحاجة الى تحقيق

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

نوعيات العمل القياسية والمعيارية، فاحتكرت الاسواق وجعلت تنفيذ عمل ناجح مغامرة كبيرة يصعب تحقيقها.

لا مجال سوى لحشد الطاقات وسعي الدولة والجامعات وغرف التجارة والصناعة والهيئات الزراعية للعب دور الوسيط اما بالمساعدة بطرق مختلفة على جمع عدة شركات خاصة او تحويل شركات عامة الى شركات خاصة او مزيج من هذه التشكيلات للمساعدة في تشكيل شركات قوية كفوءة تستطيع اداء الاعمال وتولي المسؤوليات حسب مقاييس مهنية وطنية ودولية معروفة.. هذا الجهد الداخلي سيضاف الى الجهد الخارجي المتمثل بتسهيل وحماية عمل الشركات الاجنبية، خصوصاً في قطاع المقاولات والاعمار والهندسة المدنية والعمرانية والصناعية والزراعية، بما يساعد على اشاعة تربية مهنية عالية الكفاءة، تصبح هي هدف المعاهد والكليات لاعداد الكفاءات والشروط التي يمكن الاعتماد عليها في تطور البلاد.. ووضع معيارية وقياسات صحيحة تسمح باداء كل هذه الشركات او المؤسسات اعمالها بما يحقق النتائج النهائية المضمونة، وليس كما يجري اليوم بحيث تعتبر الاحالة هي انجاز للمشروع دون النظر الى كفاءة التنفيذ او مستقبل اداء المشروع.

3- المشاريع الرائدة والاستراتيجية

1- **لابد من البدء بتشجيع المشاريع الرائدة Pioneer or Pilot projects ولو المحدودة الانتشار، لكن الكفؤة والتي قد تقوم مقام المشاريع الكبيرة، وذلك كقدوة ومثال وعامل سحب الى الامام. هذه المشاريع قد تبدأ عالية الكلف لكنها في النهاية اقتصاد حقيقي خصوصاً اذا ما استغرقت اعمال الاصلاح الحالية للبنى القائمة فترة طويلة من الوقت.. بل هي في بعض الاحيان اقل كلفة واكثر فاعلية من البنى القديمة.. وفي كل الاحوال، لابد من بناء بدائل جديدة تتجاوز البنى الحالية او تفلت الى حد ما من الدوائر الحالية لتقدم نفسها كمثال منتج وجديد، يتجاوز البنى المتآكلة والتي لا تمتلك بعد مقومات فاعليتها..**
2- **استخدام التكنولوجيات الحديثة واساليب الحكومة الالكترونية في تجاوز الحواجز الصعبة. فالجهاز النقال قد ساعد المواطن على تجاوز ازمة الاتصالات.. وبطاقة الائتمان قد تساعد على سهولة الدفع وضمانه. والبطاقة الشخصية الالكترونية احصاء حقيقي وتسهيل في المعاملات المدنية والتجارية وغيرها. وهكذا الكثير من التكنولوجيات ووسائل الادارة الناجحة فانها تستطيع تجاوز الكثير من العقبات والتي لا تمنع الظروف الحالية من الاخذ بها، بل على العكس فان الظروف الحالية خصوصاً**

حالة الامن تدفع دفعاً للاخذ بهذه الانظمة بما يحقق الكثير من المصالح العامة والخاصة المعطلة حالياً.

3- المشاريع الاستراتيجية التي تعطي الثقة للمواطنين بان الاقتصاد قد انطلق.. فهذه المشاريع قد لا تعطي ثمارها الان لكن البدء بالتفكير بها والتفاوض اوالتعاقد حولها خصوصاً تلك التي يقوم فيها المستثمرون بتحمل رساميلها لا تتطلب سوى تسهيلات وتدابير قانونية وادارية وامنية يجب ان تكون اسهل ما على العراق ان يقدمه خصوصاً في ظروفه الحالية والتي نأمل ان يعالجها "قانون الاستثمار" المرتقب.. فمشاريع المصافي ومحطات الكهرباء او المطارات او ميناء العراق الكبير او غيرها من مشاريع كبرى، يمكن ان تنجز باموال عراقية او غير عراقية تنتظر فرص الاعمال العملاقة، ان وجدت اذناً صاغية من قبل المسؤولين العراقيين. فصيغ الاستثمار العالمية قد حصلت فيها تطورات عظيمة.. وان العراق، ورغم كل ظروفه الصعبة والامنية، ما زال حالة استثنائية تغري جميع المستثمرين الذين يبحثون عن فرص للاستثمار المستقبلي. وان الكثير من المستثمرين العراقيين والاجانب على استعداد لتمويل مشاريع عملاقة تحمل المصلحة كل المصلحة للعراق، تسدد كلفها وارباحها من مردودات محسوبة او صيغ يمكن التفاوض عليها تستطيع ان تساهم، مع رؤوس الاموال التي توفرها موارد النفط، لانطلاق نهضة حقيقية في البلاد. ذلك كله، شريطة التخلص من عقلية "المؤامرة" واقتصاد الدولة الاحتكارية والافكار الضيقة التي تجدها حاسدة، مبهورة ومندهشة عندما ترى منجزات البلدان الاخرى بما في ذلك البلدان المجاورة للعراق، لكنها سرعان ما تنغلق على نفسها وتسقط في نظرات الانكفاء والخوف عندما يتعلق الامر ببلدها. مؤكدين خطلان هذا الخوف والتردد غير المبرر –لا وطنياً ولا اقتصادياً- والذي يضيع على البلاد فرصاً ذهبية، واللذان لا يعكسان من شيء سوى تأثيرات التربية الخاطئة، خصوصاً تلك التي زرعتها عصور الاستبداد الحاكم او احتكار الدولة الذي قضى على الاقتصاد الوطني وقاد الى تراجع خطير في كل مناحي الحياة، دفعت العراق الى اخر قائمة الدول بينما كان بالامكان ان يكون في مقدمتها.

رابعاً: السياسات المحفزة

1- في القطاع الزراعي والحيواني والمشاريع الصغيرة الخاصة: محور النظرة هو اعتماد سياسة شراء المنتجات باسعار عالمية بل فوق عالمية، والتخلص من سياسات الدعم الاستهلاكية. فالدعم عن طريق الشراء باسعار تمييزية مربوط بـ "الخارج" او الناتج، وليس بـ "الداخل" او المستهلك. وان انطلاق الزراعة والتربية الحيوانية عبر تشجيع شراء المنتجات والمحاصيل باسعار مغرية حتى ولو لعدة سنوات هو ضمان اكيد

لاستصلاح الاراضي والثروة الحيوانية وقيام الشركات الزراعية والحيوانية وامتصاص البطالة وتوفير اموال عظيمة في سياسات الدعم.

أ- استخدام مخصصات البطاقة التموينية لشراء المحاصيل الزراعية.. فيتم استخدام مخصصات اخر السنة لشراء محاصيل اول العام التي ستتحول الى منتجات زراعية تعوض عن اعمال الاستيراد التي تكلف الخزينة مبالغ طائلة، اضافة للفوائد الاقتصادية الاخرى من امتصاص البطالة واطلاق النشاط الاقتصادي وتأثير ذلك في تحريك بقية القطاعات الاقتصادية.

ب- مشكلة الزراعة اليوم هي (اضافة لمسألة الاسعار) توفير مستلزمات البنية التحتية وتوفير عوامل الخدمة الحقيقية واستصلاح الاراضي. من هنا لن يتسنى اعادة بناء الحياة الزراعية والريفية بدون نظام علاقات جديد. فبعد انهيار نظام العلاقات الذي كان قائماً في المرحلة الملكية والذي كان رغم الكثير من الحيف والتخلف فيه لكنه كان يوفر رغم كل شيء حاجيات البلاد الغذائية ومن المنتجات الحيوانية، بل كان يقوم باعمال تصدير لتشكل جزءاً مهماً من الموازنة العامة حينذاك. وان الخراب الذي اصاب الارض والذي شجع على الهجرة وظاهرة التصحر وتخلف انظمة الزراعة يعود في جزئه الاعظم الى عدم اقامة نظام بديل.. فحلت الدولة والجمعيات الفلاحية التي يسيطر عليها الحزب مكان المالكين والمستثمرين السابقين مما شكل خطوة الى الوراء بدل ان يكون خطوة الى الامام. لذلك فان الخطوات الاساسية لاصلاح هذا الامر والذي فيه اصلاح البلاد كلها هو امر في غاية الخطورة والاهمية لمستقبل البلاد كلها وتوازن نسيجها الاجتماعي وحسن استثمار مواردها البشرية والطبيعية على حد سواء. وان ذكر الامور ادناه لا يعني البقاء بحدودها لا غير.

- اعادة تعريف علاقات الملكية بالارض وعلاقات الاستثمار كما ورد بشكل مختصر في ملاحظة سابقة في هذه الورقة. والتعامل مع البنية العشائرية حسب الاسس التي اشارت اليها المادة (45 ثانياً) من الدستور والتخلي عن التعامل معها وكأنها بنية متخلفة. فالعشيرة ان اصلحت ودعمت وازيلت عنها موروثات لا يقرها الشرع او العقل او الحياة المدنية يمكن ان تلعب دوراً اقتصادياً واجتماعياً وامنياً غاية في الفائدة والايجابية.. وعلى مفكرينا ومثقفينا ان ينزعوا عن عقولهم النظرات الاسقاطية التي لا تسبر عمق الاشياء ويفكرون جيداً بان الحياة تفرز شئنا ام ابينا انظمتها وعلاقاتها. وان دور الانسان والعقل هو تقنين وتشذيب وتطوير هذه الانظمة والعلاقات لا الغائها وعدم رؤية الصالح والمفيد فيها. فالعشيرة مكون طبيعي كالعائلة يمكنها ان تلعب دوراً سلبياً ان اسيء استخدامها ويمكنها ان تلعب دوراً ايجابياً ان حركت اسسها وقواعدها الطبيعية والصحيحة. فكما افرزت البادية البدو الذين لولاهم لضاعت كل هذه الاراضي ولاصبحت صحارى لا يمكن العيش فيها فانه يجب الحفاظ على العشيرة وتطويرها وتقديم يد الدعم والعون لها كمكون اجتماعي وطبيعي في الحياة العراقية. فكما افرزت

الحياة العائلة باعتبارها جزء رئيسي من المجتمع لا يمكن ان يقوم بدونها. وكما افرزت البادية البداوة التي لا يمكن اعمار واستيطان البادية بدون شروطها فان الحياة الريفية والعلاقات الزراعية في العراق قد افرزت العشيرة والتي لعبت دوراً ايجابياً خطيراً.. وان تسقيطها بسبب بعض المتخلفات او السلبيات هي حجج لا ترى الايجابيات. فالمتخلفات والسلبيات هي امر موجود في كل مكون وان الموقف هو التطوير والدعم للتخلص من هذه الامور وليس التسقيط والاستهانة والالغاء.. وان الاهم النظر الى طبيعية المكونات والى الحاجة والمنفعة والشروط التاريخية والطبيعية والاجتماعية التي تولدها وتبقيها وتمكنها وتمكثها في الارض.. او بلاءها وتحولها الى زبد لا ينفع الناس فيذهب جفاءً غير مأسوف عليه.

- كري الانهر اذ ليس من المعقول ان تعمل في العراق قبل اكثر من 80 عاماً شركة لكري الانهر بينما تغيب اليوم بعد كل هذه التطورات العلمية والتنظيمة وتوفر كل هذه المصادر المالية. فتراكم الطمى وارتفاع مناسيب المياه يؤثر على المياه الجوفية ويمنع من عودة مياه السقي والامطار الى الانهار والتي كانت تشكل تاريخياً المبزل الطبيعي للعراق. لذلك بقيت اراض وادي الرافدين او ارض السواد من اخصب بقاع المعمورة ولم تصب بالافات والاضرار التي تشهدها اليوم الى بعد تدخل الانسان والدولة هذا التدخل المتعسف والفاسد.
- انجاز مشروع البزل الكبير وشموله لكل الاراضي الصالحة للزراعة باستكمال الشبكات الفرعية. والسعي الجاد لتخفيض نسب الملوحة في مياه دجلة والفرات والتي بلغت معدلات عالية للغاية.. ومنع الهدر المائي سواء بتقديم تقنيات جديدة للارواء علماً ان الزراعة تستخدم 97% من المياه العراقية المستخدمة وان طرق الارواء بحاجة الى تجديد وثقافة جديدتين والتقدم نحو بناء الخزانات والسدود بشكل علمي ومدروس يأخذ بالاعتبار جميع العوامل الاقتصادية والبيئية والسكانية والمستقبلية.. والسعي للوصول الى اتفاقات مع دول الجوار بخصوص حقوق العراق المائية.
- توفير الكهرباء ومصادر الطاقة.
- العمل الدؤوب لتعبيد الشوارع الفرعية بل احياناً حتى الاساسية.
- توفير الشركات والمصالح العامة والحرة والتي تستطيع ان تقدم الخدمات والمكائن والعدة في مراحل الارواء والاستصلاح والحرث والحصاد والخزن .. الخ
- مكافحة الامراض والافات والجراد سواء تلك التي تصيب الزرع او الارض وتوفير مراكز الارشاد الزراعي والصحي والبيطري والتعاون مع الجامعات العراقية والاجنبية لتوفير الابحاث والدراسات حول الانظمة الهندسية الجينية سواء للحبوب او للمزروعات والدراسات التخصصية لتحسين انتاجية الارض والبذرة والحيوان ومنتوجاتها وللوصول الى افضل الخيارات الزراعية والحيوانية والبيئية المناسبة لظروف البلاد

- توفير كافة مستلزمات العيش الكريم من مدارس ومعاهد وجامعات مساكن ونظافة وتطبيب ومدارس ومنتزهات ونواد وملاعب وحياة اجتماعية تسمح باحياء الريف بعد هجرته وخرابه. وان البذل والصرف في الريف هو الاقتصاد الحقيقي الذي تعمر به البلدان.. اما اهمال الريف خصوصاً لبلد زراعي كالعراق فانه الهدر الاعظم.. وان على بعض المسؤولين التخلص من النظرات المباشرة والحسابات القصيرة النظر والناقصة التي تقارن بين المنتوج المحلي واسعار الاستيراد ولا تضع في حسبانها الكلف والارباح الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والديموغرافية والبيئية والاستراتيجية الاخرى التي توفرها وتحققها الاولى وتهدرها وتدمرها الثانية.

ت- الامر نفسه بالصناعات التحويلية كالنسيج والصوف والحليب وكل ما له علاقة بتطوير الثروة الزراعية والحيوانية وتوفير المواد الاستهلاكية في الاسواق اذ يكون دور الدولة التدخل لضمان السعر المناسب بما يضمن الربحية –اضافة للامتيازات الاخرى- والتي تشجع اصحاب المشاريع على القيام بهذه المشاريع بعيداً عن سياسات الحماية والدعم السابقة التي بحمايتها من الاستيراد والمنافسة تشجع على رداءة النوع وتنشيط التهريب وعدم تقدم الانتاج معتمداً على انظمة الاحتكار ليس الا.

ث- تشجيع المشاريع الفردية والصغيرة في القرى والارياف والاحياء المتواضعة عن طريق القروض الميسرة وتوفير التسهيلات والاعفاءات اللازمة لامتصاص البطالة ولتحريك الاقتصاد.. ففي دول عديدة اسست مصارف متنقلة (كما في لبنان) ومصارف فقراء (كما في بنغلاديش) او مصارف رهون (كما في العراق) او غيرها من تسهيلات تذهب هي الى المواطنين ولا تنتظر من مواطنين فقراء عاجزين ان يطرقوا ابواب المصارف او الادارات الرسمية طلباً للاموال او للتسهيلات.

2- في القطاع الصناعي والتجاري والخدمي: محور النظرة سعي المشروع الخاص الى تحقيق المصلحة العامة وتحريك الاقتصاد عبر ضمان دوافع تحقيق الربح والمصلحة المباشرة. ورعاية الدولة للمشروع يجب ان لا تكون عبر سياسات الدعم السلبية بل عبر سياسات دعم ايجابية بتوفير البيئة الصحيحة ومنح التسهيلات اللازمة وتشجيع الحلول التي بدل ان تزيد من نفقات الدولة و من الضغط عليها تساعد بتحرير نفسها وميزانياتها من النفقات الاستهلاكية والتشغيلية. وكمثال على ذلك.. يمكن لوزارة المالية ان تصدر تعليمات تتعهد فيه بان الدولة ستتحمل خلال فترة ما جزءاً مهماً من راتب العامل اوالموظف الذي توافق دائرته على انتقاله حقيقة الى القطاع الخاص. ويمكن في ظرف خاص ان تعمل الدولة على تحمل بعض رواتب الشباب او العاطلين ولفترة من الوقت (ورقة خاصة).. اضافة لذلك يجب العمل على توفير الامور التالية التي يعمل قانون الاستثمار ان يحققها.

أ- اجازات غير معقدة دون ان يعني ذلك اجازات مبتذلة.
ب- تسهيل تأجير اراض او تسهيل تملكها.
ت- مناطق صناعية، وتجارية وخدمية.. ومناطق حرة
ث- قروض ميسرة
ج- اعفاءات ضريبية لفترة من الوقت وغيرها من محفزات تربي على المسؤولية والانتاجية والربحية وليس على الكسل والتذرع والتعيش على الموارد العامة ليس الا.
ح- حماية وضمان المشروع ومستقبله وعدم تعريضه لهزات او قرارات ادارية او اجرائية لم يتم مناقشتها مع مسؤولي الاقتصاد بمختلف مواقعهم.
خ- التفكير جدياً بمآلات الشركات والمصانع المملوكة من الدولة. وان دراسات عديدة قد اعدت في هذه المجالات مما يقتضي الاسراع بحسم هذه المسألة بشكل مرشد وصحيح يستهدف اساساً بث الحيوية الاقتصادية والكفاءة والانتاجية في هذه المؤسسات.

3- في القطاع الاسكاني: اهمية التخطيط لقطع سكنية خارج حدود البلديات توفر مستلزات بناها الاساسية ليتم توزيعها لاحقاً على المواطنين مجاناً او باسعار رمزية وتوفير قروض ميسرة تساعد على البدء باعمال الانشاء.. وان تملك هذه الدور التي تعد لها تصاميم اساسية كحد ادنى يشترطه القانون بما يضمن توفير الشروط اللازمة والمقاومة الجيدة وان لا يصبح ملكاً للمواطن الا بعد استكمال البناء او انجاز مراحل معينة منه.

4- في السياسة المالية والمصرفية:

أ- اصدار تشريع من مجلس النواب يتضمن تدوير الميزانية الاستثمارية للوزارات في ميزانية 2006 على الاقل، عبر فتح حساب خاص يتضمن هذه الاستثمارات المرصودة والتي لم يتسن صرفها، مع الحرص على صرفها في اوجهها.

ب- اطلاق المبالغ المخصصة لتنمية الاقاليم والمحافظات وكذلك مبالغ تطوير الاهوار وغيرها من مشاريع تضمنتها موازنة 2006 او تم اقرارها لاحقاً في اطار هذه الموازنة وشمولها بـ (أ).

ج- تسوية الحسابات مع اقليم كردستان سواء ما له او ما عليه، وتنظيم العلاقة بالاتجاهين بصورة واضحة ودستورية.

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

د- تنفيذ السياسة المتعلقة بـ البطاقة التموينية بشكل صحيح وتدريجي. فلقد ساعدت البطاقة التموينية ولاشك –رغم الكثير من ثغراتها- العراقيين على تجاوز تلك الظروف الصعبة التي نجمت عن مرحلة الحصار. لكن التطورات الاقتصادية التي حصلت واوضاع موازنة الدولة وضرورة اعادة المياه الى مجاريها مع مراعاة اوضاع الناس الاقتصادية يتطلب تطبيق السياسة المتعلقة بهذا الموضوع والذي اعدت له اوراق ومقترحات عديدة. و قد تم الاشارة لخطوات يمكن اتخاذها في هذا المجال في مواقع عدة من هذه الورقة سواء فيما يخص النفط والمشتقات النفطية او المنتجات الزراعية او غيرهما.. فالبطاقة التموينية –رغم بعض فوائدها- هي اليوم عبء وتشوه كبيرين في عمل مجمل النظام الاقتصادي واهمية اصلاحه. وان الوصول الى علاج مدروس ومبرمج لما يحقق مصلحة العائلة العراقية من جهة خصوصاً المحدودة الدخل منها، ويخلص الاقتصاد و الدولة وموازنتها من خلل وهدر لا يمكن تصور التقدم وبناء اقتصاد حقيقي لمصلحة الشعب بدون تحقيقه. وستطرح(الورقة الخاصة) الانتقال من نظام عيني يشمل الجميع بدون تمايزات ويعتمد اساساً على البيروقراطية والعقود والاستيراد والتوزيع المعقد وغير المنتظم في مواعيده وكمياته والنوعيات غير الملائمة في الكثير من الاحيان الى نظام مباشر شفاف نقدي (كنظام مخصصات غلاء المعيشة الذي استحدث بعد الحرب الثانية)، او في بعض الحالات والمناطق نظام عيني او مختلط او تخفيفاً من اعباء او منحاً لامتيازات وتسهيلات. نظام يعرف اصحاب الحاجة الحقيقية ويذهب مباشرة بدون الكثير من الوسطاء والعقود الى ضمان مستويات معيشة العائلة العراقية والى توفير الاموال لصرفها نقداً او عيناً في مجالات الاعانة الحقيقية وتوفير فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة والاعمار والاستثمار ولتطوير الحركة الاقتصادية والتجارة الداخلية والانتاج الوطني وسد الابواب امام مصادر الفساد والرشوة والمافيات والعقود الفاسدة والعبث بارزاق وقوت ومصالح الناس والبلاد.

ه- امتصاص اكبر كمية ممكنة من السيولة النقدية في مسعى دؤوب للسيطرة على التضخم وباستخدام كل الوسائل الممكنة التي تقف على رأسها حل الاختناقات في جانب عرض السلع خصوصاً الاستراتيجية منها كالنفط والغاز والبنزين وضغطها (الاختناقات) على اسعار المستهلك. وكذلك الضغط لامتصاص السيولات النقدية التي تبقى خارج الدورة المصرفية والاستثمارية والتي تقدر بربع او ثلث المعروض النقدي (2-3 تريليون دينار من مجموع قد يصل الى 9-10 تريليون دينار) و التي يسببها ضعف النظام المصرفي، نقول السعي الى امتصاصها بشتى الضمانات والمحفزات والتسهيلات، وهي من الاسباب الاساسية اضافة

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

لاختناقات جانب العرض السلعي ودمار النشاطات الاقتصادية من المرحلة الماضية وعدم انطلاقها في المرحلة الجديدة وارتفاع معدلات التضخم خصوصاً منذ الحرب العراقية الايرانية، ثم بسبب سياسات الاصدار التضخمي والانفاق بالعجز خصوصاً في فترة الحصار، اضافة للعوامل الاخرى المعروفة، نقول تحويل هذه السيولة الهائلة الى ادخارات وايداعات مصرفية ومشاريع عمل حقيقية تساعد في توليد الائتمانات والاستثمارات، لتعطي لسياسات رفع الفائدة وحوالات الخزينة وبقية الادوات النقدية والمالية فاعلية التدخل الناجح للسيطرة على التشوهات الاقتصادية، كما هو حالنا مع التضخم اليوم. ان السيطرة على التضخم هو من المهام العاجلة والاساسية. فهو يشكل خطراً اساسياً في انطلاق الاقتصاد، بل في التأثير على الوضع الامني والسياسي . فعندما يفلت التضخم، ولا يسيطر على معدلاته الحالية، فانه يزيد من نقمة الناس ويدفع الى حلول غير منطقية تكلف باهضاً وتزيد من الفوضى والفلتان المدمر للنظام، اي نظام.. فالمعروف ان التضخم الذي شهدته المانيا بعد الحرب الاولى كان من اهم عوامل صعود هتلر وغيرها من تجارب عرفتها بلدان اوروبا وامريكا اللاتينية والتي كانت احد اسباب عدم استقرار تركيا لفترة طويلة، وقس على ذلك.

ز- تشجيع النظام النقدي ومؤسساته كالبنك المركزي والمصارف على تطوير انظمته خصوصاً وسائل الدفع وانظمة التسويات والقطع وفتح الاعتمادات ومنح الائتمانات، خصوصاً للاغراض الاستثمارية والاسكانية. فالمصارف باشكالها التاريخية والحديثة هي من اهم مؤسسات المجتمع لمراكمة الثروات وتوليد القيم المضافة ومحاربة الاكتناز وتحويله الى ادخارات واستثمارات. لا يمكن في الاقتصاديات الحديثة انطلاق الاقتصاد حقيقة دون ان تأخذ المصارف دورها الناشط والفاعل.

ح- الاهتمام بالسياسة المالية وادواتها الرئيسية كالضرائب المباشرة وغير المباشرة واسواق الاوراق المالية وغيرها من مؤسسات وادوات.. فتحقق الاصلاح الاقتصادي سيعني في النهاية الانتقال من الدولة الريعية واقتصاد الدولة، الى المجتمع الضريبي والدولة الضريبية.
فالمواطن والشعب هو الذي يعيل الدولة وليس العكس، وعندما تعود الامور الى نصابها الحقيقي، فان اسس العدالة والديمقراطية يمكن ان تجد لها مستقرات تربوية ومؤسساتية.
وسيصبح مفهوم المواطنة مغروساً في العقل الجمعي والفردي للمجتمع وفي سلوكه وتراتبيات بناه، وليس منة او فضلاً من احد. ومن الخطأ التصور بان الاوضاع السياسية او الامنية تمنع كلياً من استحصال الضرائب او اشكال معينة منها.. على العكس يمكن البدء بتحقيق ذلك

شريطة تغيير التربيات والخلفيات، فاذا حصل ذلك فان الوسائل والتكيف مع الظروف ستكون مسألة فنية يمكن ايجاد العلاجات اللازمة لها، ليس الا.

5- في السياسات الخارجية: اضافة للقوانين والسياسات الاخرى.

أ- العهد الدولي

ب- الدول المانحة

ج- متابعة وتعزيز سياسة التخلص من الديون ومتابعة ملف الديون الخليجية وحسمها باعتبارها اخر الملفات المتعلقة بهذا الموضوع. وانهاء مسألة التعويضات وتسوية كافة هذه المشاكل والاستفادة من الظروف الجيدة والعلاقات المتطورة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبقية المؤسسات المالية لحسم هذه الموضوعات العالقة.

د- استخدام الساحة الدولية لحل مشكلات اقتصادية داخلية.. كشراء او استئجار مصافي متوقفة عن العمل وتزويدها بالخام العراقي لتوفير المشتقات النفطية. او غيرها من استثمارات تنفع الان في حل مشكلة العراق من جهة وقد تولد له بعض الاستثمارات الخارجية التي لن تكون مضرة في كل الاحوال.

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

عادل عبد المهدي (بالتعاون مع مجموعة المستشارين والخبراء)

نهاية ايلول 2006

<u>ملاحظة</u>: لا تدعي هذه الورقة انها تغطي كل مجالات الاصلاح الاقتصادي.. انها خطوط رئيسية في سعي حثيث لاطلاق العملية الاقتصادية وفق اسس صحيحة. وان هذه الورقة هي مقدمة لدراسة شاملة مدعومة بالارقام والاحصاءات نعمل على اعدادها لتوضح طريق اعادة الاعمار والاصلاح الاقتصادي الذي تعمل له البلاد.

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

ملحق (1) جزء من ورقة "مبادىء اساسية للاصلاح الاقتصادي"

(مشروع قانون يقدم الى مجلس النواب)

اللجنة الاقتصادية والخدمية الاستراتيجية

ورثت الدولة العراقية تعقيدات كبيرة في المفاوضات واحالة المشاريع وتوقيع العقود.. وقد كان وجود مجلس قيادة الثورة المنحل والدور الاستبدادي للحاكم دوراً في تجاوز هذه الاشكالات. ومع بقاء البنية السابقة وقيام الحياة الديمقراطية وتعدد المراكز والمؤسسات فان الدولة تعاني من تباطؤ بل عطل حقيقي في مسألة التفاوض والاحالة وتوقيع العقود اللازمة لتنشيط الحياة وتقديم الخدمات للمواطنين، والسماح بالمباشرة بالمشاريع الاستراتيجية التي تحتاجها البلاد. ان بقاء الامور راكدة بهذا الشكل لن يعني في النهاية سوى زيادة معاناة المواطنين وعجز الحكومة والهيئات الاجتماعية والفردية المختلفة من تنشيط وتفعيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مما سيغلق الابواب امام انطلاق المصالح الخاصة والعامة ويراكم في السلبيات ويفعل عوامل التآكل والتراجع، وهو ما سيزيد من حالة الفساد والفوضى والذي لن تنفع معها لا الهيئات المستقلة ولا مجالس القضاء او الحسابات المالية ولا المراقبة البرلمانية.. لذلك تسهيلاً للاجراءات ومع الحرص على البقاء في اطار احترام الدستور ومختلف المؤسسات التي لها علاقة نقترح اصدار هذا القانون الخاص بتسهيل اتخاذ القرارات والاحالة والتعاقد الداخلي والخارجي.

1- تشكيل لجنة عليا[21] تنوب عن مجلس الوزراء ولجانه في تقرير الشكل الانسب للتفاوض والاحالة والتعاقد على العقود الخدمية والاقتصادية والمالية والاستراتيجية المختلفة.

1- من الضروري ان يضمن تشكيل اللجنة احترام عمل مؤسسات الدولة الدستورية، فلا تعطل عملها بل تبسطه وتجعله اكثر فاعلية ومباشرة. وعليه لابد من تمثيل مجلس الوزراء عبر رئيسيه او نوابه وعدد من الوزراء المختصين لدورهم المباشر.. ولابد من تمثيل اعضاء مجلس الرئاسة لضمان المادة 138 (رابعاً وخامساً) ولابد من تمثيل البرلمان عبر عدد من رؤساء لجانه المختصة لضمان دور مجلس النواب في اتخاذ القرار. ويمكن ايضاً تمثيل البنك المركزي وديوان الرقابة المالية كعضو مصوت او مراقب.. ويمكن الاقتصار على ذلك او توسيع اللجنة مع اجراء موازنة صحيحة بين العدد والتمثيل تأخذ بالاعتبار تمثيل الاقاليم والمحافظات بشكل

2- تخول اللجنة صلاحية التعامل مع المواد 61 (رابعاً ولحين سن القانون)62 (ب) و 73 (ثانياً) من الدستور الدائم:

أ- بالنسبة للمشاريع والعقود التي تقوم بها مؤسسات الدولة المختلفة والتي لها تخصيصات مالية في الموازنة العامة[22] فان للجنة حق الاعتراض على الاتفاق الاولي للوزارة او المؤسسة خلال فترة شهر واحد من تاريخ ابلاغ الوزارة والمؤسسة للجنة بنيتها في المضي في عملية التوقيع. كذلك يحق لرئيس الوزراء منفرداً في المواد المخول بها حصراً ولمجلس الوزراء بالاغلبية البسيطة في المواد المدرجة في صلاحيات المجلس، حق الاعتراض على قرار كل من الوزارة او اللجنة خلال المدة المذكورة اعلاه. وتعتبر صلاحية من ينوب عن الوزارة او المؤسسة كاملة في حالة عدم الرد خلال الفترة المذكورة. وفي حالة الاعتراض تبين الاطراف المعترضة اسباب اعتراضها او التعديلات المطلوب ادراجها.

ب- تخويل الوزارة او الجهة المختصة التفاوض والاحالة حسب الطريقة المناسبة و التوقيع على مشاريع و عقود وبالشروط التي ترعى مصلحة البلاد، وتأخذ قراراتها الصفة التنفيذية والتشريعية لمجلس الوزراء ومجلس النواب.

ج- تخويل اللجنة صلاحية المادة 61 (رابعاً)[23] من الدستور الدائم، ولحين سن القانون.

د- تخويل اللجنة صلاحية اجراء المناقلات وتخفيض مجمل مبالغها وزيادة اجمالي النفقات بموجب المادة 62 (ثانياً) من الدستور.

3- يحق لمجلس النواب في النقطة رقم (2ب، ج، د) الاعتراض خلال شهر واحد من تاريخ تبليغ اللجنة لهيئة رئاسة مجلس النواب بقرارها، ويعتبر قرار اللجنة نافذا ان لم يتخذ اي قرار

مناسب لضمان التوازن والمشورة المباشرة.. كما من المفيد تماماً تمثيل غرف التجارة والصناعة والتجارة والمصارف والقضاء كلهم او بعضهم كاعضاء اصليين او كمراقبين لا يحق لهم التصويت. والمفيد اعطاء حق الانابة في حالة غياب الاصيل لتمثيل المؤسسة المعنية.. ويمكن ان يكون التصويت بالاغلبية المطلقة.

2- من المعروف ان الموازنة تصدر بقانون فعليه فان المشاريع المقرة والمخصص لها المبالغ او الذي هي في الحدود الذي تتحرك فيها صلاحيات قانون الادارة المالية وصلاحيات رئيس الوزراء فانها لا تحتاج الى موافقة جديدة من مجلس النواب، لذلك لم يتم الاشارة في (3 من النص اعلاه) الى (2أ)، علماً بان من حق مجلس النواب -ان اراد التدخل من باب الرقابة او مراجعة قوانينه- اصدار ما يراه مناسباً لمصلحة البلاد دون ان يخل بمبدأ الفصل بين السلطات ومنها واجبات وصلاحيات كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية.

[3]- المتعلقة بالاتفاقات...

وقائع الملتقى الاقتصادي العلمي الاول
بيروت 30 آذار – 1 نيسان 2013

خلال الفترة المحددة. وفي حالة عدم الموافقة، يبين مجلس النواب اسباب رفضه او التعديلات المطلوب ادراجها.[24]

4- في حالة اعتراض اللجنة على قرارات الوزارة او المؤسسة او اعتراض رئيس الوزراء او مجلس الوزراء او مجلس النواب على قرارات اللجنة فانه يمكن للوزارة او المؤسسة اعادة الطلب بنفس الاسس السابقة مع تقديم شروحات اضافية لتعزيز وجهة نظرها، او اجراء التعديلات المطلوبة او الجديدة.[25]

5- فترة عمل اللجنة عام واحد يمدد الياً من قبل مجلس النواب، الا اذا جرى تصويت بالاغلبية لسحب الصلاحيات منها، وفي اي وقت يشاء.

6- يحق للجنة دعوة من تشاء من المشاورين والخبراء العراقيين والاجانب دون حق التصويت.

7- تلغى كل اللجان والقرارات والقوانين التي تتعارض مع عمل اللجنة او التي تشكل ازدواجية مع عمل اللجنة..

(انتهى)

*) نائب رئيس الجمهورية السابق. ورقة بحث قدمت الى الملتقى الإقتصادي العلمي الاول لشبكة الإقتصاديين العراقيين في 30 اذار – 1 نيسان 2013 في بيروت

حقوق النشرمحفوضة لشبكة الإقتصاديين العراقيين. نيسان 2013

4- تضمن هذه الفقرة حق مجلس النواب في مراقبة طريقة تنفيذ الصلاحيات التي منحها اياها الدستور.. فتكون مهمة تخويل اللجنة تسهيلاً وتبسيطاً للاجراءات وعدم تعطل عمل الحكومة. فان رأى المجلس اي خلل في عمل اللجنة او قراراتها فانه يستطيع ايقاف ذلك مما يشير ان الصلاحية النهائية تبقى بيد مجلس النواب ولكن بطريقة المراقبة وليس التنفيذ وهو دوره الحقيقي الذي اراده المشرع.

5- تضمن هذه الفقرة تأكيد دور رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ومجلس النواب في مراقبة الوزارات والمؤسسات الحكومية عند توقيع العقود او الاحالات او الاتفاقات وذلك عبر ممارسة دور الاشراف والمتابعة والذي يمتلك القرار النهائي الذي يستطيع ان يوقف العملية عند الشعوره باي غبن او خلل، مع توفير عامل السرعة ووضوح الصلاحيات وازالة العوائق الكثير في القوانين والتعليمات وتعدد القرارات والتي تعرقل الكثير من الاعمال اليوم.